وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement supérieur
Et de la recherche Scientifique
جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر
Université Mustapha Stambouli Mascara
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص :استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية

أثر تدخل الدولة على التنمية الاقتصادية في الجزائر حسب مقاربة فاغنر

L'effet de l'activite etatique sur le développement economique en Algerie selon l'approche de Wagner

إعداد الطالب:
بن هرقال طيب

إشراف:
الأستاذ الدكتور: تشيكو فوزي

لجنــة المناقشــة:

مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
تشيكو فوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
بوشيخي محمد رضا	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	ممتحنا
رقيق محمد خليفة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	ممتحنا
صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
مدياني محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

الاهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد،

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدي- رحمة الله عليه-

إلى أغلى ما أملك في الوجود أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى زوجتي وأولادي ،شيماء،ريم وعبد الرحمان نظير تشجيعهم لي وصبرهم على غيابي عنهم فترة البحث،

إلى اخوتي وأخواتي وكل افراد العائلة والأقارب.

إلى الأصدقاء إلى الزملاء في الدفعة.

إلى كل طالب علم

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

وأرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا

يستفيد منه الجميع

التشكرات

اشكر العلي القدير الذي وفقني لانجاز هذا البحث المتواضع وأساله أن يجعله في ميزان حسناتي.ومن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله,
أتقدم بوافر الشكر والامتنان لأستاذي المشرف الفاضل ، الأستاذ الدكتور " :تشيكو فوزي "، الذي تشرفت بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، فلم يألُ جهدا في تقديم التوجيهات القيمة، والملاحظات المفيدة خلال فترة إعداد البحث، والتي كان لها الأثر الكبير في إتمام هذا العمل واخراجه في صورته النهائية.إلى جانب الأستاذ الدكتور مختاري فيصل على مساهماته طيلة مسار التكوين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل مدياني محمد على ما قدمه من توجيهات ومساعدات أثناء إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتني ان اقدم جزيل شكري إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، وذلك لقبول مناقشة الأطروحة وتصحيحها

دون أن أنسى تقديم الشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الذين رافقونا طيلة فترة التكوين ولم يبخلوا عنا بتوجيهاتهم ونصائحهم القيمة.

وكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

فهرس الأطروحة

الفهرس

العنوان الصفحة

الفهرس I
قائمة الجداول IX
قائمة الاشكال XII
المقدمة العامة XIV
الفصل الأول: الدولة والاقتصاد ..... - 1 -
مقدمة الفصل الأول: ..... - 1 -
1 ماهية الدولة ..... - 2 -
1.1 تعريف الدولة ..... - 2 -
1-2 أركان الدولة ..... - 5 -
1-3وظائف الدولة حسب R MUSGRAVE : ..... - 10 -
1-3-1وظيفة تخصيص الموارد المتاحة: ..... - 10 -
1-3-2وظيفة توزيع الثورة والدخل: ..... - 11 -
1-3-3.وظيفة التنظيم Régulation: ..... - 12 -
2 الدولة في الأدب الاقتصادي ..... - 12 -
1-2 الدولة في الفكر الإسلامي: ..... - 13 -
1-1-2دور الدولة في مجال توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية: ..... - 13 -
2-1-2 دور الدولة في مجال استخدام الموارد: ..... - 13 -
3-1-2 دور الدولة في تنشيط الحياة الاقتصادية: ..... - 14 -
4-1-2 دور الدولة في حماية الأسواق: ..... - 14 -
5-1-2دور الدولة في عملية التوزيع: ..... - 14 -
6-1-2إسهامات ابن خلدون والمقريزي: ..... - 15 -

الفهرس

2-2 الدولة في الفكر التجاري ..... - 16 -

3-2 الدولة في الفكر الفيزيوقراطي (المدرسة الطبيعية)..... - 17 -

4-2الدولة في الفكر الكلاسيكي:..... - 18 -

5-2 الدولة في الفكر الماركسي:..... - 20 -

6-2 الدولة في الفكر الكينزي:..... - 21 -

7-2الدولة في الفكر الاقتصادي بعد KEYNES :..... - 22 -

1-7-2المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) :..... - 22 -

2-7-2نظرية الاختيار العام Public Choice theory:..... - 23 -

3-7-2 الدولة في الفكر المؤسساتي:..... - 24 -

3 .دور الدولة في النشاط الاقتصادي..... - 25 -

1-3 تطور مفهوم الدولة في الاقتصاد ..... - 26 -

1-1-3 الدولة الحارسة:..... - 26 -

2-1-3 الدولة الرفاه welfare state:..... - 26 -

3-1-3 الدولة المنتجة productive state:..... - 27 -

4-1-3 الدولة الضابطة regulatory state : ..... - 27 -

5-1-3 الدولة التنموية Developmental state..... - 28 -

2-3 مؤشرات تدخل الدولة في الاقتصاد: ..... - 29 -

1-2-3 مؤشر الإنفاق العام ..... - 29 -

2-2-3 مؤشر الإيرادات الضريبية:..... - 29 -

3-2-3مؤشر حجم اليد العاملة في القطاع العام:..... - 30 -

4-2-3 مؤشر الإنتاج العام: ..... - 30 -

5-2-3مؤشر السياسات الاقتصادية ..... - 30 -

6-2-3 مؤشر المؤسساتية:..... - 30 -

3-3 الدولة في ظل العولمة ..... - 31 -

1-3-3الدولة في زمن الحرية الاقتصادية: ..... - 31 -

2-3-3 عودة الدولة :..... - 33 -

4 التعريف بالاقتصادي ادولف فاغنر (1835-1917) ADOLPH WAGNER :..... - 34 -

الفهرس

4-1 نشأته وتعليمه : ..... - 34 -

4-2 المشوار الأكاديمي والعلمي: ..... - 35 -

4-3 مؤلفاته العلمية:..... - 38 -

4-4 قانون التوسع المتزايد لأنشطة الدولة WGNER LAW : ..... - 38 -

4-5 نظرية JOHN MAYNARD KEYNES: ..... - 43 -

4-6التفسير الاقتصادي لنمو النفقات العامة ..... - 43 -

4-6-1 قانون فاغنز Loi de Wagner ..... - 43 -

4-6-2 دراسة Peacock-Wiseman أثر الرافع Displacement Effect:..... - 48 -

خلاصة الفصل الاول:..... - 50 -

الفصل الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية..... - 52 -

مقدمة الفصل الثاني..... - 52 -

1. مفاهيم حول التنمية الاقتصادية ..... - 54 -

1-1 تعريف التنمية الاقتصادية ..... - 54 -

1-2 مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية..... - 56 -

1-2-1 -المؤشرات الاقتصادية:..... - 57 -

1-2-2 المؤشرات الاجتماعية:..... - 57 -

1-2-2-1 المعايير الصحية:..... - 57 -

1-2-2-2 معايير العملية التعليمية و منها:..... - 58 -

1-2-2-3 معايير الغذاء:..... - 58 -

1-2-2-4 معايير نوعية الحياة و مستوى المعيشة:..... - 58 -

1-2-2-5دليل التنمية البشرية:..... - 59 -

2.أبعاد التنمية:..... - 59 -

2-1البعد الاقتصادي:..... - 60 -

2-2 البعد الاجتماعي:..... - 60 -

2-3البعد السياسي: ..... - 60 -

الفهرس

2-4البعد الثقافي: ..... - 61 -

2-5البعد البشري: ..... - 61 -

2-6 البعد البيئي: ..... - 61 -

3. الفرق بين النمو والتنمية ..... - 62 -

4 نظريات التنمية الاقتصادية ..... - 64 -

1-4 نظرية مراحل النمو WALT WHITMAN ROSTOW 1960: ..... - 64 -

2-4نماذج التغيير الهيكلي: ..... - 66 -

3-4نظرية الدفعة القوية: THE BIG PUSH THEORIE ..... - 69 -

4-4نظرية استراتيجية النمو المتوازن: ..... - 70 -

5-4نظرية النمو الغير متوازن: ..... - 70 -

6-4نظرية التبعية: ..... - 71 -

1-6-4نموذج الاعتماد الجديدDEPENDENCY THEORY ..... - 71 -

2-6-4نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية: ..... - 72 -

3-6-4أطروحة التطور الثنائي: ..... - 72 -

7-4نظريات الكلاسيك الجدد للتنمية: سياسات التعديل الهيكلي ..... - 73 -

8-4نظرية القدرة: ..... - 73 -

9-4مساهمة المدرسة المؤسساتية في التنمية: ..... - 74 -

5 تجارب لدور الدولة في التنمية الاقتصادية ..... - 76 -

1-5 تجربة اليابان التنموية ..... - 76 -

2-5 دور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية ..... - 79 -

1-2-5 بداية ظهور الدولة في الاقتصاد ..... - 80 -

2-2-5الدولة في القرن العشرين: ..... - 80 -

3-2-5 تراجع الدولة في مرحلة ريغان: ..... - 81 -

4-2-5الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية 2008 ..... - 82 -

الفهرس

3-5 التجربة الماليزية ..... - 82 -

5-3-1ماليزيا في عهد مهاتير: ..... - 83 -

4-5. تجربة البرازيل في التنمية ..... - 85 -

5-4-1 البرازيل قبل 2003 ..... - 85 -

5-4-2البرازيل في عهد Lula da Silva: ..... - 86 -

خلاصة الفصل الثاني: ..... - 90 -

الفصل الثالث : دراسة وتحليل الاقتصاد الجزائري ..... - 92 -

مقدمة الفصل الثالث ..... - 92 -

1- ميثاق طرابلس1962: نقطة البداية ..... - 93 -

2.التنمية في ميثاق الجزائر 1964 ..... - 94 -

3 .دور االدولة في التنمية من خلال دستور 1976 ..... - 95 -

4. الاقتصاد الجزائري بين 1962-1965: ..... - 95 -

5.الاقتصاد الجزائري بين 1965-1979: ..... - 96 -

6.الاقتصاد الجزائري بين 1979-1990: ..... - 98 -

7. الاقتصاد الجزائري ما بعد 1989: ..... - 100 -

7-1 الاقتصاد الجزائري بين 1990-1999: ..... - 100 -

7-1-1المفاوضات مع صندوق النقد الدولي FMI ..... - 100 -

7-1-2اتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني ..... - 101 -

7-1-3برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 ..... - 102 -

7-2 الاقتصاد الجزائري ما بعد 2000 : ..... - 104 -

7-2-1برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): ..... - 105 -

7-2-2برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009): ..... - 106 -

7-2-3برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): ..... - 107 -

8.مكانة القطاع الخاص في الجزائر ..... - 110 -

8-1مكانة القطاع الخاص قبل الإنتقال إلى اقتصاد السوق ..... - 110 -

8-2مكانة القطاع الخاص بعد الإنتقال إلى اقتصاد السوق ..... - 112 -
8-3.قانون الاستثمار الوطني الخاص 82-11 ..... - 114 -
8-4.الانتقال إلى اقتصاد السوق: ..... - 115 -
خاتمة الفصل الثالث: ..... - 119 -
الفصل الرابع: الدراسة القياسية لعلاقة النمو الاقتصادي بالانفاق العام حسب مقاربة فاغنر - 121 -
مقدمة الفصل الرابع: ..... - 121 -
-1الدراسات السابقة: ..... - 122 -
1-1 الدراسات داخل الجزائر: ..... - 122 -
1-2الدراسات خارج الجزائر: ..... - 127 -
2. أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL- 131 -
2.1. دراسة أولية للمتغيرات الإقتصادية المدروسة: ..... - 131 -
2-1-1اختبارات الجذور الأحادية: ..... - 131 -
2-1-2تعريف السلسلة الزمنية: ..... - 132 -
2-1-3اختبارات ديكي فولر(Dickey Fuller) : ..... - 133 -
2-1-4 تطبيق اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج: ..... - 135 -
2-2التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ: ..... - 136 -
2-2-1مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين: ..... - 136 -
2-2-1-1 خصائص حول رتبة التكامل: ..... - 136 -
2-2-2 شروط التكامل المشترك: ..... - 137 -
2-2-3نموذج تصحيح الخطأ (ECM): ..... - 138 -
2-2-4تقدير نموذج (ECM): ..... - 140 -
2-2-5.طريقة المعقولية العظمى لجوهانسن *(Johanson)*: ..... - 141 -
3. توصيف وصياغة نموذج الدراسة ..... - 142 -
3-1 تحديد متغيرات الدراسة ..... - 144 -
3-2 معالجة البيانات ..... - 145 -

الفهرس

4. تعريف ودراسة استقرارية متغيرات الدراسة ..... - 146 -

4-1تقديم المتغيرات وصياغة النموذج..... - 147 -

4-2 دراسة استقرارية المتغيرات..... - 147 -

5. تقدير نماذج الدراسة: ..... - 158 -

5-1اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود Bound Test للنماذج الستة : ..... - 158 -

5-2 تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للنموذج الاول:..... - 160 -

5-3تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الثاني:..... - 163 -

5-4تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الثالث: ..... - 166 -

5-5تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الخامس:..... - 169 -

5-6 تقدير نموذج دالة الانفاق العام ..... - 172 -

5-6-1 اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود Bound Test..... - 175 -

5-6-2 تقدير نموذج الأجل الطويل للإنفاق العام:..... - 176 -

5-6-3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج للإنفاق العام: ..... - 177 -

5-6-4الاختبارات التشخيصية لنموذج الانفاق العام: ..... - 178 -

خلاصة الفصل الرابع: ..... - 181 -

خاتمة عامة ..... - 183 -

الملاحق ..... - 200 -

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم عنوان الجدول الصفحة

الفصل الثاني

الجدول(2-1)أمثلة عن الخطط الاقتصادية المتبناة في اليابان ..... - 78 -
الجدول(2-2)الشركات الكبرى في اليابان وفقا لحجم العمالة ..... - 79 -
الجدول(2-3)الاعانات للعائلات مع دخل شهري فردي من 70 إلى 140 ريال ..... - 88 -
الجدول(2-4)الاعانات العائلات مع دخل شهري فردي حتى 70 ريال ..... - 89 -

الفصل الثالث

الجدول(3-1)أهداف و حجم خطط التنمية (1967-1979) ..... - 97 -
الجدول(3-2) المخصصات المالية خلال المخطط الخماسي الاول والثاني ..... - 98 -
الجدول(3-3)تطور معدل النمو 1994- 1998 ..... - 102 -
الجدول(3 - 4)توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاع ..... - 105 -
الجدول(3 - 5)مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 ..... - 107 -
الجدول(3- 6)برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 ..... - 108 -

الفصل الرابع

الجدول (4- 1)تصنيف متغيرات الدراسة ..... - 145 -
الجدول (4- 2) نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ LNG ..... - 148 -
الجدول (4- 3)نتائج اختبار ديكي-فولر المطور ADF لـ LNGDP ..... - 149 -
الجدول (4- 4)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ GDP/G ..... - 150 -
الجدول (4- 5)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ CE ..... - 151 -
الجدول (4- 6)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ GDP/P ..... - 152 -
الجدول (4- 7)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ G/P ..... - 153 -
الجدول (4- 8)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ LNOILR ..... - 154 -
الجدول (4- 9)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ LNDEBT ..... - 155 -
الجدول (4- 10)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ LNINF ..... - 156 -
الجدول (4- 11)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ LNPOP ..... - 157 -
الجدول (4- 12)نتائج اختبار الحدود للنماذج الستة ..... - 159 -
الجدول (4- 13) تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للنموذج الاول: ..... - 160 -
الجدول (4- 14)تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الاول ..... - 161 -
الجدول (4- 15)اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء ..... - 161 -
الجدول (4- 16)اختبار ثبات التباين ..... - 162 -
الجدول (4- 17)اختبار ملائمة النموذج: ..... - 162 -

الجدول (4 - 18)اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاءJarque-Bera Normality: ..... - 162 -
الجدول (4- 19)تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الثاني: ..... - 163 -
الجدول (4- 20)تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الثاني: ..... - 164 -
الجدول (4- 21)اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء..... - 164 -
الجدول (4- 22)اختبار ثبات التباين ..... - 164 -
الجدول (4- 23)اختبار ملائمة النموذج ..... - 165 -
الجدول (4- 24)اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاءJarque-Bera Normality ..... - 165 -
الجدول (4- 25) تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الثالث: ..... - 166 -
الجدول (4- 26)اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء..... - 167 -
الجدول (4- 27)اختبار ثبات التباين ..... - 167 -
الجدول (4- 28)اختبار ملائمة النموذج ..... - 168 -
الجدول (4- 29)اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاءJarque-Bera Normality: ..... - 168 -
الجدول (4- 30) تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الخامس ..... - 169 -
الجدول (4- 31)تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الخامس ..... - 170 -
الجدول (4- 32)اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء..... - 170 -
الجدول (4- 33)اختبار ثبات التباين ..... - 171 -
الجدول (4- 34)اختبار ملائمة النموذج ..... - 171 -
الجدول (4- 35)اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاءJarque-Bera Normality: ..... - 171 -
الجدول (4- 36)مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة ..... - 174 -
الجدول (4- 37)نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى(OLS) ..... - 174 -
الجدول (4- 38)نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى(OLS)بعد استبعاد (LNPOP) ..... - 175 -
الجدول (4- 39)نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى(OLS)بعد استبعاد (LNPOP) و (LNINF) ..... - 175 -
الجدول (4- 40)نتائج اختبار الحدود لنموذج الانفاق العام ..... - 176 -
الجدول (4- 41)نموذج الأجل الطويل للإنفاق العام ..... - 177 -
الجدول (4- 42)نموذج الأجل الطويل للإنفاق العام ..... - 177 -
الجدول (4- 43)نتائج تصحيح الخطأ (ECM) للإنفاق العام ..... - 178 -
الجدول (4- 44)اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء..... - 178 -
الجدول (4- 45)اختبار ثبات التباين ..... - 179 -
الجدول (4- 46)اختبار ملائمة النموذج: ..... - 179 -
الجدول (4- 47)اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاءJarque-Bera Normality: ..... - 180 -

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الشكل **العنوان** **الصفحة**

الفصل الثالث:

الشكل(3- 1)تطور معدل البطالة ومعدل النمو 1990-2000 ..... - 103 -

الشكل(3-2)التمثيل البياني لمخصصات يرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ..... - 105 -

الشكل(3- 3)التمثيل البياني لمخصصات اليرنامج التكميلي بدعم النمو 2005-2009 ..... - 107 -

الشكل(3- 4)برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 ..... - 108 -

الفصل الرابع:

الشكل(4-1)طريقة العرض بالرسم الصندوقي ((Box Plotلاستكشاف القيم المتطرفة في سلسلة متغير الانفاق الحكومي ..... - 146 -

الشكل(4-2)منحنى تطور LnG و DLnG..... - 149 -

الشكل(4-3)منحنى تطور LnGDP و DLnGDP ..... - 150 -

الشكل(4-4)منحنى تطورG/GDP و(D(G/GDP..... - 151 -

الشكل(4-5)منحنى تطور CE و(D(CE..... - 152 -

الشكل(4-6)منحنى تطور GDP/P و(D(GDP/P..... - 153 -

الشكل(4- 7)منحنى تطور G/P و(D(G/P..... - 154 -

الشكل(4-8)منحنى تطور LnOILR و DLnOILR ..... - 155 -

الشكل(4-9)منحنى تطور LnDebt و DLnDebt ..... - 156 -

الشكل(4-10)منحنى تطور LnInf و DLnInf ..... - 157 -

الشكل(4-11) منحنى تطور LnPop و DLnPop..... - 158 -

الشكل(4-12)منحنى CUSUM of Squares و: CUSUM ..... - 163 -

الشكل(4-13)منحنى CUSUM of Squares ومنحنى CUSUM ..... - 166 -

الشكل(4- 14) منحنى CUSUM of Squares و منحنى CUSUM..... - 169 -

الشكل(4-15) منحنى CUSUM of Squares و منحنى CUSUM ..... - 172 -

الشكل(4-16) منحنى CUSUM of Squares و منحنى CUSUM..... - 180 -

مقدمة عامة

المقدمة العامة

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أهم التحديات التي تواجه كل المجتمعات وتسعى جميع دول العالم إلى تحقيقها. ويهتم اقتصاد التنمية كأحد فروع علم الاقتصاد بدراسة كل الجوانب المتعلقة التنمية، كالبحث في أسباب التخلف والسياسات الواجب اتباعها، ودور الاعوان الاقتصاديين في تحقيقها، وأهم العوائق التي تواجهها عملية التنمية. وانطلاقا من كونها عملية مقصودة ومخططة فلا بد من تضافر جهود جميع الأعوان الاقتصاديين وأهمهم الدولة.

ويعتبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية موضوعا مثيرا للجدل، وأحد أكثر الموضوعات التي خاض فيها الاقتصاديون، واختلفوا فيها قديما وحديثا. واحتل النقاش فيها حيزا مهما، سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناعة السياسات الاقتصادية. وتتباين الآراء بين تيار رافض للتدخل الحكومي، ويرى أن اقتصاد السوق هو الذي يحقق مصلحة الأفراد، ويضمن الكفاءة في تخصيص الموارد.وبالنسبة لهؤلاء فإن تدخل الدولة غير ضروري وغير فعال، لأن القطاع الخاص يمكنه القيام بما تقوم به الدولة، ولربما بصورة أفضل.

وفي مقابل هؤلاء، تيار يؤيد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويرون أن على الدولة أن تضطلع بمهامها كأحد أهم الأعوان الاقتصاديين,خصوصا بعد تطور مفهوم الدولة وظهورها بشكلها الحديث.فالاقتصاد يحتاج إلى دولة قوية واضحة المعالم تحقق استقرار السوق، وتضبط اطار النشاط الاقتصادي.ويرى Stieglitz أن هناك اجماعا متزايدا على أنه يمكن للحكومات أن تلعب دورا حيويا في جهود التنمية الناجحة,لكننا ندرك أيضا أن هذا النوع من التدخل الحكومي الخاطئ,يمكن أن يكون ضارا للغاية.

ويرتبط تدخل الدولة بالحجم المالي لها، ويعتبر الاقتصادي الألماني Adolph Wagner (1835-1917) من الأوائل الذين أشار إلى الدور المالي للدولة من خلال ارتفاع النفقات العامة، والذي عبر عنه بقانون زيادة نشاط الدولة" The law of increasing state activity ". وهو القانون الذي ارتبط باسمه. حيث لاحظ من خلال دراسته لتطور النفقات لعدة دول صناعية في القرن التاسع عشر، وجود علاقة طردية بين مستوى النمو والإنفاق. ويرى فاغنر أنه على المدى الطويل فإن التنمية الاقتصادية يصاحبها زيادة في أنشطة الدولة، وهي ليست بسبب النمو السكاني وإنما توسع نسبي إلى جانب أو على حساب القطاع الخاص. فكلما أصبح المجتمع أكثر تحضرا وتقدما، كلما زادت تكاليف الدولة.

ثانيا :الإشكالية

أما في الجزائر، فإن مسألة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وإدارتها لعملية التنمية كانت محور النقاش الدائر منذ الاستقلال -بل وحتى قبل ذلك من خلال النقاش خلال مؤتمر الصومام- و بعد اختيار الجزائر للنهج الاشتراكي الذي كان يرمي إلى تحقيق ثلاثة اهداف تتمثل في:أولا دعم الاقتصاد الوطني، ثانيا اقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للانسان وثالثا ترقية الانسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها[1].

إذن فالدولة هي كل شيئ في الحياة الاقتصادية،(The state everywhere) فهي تقوم بدور المنتج والموزع والمنظم للعلاقات الاقتصادية وهي القائم على عملية التنمية الاقتصادية. ورغم التراجع عن النظام الاشتراكي، والانتقال إقتصاد السوق منذ نهاية الثمانينات، وصدور العديد من القوانين والمراسيم الرامية لتشجيع القطاع الخاص، وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. لا يزال الوجود البارز والكبير للدولة في الحياة الاقتصادية وقيادتها لعملية التنمية من خلال البرامج التنموية المسطرة، وحجم الانفاق العام الذي يعرف ارتفاعا من سنة لأخرى.

واستنادا إلى مقاربة فاغنر فإن زيادةنشاط الدولة وارتفاع حجم نفقاتها العامة يكون كنتيجة لزيادة معدل النمو و ارتفاع مستوى معيشة الأفراد.

من خلال ما سبق ومن أجل معالجة موضوع أطروحتنا ارتأينا طرح الإشكالية الآتية:

هل يحقق تدخل الدولة في الجزائر من خلال عملية الانفاق مقاربة Wagner؟ وبالتالي هل تعتبر زيادة النفقات العامة مرتبطة بزيادة النشاط الاقتصادي؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

هل يؤثر تدخل الدولة على عملية التنمية؟

هل يمكن التعبير عن نشاط الدولة والنمو الإقتصادي بحجم الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي أم هناك متغيرات أخرى يمكن التعبير من خلالها؟

ما طبيعة العلاقة بين مستوى الانفاق العام بمعدل النمو في الجزائر؟

[1] دستور 1976، الفصل الثاني الإشتراكية، المادة10.

هل يمكن اعتبار زيادة نشاط الدولة في الاقتصاد من العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة؟

ثالثا :فرضيات الدراسة:

نفترض أن زيادة النشاط الاقتصادي المعبر عنه عادة بمعدل النمو يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة.

انطلاقا من الفرضية الرئيسية نستخرج فرضيتين ثانويتين:

1. توجد متغيرات أخرى يمكن من خلالها التعبير عن نشاط الدولة والنمو الإقتصادي.
2. توجد علاقة ايجابية في المدى الطويل بين مستوى الانفاق العام ومعدل النمو في الجزائر.

رابعا :أسباب اختيار الموضوع.

يرجع اختيار الموضوع إلى كونه من المواضيع الهامة في الوقت الراهن، فقد أصبحت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي مسألة مهمة بالنسبة للأكاديميين والمشتغلين بقضايا المالية. حيث تقوم العديد من الدراسات بإجراء اختبارات لقانون Wagner لكثير من الدول، ولفترات زمنية مختلفة، وباستعمال أساليب احصائية متعددة.لأن Wagner يعد عمليًا أحد الاقتصاديين الأوائل والنادرين الذين أبدوا اهتمامًا إيجابيًا بالدولة، والتي أشاد بدورها المتزايد، ونسب إليها دورًا إيجابيًا في التنمية.

خامسا :أهمية الدراسة.

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من حيث كونها تعنى بموضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في وقت يتم فيه مراجعة العديد من المفاهيم والأسس التي كانت سائدة في الفكرالاقتصادي، في ظل نظام اقتصاد السوق. حيث عاد الحديث وبقوة، عن الدور الاقتصادي الذي ينبغي للدولة أن تضطلع به،خاصة بعد سلسلة من الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدها العالم نتيجة فشل السوق. ويرى Olivier Willamson و Elinor Ostrom في أبحاث لهما أن السوق لا يمكن أن يكون الحل النهائي. وأصبح دور الدولة محوريا انطلاقا من فكرة القوة،أو السيطرة فالدولة باعتبارها صاحبة السلطة تسعى إلى رعاية المصالح الاقتصادية ومعالجة الخلل من خلال السياسات الاقتصادية.

اضافة إلى اهمية الموضوع ذلك الحاجة الى التأكد من فرضية Wagner بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

سادسا :منهجية الدراسة.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، فقد تم اعتماد المنهج التاريخي لبيان مراحل تطور الدولة، و لأنها نتاج تطور تاريخي فقد اختلف مفهوم الدولة ودورها الاقتصادي من فترة زمنية الى أخرى نتيجة هذا التطور. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، خلال التطرق إلى مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وكذلك عند دراستنا للاقتصاد الجزائري. أما الفصل الرابع الذي هو عبارة عن الجانب التطبيقي للبحث، من خلال اجراء دراسة قياسية باستعمال أدوات الإحصاء والتحليل القياسي فقد تم استعمال المنهج التحليلي.

سابعا :هيكلة الدراسة.

قصد الإحاطة بجزئيات الموضوع وجوانبه المختلفة، اشتملت هذه الأطروحة على أربعة فصول حيث جاءت على النحو التالي:

تناول الفصل الأول مدخلا نظريا لماهية الدولة، ومكانتها في المذاهب الاقتصادية، ثم الانتقال إلى دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتطور المفهوم الاقتصادي لها.بعدها تم التطرق إلى إسهامات Adolph Wagner في الفكر الاقتصادي خاصة قانون التوسع المتزايد لأنشطة الدولة الذي ارتبط باسمه. إضافة إلى بعض النظريات التي حاولت تفسير زيادة الانفاق الحكومي.

أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى موضوع التنمية الاقتصادية، انطلاقا من تعريفها، مؤشرات قياسها، أبعادها وأهم نظرياتها. وبعد ذلك بيان دور الدولة في عملية التنمية من خلال دراسة نماذج لبعض الدول وابراز مساهمة الدولة في عملية التنمية.

أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لمحاولة فهم وتقييم التجربة التنموية في الجزائر، من البداية أي منذ الاستقلال. واستعراض أهم السياسات المتبعة في المراحل المختلفة، وتحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

فيما كان الفصل الرابع والأخير عبارة عن دراسة قياسية باستعمال النمذجة القياسية، والاستعانة بمجموعة من المتغيرات للتحقق من قانون Wagner في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990إلى غاية 2018، معتمدين في ذلك على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر ووزارة المالية.

وفي الأخير خاتمة عامة بمثابة خلاصة للفصول الأربعة السالفة الذكر مع تضمينها للنتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الدولة والاقتصاد

الفصل الأول: الدولة والاقتصاد

مقدمة الفصل الأول:

مع ظهور الدولة بشكلها الحديث في أوروبا في القرن السادس عشر ميلادي، تبلورت معها فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد حيث رافق نشوء الدولة الحديثة ظهور الرأسمالية، وهذا ليس بالأمر الغريب فالاقتصاد يحتاج إلى دولة قوية واضحة المعالم، تحقق استقرار السوق وتضبط إطار النشاط الاقتصادي كما توفر البنى التحتية اللازمة. وقبل الحديث عن دور الدولة في الاقتصاد نستهل هذا الفصل للتعريف بماهية الدولة وتطورها ووجودها في الفكر الاقتصادي ونظرة المذاهب الفكرية للدولة. كما يوضح الفصل تطور مفهوم الدولة في الأدب الاقتصادي وتدخلها في النشاط الاقتصادي وقد تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث يتناول المبحث الأول ماهية الدولة من خلال تعريفها وبيان أركانها إضافة إلى وظائفها الاقتصادية. أما المبحث الثاني فيتطرق إلى مسألة الدولة في الفكر الاقتصادي وذلك من خلال تتبع أراء المذاهب الفكرية الاقتصادية بداية من الفكر الإسلامي مرورا بالفكر التجاري، الطبيعي، الكلاسيكي، الماركسي، الكينزي وصولا إلى الفكر المؤسساتي.أما المبحث الثالث فيستعرض أهم أشكال الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية ومكانتها في ظل العولمة. في تناول المبحث الرابع عن Adolph Wagner ونظريته حول توسع نشاط الدولة. إضافة إلى بعض النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة.

1 ماهية الدولة

سنحاول في هذا المبحث التعريف بالدولة ثم بيان أركانها وهي الشعب، الإقليم والسيادة أو السلطة، كذا الوظائف التي تضطلع بها الدولة وسنركز على الوظائف الاقتصادية الثلاث التي حددها Richard Musgrave المتمثلة في وظيفة التخصيص، وظيفة التوزيع ووظيفة التنظيم.

1.1 تعريف الدولة

عند الحديث عن مصطلح الدولة يتبادر إلى الأذهان ذلك المصطلح السياسي الذي يتسع في مدلوله ليشمل معنى المجتمع لأن الدولة تعتبر الشكل أو التنظيم السياسي للمجتمع وقد يقصد به الطبقة الحاكمة في مقابل الطبقة المحكومة فالتعرف على طبيعة الدولة هو تعريف منضبط يتم عن طريق الوعي بالفرق بين المجتمع والدولة والحكومة[2].

ارتبط ظهور الدولة بتطور المجتمع الإنساني وعرفت المجتمعات منذ القدم عدة أشكال من السلطة السياسية، التي توفر لها نوعا من القوة التي استخدمتها تحقيقا للنظام والاستقرار في الداخل ومجابهة المخاطر الآتية من الخارج،وكان لأفكار Machiavelli Niccolò (1469-1527) و jean Boudin (1529-1596) أثرا بالغا في تطوير مفهوم وفلسفة الدولة، والحديث عن الدولة المعاصرة هو حديث عن ظاهرة من الجانب التاريخي تعتبر حديثة نسبيا، حيث ظهرت في أوربا في القرن السادس عشر ميلادي متأثرة بزوال النظام الإقطاعي وقيام الثورة الصناعية، وظهرت الدولة الأمة The nation state وبرز مفهوم المواطنة،لينتشر بعدها نموذج الدولة الأوربية إلى باقي المناطق، وعند إطلاق تعبير الدولة قد نقصد به أمور مختلفة فهو في معنى واسع يكاد يتسع ليتضمن المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هي التنظيم السياسي للمجتمع وبالتالي يشمل كل المندرجين تحت هذا النظام من أفراد وهيئات ومؤسسات وأحزاب وحكومة.

يرى Max Weber (1864-1920) أن الدولة جماعة تحوز على احتكار سلطة الإكراه المادي المشروع ولها جهاز قوي لهذا الغرض فالدولة هي منشأة سياسية ذات طابع مؤسساتي تتمتع في تطبيقها للقوانين باحتكار سلطة الإكراه المادي[3].

أما André Houriou (1897-1973) فيعرفها على انها مجموعة بشرية مستقرة على ارض معينة و تتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونا معينا يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة لصلاحيات الإكراه.

---

[2] محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد السياسي،الدار الجامعية، بيروت دون تاريخ.

[3] الامين شريط.الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة،الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ص.48

يرى Machiavelli Niccolò أن مفهوم الدولة يشمل الإقليم والحكومة والأمير والحاكم والشعب، ويرجع Machiavelli الفضل الكبير في تعميم مصطلح الدولة " L'Etat" وارتبط مصطلح الدولة كثيرا بكلمة جمهورية République المأخوذة من الكلمة الإغريقية République والتي معناها شيء عام Chose publique ولا يوجد مرادف لكلمة دولة في اللغة اللاتينية[4].

أما A.Wagner فيعرف الدولة على أنها ما نسميه الهياكل الإدارية المستقلة، لهم وظائف يؤدونها من أجل حياة الأمة بصفتهم يمثلون الاقتصاد العمومي، أو وحدات اقتصادية إجبارية ولأداء مهامهم على أحسن وجه فهم بحاجة وبصفة منتظمة إلى وسائل إنتاج، أي قوة العمل ورأس المال من أجل إنتاج مختلف الخدمات التي تطلب من الدولة.[5]

وبالنسبة لماهر ظاهر بطرس فإن الدولة حسبه هي السلطة السياسية والقانون المنظم، وهي مجموعة من المؤسسات والأنظمة القانونية تمتلك سلطة الإجبار ومشروعيته ويفرق الكاتب بين السياسة والاقتصاد فالسياسة تعنى السلطة وحق القيادة واستخدام سلطة الإكراه أما الاقتصاد فيعني البحث عن الربح وتحقيق العائد وهذا بضمان حرية التبادل في السوق.[6]

بينما J.Buchnan (1919-2013) يعتبر أن تعريف الدولة هو من اختصاص السياسة لكنه يعطي تعريفا بسيطا حيث يعتبر الدولة على أنها شيء موحد وبطريقة أخرى تعتبر الحكومة شخصا معنويا يشبه مجموعة من رجال الأعمال المنتخبين لتسيير هيئة اقتصادية ويرجع في تعريفه هذا إلى المفهوم العضوي للحكومة حيث أن القرارات الحكومية تشبه القرارات الفردية[7].

ومن جهته يعرف Karl Max الدولة على أنها أداة في يد الطبقة الحاكمة للسيطرة على باقي الطبقات. أما Fredric Teulon فيرى أن الدولة هيئة محتكرة للقوة المسلحة ولها سلطة من القوانين فهذه الهيئة لها سلطة داخل إقليمها والشعب داخل هذا الإقليم يسمى أمة، كما أن الدولة مكلفة بإيجاد حلول للصراعات التي يواجهها المجتمع ويرى أيضا أن

---

[4]– صرارمة عبد الحميد :أطروحة دكتوراه تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق،جامعة قسنطينة،2007/2006 ص 12

[5]- صرارمة عبد الحميد،نفس المرجع.

[6]- ماهر ظاهر بطرس:دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق،دار النهضة العربية للنشر القاهرة ، 1995،ص 4

[7] James, Bouchnan, the public finances, edit, revised, usa 1995, p 12

الدولة هي التمثيل القانوني للأمة، فالدولة تعتبر شخص معنوي وهي مكلفة بوضع السياسات الاقتصادية وتعرف كذلك بهيئاتها مثل الحكومة والوزارات والبرلمان ....الخ كما تعتبر الإدارات النظرة الموسعة للدولة.[8]

أما ابن خلدون فيرى في مقدمته أن الدولة هي ظاهرة تتسم بعدم الاستقرار فيقول " إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فإن ذلك يقع في الأفاق والأقطار والأزمنة والدول[9]. وهو يعتبر أن الدولة لها عمر مثل الإنسان وتمر بمراحل[10] وهي:

المرحلة الأولى: هو طور التأسيس، وفيه يكون السلطان جديد العهد بالملك، لذا فهو لا يستغني عن العصبية، وإنَّما يعتمد عليها لإرساء قواعد ملكه، فيكون الحكم في هذه المرحلة مشتركًا نوعًا ما بين الملك وبين قومه وعشيرته، ويتميز هذا الطور ببداوة المعيشة، وبانخفاض مستواها، فلم يعرف الغزاة الجدد بعد الترف. ويشترك الجميع في الدفاع عن الدولة لوجود الشجاعة والقوة البدنية.

المرحلة الثانية: هو الانفراد بالملك، ويرى ابن خلدون أنَّ الانفراد بالسلطة ميل طبيعي وفطري لدى البشر،ولذا فإنَّ السلطان عندما يرى ملكه قد استقر يعمل على قمع العصبية، كما يعمل على الانفراد بالحكم، واستبعاد أهل عصبيته من ممارسة الحكم، وعندئذ يتحول من رئيس عصبية إلى ملك، وقد يفعل ذلك أوَّل من أسَّس الدولة، وقد لا يفعل،فلا تدخل الدولة في هذا الطور الثاني إلاَّ مع ثاني زعيم أو ثالث،ويتوقف ذلك على قوة صمود العصبية؛ ويضطر السلطان إلى الاستعانة بالموالي للتغلب على أصحاب العصبية، أي أنَّه يبدأ في هذه المرحلة الاعتماد على جيش منظم من أجل المحافظة على المُلك.

المرحلة الثالثة: وهي طور الفراغ والدعة: وفي هذا الطور يتم تحصيل ثمرات الملك وتخليد الآثار وبُعد الصيت، فالدولة في هذا الطور تبلغ قمة قوتها، ويتفرغ السلطان لشئون الجباية، وإحصاء النفقات والقصد فيها، ولتخليد ملكه بأن يبني المباني العظيمة الشاهدة على عظمته، وفي هذه المرحلة يستمتع الجميع، السلطان بمجده، وحاشيته بما يغدقه عليها السلطان.

8-F.Teulon: l'Etat et de la politique econimique PUF Paris 1998, p06.

[9] ابن خلدون.المقدمة الجزء1،ص28.

10- سهيلة زين العابدين نظرية الدولة عند ابن خلدون موقع قصة الإسلام 2013/03/12 www.islamstory.com

المرحلة الرابعة: هو طور القنوع والمسالمة: وفي هذا الطور يكون صاحب الدولة قانعًا بما بناه أسلافه مقلدًا لهم قدر ما يستطيع، والدولة في هذه المرحلة تكون في حالة تجمد فلا شيء جديد يحدث، و لا تغير يطرأ، كأن الدولة تنتظر بداية النهاية.

المرحلة الخامسة: هو طور الإسراف والتبذير، ويكون صاحب الدولة في هذا الدور متلفًا لما جمعه أسلافه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته، فيكون مخربًا لما كان سلفه يؤسسون، وهادمًا لما كانوا يبنون،وفي هذا الطور تحصل في الدولة طبيعة الهرم، ويستولي عليها المرض المزمن الذي لا برء منه إلى أن تنقرض.

ويرى ابن خلدون أنَّ بداية انحلال الدولة يرجع إلى عنصرين هما: انحلال العصبية، والانحلال المالي نتيجة تبذير السلطان، ولهذا تنهار الدولة سياسيًا واقتصاديًا.

2-1 أركان الدولة

يتضح من خلال التعاريف أن المفكرين والفقهاء لم يتمكنوا من الاتفاق على تعريف محدد للدولة غير أن الواضح أنه جرى الاتفاق على الأركان الأساسية للدولة. وسنحاول من خلال هذا المطلب التعريف بالأركان الثلاثة للدولة وهي الشعب، الإقليم، والسلطة أوالسيادة.

1-2-1الشعب: هو مجموعة من الأفراد الذين يقيمون في إقليم دولة وهم المواطنون أو الرعايا ويعتبر وجودهم ضروري لقيام الدولة فلا يتصور وجود دولة دون مجتمع بشري تربطه علاقة محكومية مع هاته الدولة، ومن وجهة نظر قانونية وسياسية فإن الشعب هو من ثبت له صفة المواطنة وليس كل سكان البلد.

2-2-1الإقليم: أوما يعرف بالحدود السياسية التي تمارس الدولة سيادتها داخلها حيث يحدد إطار صلاحيات الدولة فخارج حدود هذا الإقليم لا تملك الدولة أي سلطة، وهو عبارة عن رقعة طبيعية وجغرافية معلومة ومحددة يقطنها مجموعة من الأفراد على سبيل الدوام والاستقرار، وتمارس عليها الدولة كامل سلطاتها،ولا يشترط في الإقليم أن يرتبط بمساحة محددة، ولا أن تكون أراضيه متصلة، ولكن الشرط الرئيسي أن تكون هناك ارض متعارف عليها ومعترف بها بصورة رسمية، وإن كان الإقليم في بعض الدول يتكون من اليابسة فقط، فهناك أخرى يكون إقليمها البري ملاصق للمياه وهذا ما يعرف بالإقليم البحري، والإقليم البحري يمتد عليه أيضا سلطان الدولة ويخضع لها؛ وللدولة أيضا إقليم جوي وهو يشمل الفضاء الذي يعلو الإقليم البري والبحري وللدولة أن تمارس عليه كل سلطاتها دون قيد، وفي كل

الأحوال فان للدولة إقليما أرضيا أو بحريا أو جويا،تمارس عليه سلطاتها ويمنع على الدول الأخرى أن تتعدى عليه،وإلا اعتبر اعتداء على السيادة[11].

1-2-3السيادة أوالسلطة:

قد يكون المفكر الفرنسي Jean Boudin[12] (1530-1596) أول من أعطى معنى لفكرة السيادة والتي تعني أن الدولة تتمتع بسلطة إصدار القوانين وإلزام الشعب بتطبيقها داخل إقليمها. والسيادة ترتبط بالركنين الآخرين للدولة الذين هما الشعب والإقليم، فالدولة لا تبسط سلطتها سوى على مواطنيها وداخل حدودها وخارج هذه الحدود لا مكان للسيادة.

والسيادة بمعنى السلطة العليا تعد صفة أو ركن رئيسي للدولة، فهي تعلو بها وتتميز عن باقي التنظيمات و المجموعات الاجتماعية الأخرى المتواجدة ضمن إقليمها كالقبيلة أو العشيرة أو الحزب السياسي ... ؛ كما أن توافرها سيادة يعد شرطا ضروريا حتى تستطيع الدولة أن تكتسب صفة الشخص الدولي في العلاقات الدولية[13]. وتضمنت الدولة المعاصرة في المجال الاقتصادي بصرف النظر عما لحق الدولة من تطور في الزمان والمكان عدة أمور أساسية قبل أن ثار الخلاف حولها ولعل أهم هذه المجالات هي[14]:

1-2-3-1توفير الخدمات الأساسية للمجتمع:

حيث يقع على عاتق السلطة الحاكمة توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع كتوفير الأمن وإنجاز البنى التحتية، ومع تطور الدولة اتسعت دائرة الخدمات الأساسية لتشمل التعليم والبحث العلمي والصحة. ومع تطور المجتمعات توسعت مساحة الحاجات العامة أكثر لتشمل رعاية الشباب ودعم العاطلين منهم عن العمل وتوفير الخدمات للفئات العاجزة كالمرضى وكبار السن، وعلى العموم فقد أصبح منوطا بالدولة تقديم الخدمات العامة أو

---

[11] انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث ص28 نقلا عن عبد الله بوقفة: القانون الدولى المعاصر والقانون الدستوري، دار الهدى، الطبعة الاولى، عين مليلة، الجزائر،2012، ص147.

[12] جان بودان (1529-1596) هو خبير اقتصادي وفيلسوف فرنسي وقانوني ومستشار سياسي، رائد النشاط التجاري، ويُعتبر البادئ لمفهوم السيادة الحديث. إنه يشجب الحكم المطلق الملكي، ويؤسس لفصل السلطات ويدافع عن الحق الطبيعي للفرد ضد الدولة. وهو مؤلف كتاب "الكتب الستة للجمهورية" حيث يعرض نظريته حول القوة السيادية للدولة كأساس رئيسي لأي جمهورية.

[13] انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول الثالث ص27-28.

[14] حازم الببلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سابق، ص 22.

السلع العامة[15]، وهي رغم أهميتها في حياة الأفراد فإنها لا يتم توفيرها من قبل القطاع الخاص، إما لتكلفتها العالية أو عدم ربحيتها، أو تجاوز منفعيتها للغير أو استفادته منها دون دفع تكلفة.

1-2-3-2وضع إطارللنشاط الاقتصادي:

من أجل ضمان حسن الأداء في المجال الاقتصادي كان لزاما على الدولة أن تضبط الإطار القانوني الذي يحكم النشاط الاقتصادي، من حيث تعريف المتعاملين بحقوقهم وواجباتهم وكذا تحديد شروط وآليات الممارسة ومع توفير إطار قانوني واضح وسليم تنضبط معاملات الأفراد إلى حد بعيد وتتأكد مراكزهم القانونية، مما يسهل على الأفراد القدرة على التنبؤ والتخطيط وذلك فإن الهدف العام من وضع الإطار القانوني هو توفير قدر معقول من الاستقرار القانوني في الأوضاع وعدم تعريض المتعاملين إلى مفاجآت أو صدمات غير متوقعة[16].

1-2-3-2نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام العقود:

إن الدولة باعتبارها صاحبة السلطة ينبغي لها أن تسهر على اقتراح وتطبيق النظم والقوانين واللوائح التي تسير الحياة الاقتصادية وتتدخل لحل النزاعات التي قد تنشأ بين مختلف الأعوان وهذا ضمانا للحقوق وحماية لاستقرار النشاط الاقتصادي.

1-2-3-4.فرض الضرائب وتحصيل الإيرادات:

إذا كان التطور الحاصل قد فرض على الدولة القيام بهذه الوظائف وتقديم هذه الخدمات، فإن هذا يحتاج إلى إيرادات مالية تسمح لها بالقيام بهذا الدور على أكمل وجه، وباعتبار أن عهد السلطة المطلقة والقهر المطبق على الشعوب قد ولى وانتهى، فإن فرض هذه الضرائب والأعباء المالية على المواطنين أصبحت تخضع لقانون كما تخضع للرقابة الشعبية من خلال المنتخبين في البرلمانات. فالسياسة المالية للدولة تنطلق من تحديدنفقات الحاجيات ثم تسعى للبحث عن مصادر الإيرادات التي تغطي بها هاته النفقات.

---

[15]– السلع العامة تتميز بعدم القدرة على الاستبعاد ، وعدم المنافسة في الاستهلاك وتشمل العديد من السلع مثل : الدفاع والامن والعدل ، والطرق والمطارات والموانيء.الى جانب السلع العامة، تقوم الحكومة بانتاج ما يطلق عليه السلع شبه العامة Merit Goods واول من قدم هذا المفهوم هو الاقتصادي Musgraveعام 1959 . و يتم توزيع انتاج هذه السلع بين القطاع الخاص والحكومة ومن امثلة هذه السلع التعليم والصحة والاسكان ووسائل المواصلات.

16- حازم الببلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سابق ص 24.

1-2-3-5 إدارة النظام النقدي وتوجيه النشاط الاقتصادي:

إن عملية إصدار النقود كانت ولا زالت وستبقى من اختصاص الدولة لأنها من أشكال ومظاهر السيادة، ومن هذا المنطلق ينبغي على الدولة أن تحافظ على قيمة عملتها لتضمن نوعا من الاستقرار داخل النسيج الاقتصادي وتحافظ على ثقة الأعوان. ولما كانت النقود ذات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي فإن الدولة تستخدم السياسات النقدية من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه حسب الحالة السائدة.

ومع التطور الحاصل والوضع الجديد الذي خلفته العولمة الأمر الذي أثر على مبدأ السيادة الوطنية خصوصا مع انتشار النظام الرأسمالي بعد سقوط النظام الاشتراكي، وتزايد سيطرة المؤسسات والهيئات المالية والنقدية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي داخل الدول وبروز أكثر الشركات متعددة الجنسيات وما صاحب ذلك من ثورة في عالم التكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية. كل هذه المستجدات جعلت من الدولة في وضع يحتم عليها الاهتمام بقضايا جديدة منها:

1-2-3-6-محاربة الفقر:

"العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار الفقراء"وهي العبارة التي جاءت على لسان رئيس جنوب إفريقيا Tabo Mbeki وهذا خلال كلمته في مؤتمر الأرض بجوهانسبورغ سنة 2011. ورغم أن ظاهرة الفقر جوهرها اقتصادي إلا أنها ظاهرة متشعبة في مظاهرها الاجتماعية كانخفاض مستوى التعليم وقلة الرعاية الصحية وانتشار الأمراض والآفات وبروز الجرائم والنزاعات ونظرا للمخاطر الكبرى التي يمكن أن يشكلها الفقر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بل وحتى السياسي كان لزاما على الدولة أن تضع البرامج والخطط الخاصة بمكافحته سواء من خلال برامج الحماية الاجتماعية أو خطط التشغيل أو إشراك هيئات المجتمع المدني في محاربة الظاهرة. ومن بين أهم الأمثلة أو النماذج لدول وضعت سياسات لمحاربة الفقر نذكر البرازيل، ماليزيا والهند.

1-2-3-7حماية البيئة والمحيطة:

بلغ التلوث في الواقع مستويات مقلقة أصبحت تهدد عالمنا الذي نعيش فيه بعد بروز ثقب الأوزون والاحتباس الحراري وتهديد الثروة البحرية، وكان لزاما على الدول أن تأخذ الأمر على محمل الجد من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والبحث عن بدائل نظيفة وصديقة للبيئة في المجال الطاقوي، والعمل معا من أجل وضع سياسات

للمحافظة على البيئة وتغريم الملوثين عن طريق فرض ضرائب بيئية، يمكن للحكومة التنموية أن تكون مصدرا رئيسيا للتنظيم البيئي العالمي من خلال إعادة تشكيل هيكل الفوائد وتكلفة الصناعات الملوثة. كما يمكن للسياسة الصناعية أن تخلق وتنمي اهتمامات تجارية خضراء لدعم التنظيم العالمي ويمكن أن تخفض تكلفة التكنولوجيا النظيفة. في حالة التغيرات المناخية[17]، أدت المخاوف إلى البحث عن تعاون دولي من أجل إشراك الدول من خلال الاتفاقيات و المعاهدات(كيوتو، باريس).

1-2-3-8 حماية المستهلك:

بعد تحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز على حركة السلع والخدمات وانتشار السلع المقلدة، أصبح من حق المواطنين اتجاه الدولة حصولهم على الحماية من خلال وضع تشريعات خاصة، وتفعيل آليات الرقابة للتأكد من توفر معايير السلامة الصحية والأمنية تجعل بإمكان هؤلاء المواطنين الحصول على ما يحتاجونه من سلع وخدمات ذات جودة بأسعار تنافسية.

1-2-3-9 الاضطلاع بعملية التنمية:

لقد بينت النماذج التنموية والتجارب التي عرفتها بعض الدول أن التنمية بحاجة إلى وجود الدولة التي تضع الخطط والبرامج وتحفز وتشجع النشاط الاقتصادي. فوجود الدولة أكثر من ضروري خصوصا في الأزمات وعجز السوق فالقضاء على أزمة الفقر والبطالة وتوفير الرعاية الاجتماعية تعتبر من أهداف عملية التنمية وهي مهام تقوم بها الدولة لا غيرها. ومن هنا ظهر ما يعرف بالدولة التنموية إنها دولة تضع التنمية الاقتصادية كأولوية قصوى للسياسة الحكومية وقادرة على تصميم أدوات فعالة لتعزيز هذا الهدف. وستشمل الأدوات إقامة مؤسسات رسمية جديدة، ونسج شبكات تعاون رسمية وغير رسمية بين المواطنين والمسؤولين، واستغلال فرص جديدة للتجارة والإنتاج المربح. سواء كانت الدولة تحكم السوق أو تستغل الفرص الجديدة التي يطرحها السوق، فإن ذلك يعتمد على ظروف تاريخية معينة. تتمثل إحدى ميزات الحالة التنموية الناجحة في قدرتها على التحول من النمو الموجه نحو السوق إلى النمو الموجه من الدولة، أو

17- Meckling, Jonas. "The developmental state in global regulation: Economic change and climate policy." European Journal of International Relations 24.1 (2018): 58-81..

العكس بالعكس وفقًا للظروف الجيوسياسية، بالإضافة إلى الجمع بين السوق والدولة، و تختلف درجة وطبيعة مشاركة الدولة التنموية في النشاط الاقتصادي حسب الظروف[18].

1-3وظائف الدولة حسب R Musgrave :

إن الاختلاف في تحديد وظائف الدولة نابع من كون أن علماء التاريخ أو الاجتماع لم يصلوا إلى إجماع من حيث نشأة الدولة و تاريخ ظهورها، غير أنه مع بروز الدولة بشكل جلي من خلال توافر أركانها الأساسية متمثلة في الشعب، الإقليم و السلطة. برز مفهوم الدولة الحارسة والتي تمثلت في أهم الوظائف الموكلة إليها في الدفاع، العدالة والأمن، و مع مرور الوقت وتطور مفهوم الدولة وتعقد الحياة تطورت وظائف الدولة لتمتد إلى ميادين أخرى سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

أما في الميدان الاقتصادي فقد أوضح الاقتصادي الأمريكي R. Musgrve في نظريته سنة 1959 أن للدولة ثلاثة وظائف اساسية: وظيفة تخصيص الموارد المتاحة، وظيفة تنظيم النشاط الاقتصادي و وظيفة إعادة التوزيع. من خلال دراسته للمالية العامة طرح الاقتصادي R. Musgrve في نظريته أن الدولة يمكن أن تتدخل في الاقتصاد من خلال ثلاثة وظائف:

1-3-1وظيفة تخصيص الموارد المتاحة:

وهي تتمثل في العودة إلى استخدام أمثل للموارد (حسب مفهوم Pareto) حيث تتدخل الدولة في حال فشل السوق كما أنها يمكن أن تضع القوانين والنظم التي تساعدها على الفعالية في عمل السوق(كقوانين منع الاحتكار)، ويقترح ميسغراف Musgrave خمسة أسباب لتبرير تدخل الدولة في تخصيص الموارد.[19]:

السبب الأول: يتمثل في تحديد القواعد التي تدعم المنافسة الحرة في الحالة التي تكون تنافسية الأسواق تمثل الحل الأمثل أما في الحالة التي لا تسمح المنافسة الحرة بتحقيق أمثلية باريتو Optimum de Pareto فإنها تكون أمام الأسباب الآتية.

18- Bagchi, Amiya Kumar. "The past and the future of the developmental state." journal of world-systems research (2000): 398-442.

19 Jacques genereaux alternatives economiques n : 129 01/11/2003

السبب الثاني: العوائد المتزايدة ولكن مع وجود المنافسة فإن ذلك يدفع إلى أن الأسعار قد تكون أقل من متوسط تكلفة الإنتاج وبسبب انعدام الربحية فإن بعض السلع والخدمات قد تختفي من السوق ولكن الدولة عليها أن تتدخل لحماية السلع والخدمات التي تعود على المجتمع بالنفع كالطاقة، التعليم، النقل العام ...أو تنظيم احتكارها.

السبب الثالث: الآثار الخارجية وهي تلك التأثيرات التي يحددها خيار فرد من الأفراد على رفاهية الآخرين دون أن تكون هناك ميكانيزمات وآليات للسوق تجعل هذا الفرد يأخذ في الحساب التأثيرات على المجتمع وقد تكون هذه الآثار الخارجية سلبية كما هو حال التلوث أو إيجابية كتلك الناتجة عن فتح طريق أو بناء جسر أو إنفاق الأفراد على تعليمهم ورعايتهم الصحية ولأن الأفراد لا يأخذون في الحسبان إلا التكاليف والمنافع الخاصة به تتدخل الدولة من أجل ضبط الخيارات للحفاظ على الاستخدام الأمثل.

السبب الرابع: السلع العامة وهي تلك التي يستهلكها الأفراد دون تنافس بينهم ودون أن يؤدي استهلاك البعض إلى عدم تمكن البعض الآخر منها، وتتميز بعدم القصر أي أنه يصعب قصرها على أفراد دون غيرهم فالأمن أو الإنارة العمومية أو غيرها لا يمكن منع البعض من الاستفادة منها، والدولة هي المسئولة عن توفيرها لفشل السوق في توفيرها.

السبب الخامس: يرى Musgrave أن الدولة يمكن أن تتدخل حتى ولم يكن ثمة فشل للسوق وذلك في حالة السلع الوصاية وهي سلع يتم إنتاجها ولكن الدولة ترى أن استهلاكها يجب أن يتم ضمن حدود ومن خلال قيود كحظر استعمالها أو التقليل من استهلاكها أو منح حوافز من أجل زيادة استهلاكها (التعليم، الصحة، الكحول، التبغ، الماء، الطاقة).

1-3-2وظيفة توزيع الثورة والدخل:

و تهدف الدولة من خلال تدخلها إلى تصحيح توزيع الدخل والثورة من أجل الوصول إلى ما يراه المجتمع توزيعا عادلا، و يكون التدخل الدولة عن طريق سياسة إعادة توزيع الدخل التي يمكن أن تكون إنفاقا حكوميا لتحقيق الرعاية الاجتماعية أو تكون من تشريعات تضمن للأفراد حقوقهم الأساسية. و تعتبر عملية إعادة التوزيع مهمة لأن رفاهية الأفراد إنما ترتكز على مستوى دخولهم ولكنها -أي عملية إعادة التوزيع- تصطدم في واقع التطبيع بعدة عوائق منها المعارضة الشديدة للتيار الليبرالي لها وكذا صعوبة تحقيقها مع التزام الحياد. وقد تكون وظيفة التوزيع بشكل أفقي أي بمعنى تعليل التفاوت بين الأفراد وكذا بين مختلف المناطق والنواحي وقد يكون بشكل رأسي أي تقليل التفاوت بين الأجيال وهذا ما يستند إليه مفهوم التنمية المستدامة التي أضحت من الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها.

3-3-1.وظيفة التنظيم Régulation:

عندما تكون الدولة غائبة لا يستطيع السوق أن ينظم نفسه بنفسه لأنه كما قال Joseph Stiglitz واحدة من الحقائق التي هي عليها اليد الخفية أنها خفية ما يعني أنها لا توجد أصلا[20]. هذه الوظيفة أساسية للدولة ولا بد منها من أجل حل مشكلة فشل السوق وكذا الآثار الخارجية (les externalité) لأن غياب الرقابة في الاقتصاد يؤدي إلى اختلالات في الأسعار والتشغيل. وكانت الازمة العالمية 2008 بسبب التخلص من الضوابط التي تحكم السوق كما ذكر ذلك Stiglitz في كتابه "السقوط الحر:الولايات المتحدة،والأسواق الحرة وهبوط الاقتصاد العالمي" سنة 2008 في معرض تحليله للأزمة.و أثناء المفاوضات لإقرار خطة للإنقاذ المالي خاطبت nancy pelosi رئيسة مجلس النواب الرئيس الأمريكي أنذاك قائلة:" نحن هنا اليوم لأنه لا أحد كان يراقب السوق".

2 الدولة في الأدب الاقتصادي

لقد كان ولا زال موضوع الدولة من المسائل التي شغلت تفكير جل الباحثين والمفكرين قديما وحديثا؛ يقول هارود لاسكي ،لا استطيع أن ادعي هنا أنني أتناول تاريخ الدولة وإنما اكتفي فقط بان طابع الدولة بوصفها هيئة ذات سيادة كان نتاج سلسلة طويلة من الظروف التاريخية التي كان أهمها في فترة الإصلاح(يقصد فترة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر)الحاجة إلى وجود هيئة تنظيمية يمكن أن ترجع إليها كل مطالب السلطة لاتخاذ قرارات نهائية وقد أكدت الدولة أولويتها على الهيئات الأخرى لأنها حققت في هذه الفترة أمل الناس في سلام منظم وهو الشيء الذي لم تستطع أي هيئة.....من نضال الدولة في هذا السبيل[21].

لم يكن للدولة دور يذكر غير اهتمامها بتوفير وسائل الحرب وذلك لانشغال الإمبراطوريات وقتها بالتطاحن فيما بينها من اجل بسط نفوذها على أوسع نطاق. وحتى بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية، حلت الكنيسة محل السلطة الحاكمة وكان الأداء الفعلي للسلطة أداء دينيا إلى غاية عصر الإقطاع أين انتقلت السلطة إلى النبلاء (ملاك الأراضي) بمباركة من السلطة الكهنوتية الممثلة في الكنيسة. سنعرض في هذا المطلب مكانة الدولة في الفكر الاقتصادي بداية من الفكر الإسلامي مرورا بالمذاهب الفكرية الأخرى إلى غاية الفكر الحديث.

---

[20]–Sylvain zeqhni. monde en développement vol 32-2004 1 n 125 note de lecture Josèphe: quand le capitalisme perd la tète Edition fayard 2003, p16.

[21] احمد سبع. دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود. المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية العدد 07-2016 ص 150.

1-2 الدولة في الفكر الإسلامي:

مع ظهور الإسلام وإرساء شرائعه وبيان نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان للدولة دور في الحياة الاقتصادية. فمعظم أحكام الشرع الاقتصادية والمالية مرتبطة بالحاكم الذي يمثل الدولة أو السلطة الحاكمة. برز الإسلام كنظام مسير لجميع التعاملات الاقتصادية وتعاظم دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي من خلال المرونة التي اكتسبها من طبيعة النظام نفسه فكانت النتيجة رسم دور مميز للدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي يتميز بالدقة والمصداقية اللازمة لتنمية الاقتصاد والمجتمع الإسلامي ككل. وقد أفرزت الدقة في رسم دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي عدة مجالات للتطبيق منها[22]:

1-1-2دور الدولة في مجال توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية:

ويتجلى هذا الدور من خلال التنظيم وتوجيه كل المتدخلين في الشأن الاقتصادي عن طريق التشريعات والأوامر الإلهية المنظمة لكل المعاملات الاقتصادية والمالية.فتم إلغاء كل أشكال الاستغلال والغش والتدليس وبيان الحقوق والواجبات وارساء دولة القانون والمؤسسات من خلال تنظيم علاقة السلطة بالمحكومين. وتنظيم وبيان أسس الملكية الخاصة والعامة وأشكال التمويل والاستثمار. وكان ذلك من خلال القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة أو اجتهاد العلماء في كتب الفقه. ويؤكد حرص الإسلام على جانب الاقتصاد والمعاملات أن أطول آية في القرآن هي آية الدين أو المداينة[23].

2-1-2 دور الدولة في مجال استخدام الموارد:

إن ترشيد استغلال الموارد والاستعمال العقلاني لها يعتبر جوهر الفكر الإسلامي. فالنهي عن الإسراف والتبذير للموارد من الأمور الثابتة، والحفاظ على الموارد حتى أثناء توفرها (النهي عن إهدار الماء ولو على ضفاف الأنهار)، وتراعي الدولة حرية الملكية، وتحافظ على الأملاك الخاصة والعامة، وتسهر على عدم اكتناز رؤوس الأموال وحبسها عن التداول.

[22]- عويسي أمين: النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية العلاقة والافرازات دار إحياء للنشر الرقمي أيلول 2014

[23]- الآية 282 من سورة البقرة.

وتعمل الدولة على التحصيل الأمثل للموارد المالية المختلفة كالزكاة (عن طريق جهاز العاملين عليها)، الوقف، الخراج، الركاز....والحرص على ترشيد عملية الإنفاق بما يحقق مصلحة المجتمع.

2-1-3 دور الدولة في تنشيط الحياة الاقتصادية:

إن الفكر الإسلامي يرى ضرورة تواجد وتدخل الدولة في عالم الاقتصاد دائما سواء في الأوقات العادية أو في زمن الأزمات. فهي التي تحرك النشاط الاقتصادي من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية، فالدولة هي التي تعمل على شق الطرق وبناء الجسور وإنشاء الموانئ والمطارات وتشييد المدارس والجامعات وإقامة المستشفيات والمكتبات والإشراف عليها[24]. كما تقوم بإنشاء الأسواق وتنظيمها وسن القوانين والتشريعات التي تحفز النشاط الاقتصادي وتسهل العملية الإنتاجية.

2-1-4 دور الدولة في حماية الأسواق:

لما كان السوق من أهم المؤسسات في الحياة الاقتصادية فقد لقي اهتماما خاصا. فحرصت الدولة على مراقبة السوق من خلال نظام الحسبة[25]، وضمان المنافسة التامة وتماثل المعلومات للمتعاملين تم منع بعض التعاملات (النهي عن بيع الحاضر للبادي والنهي عن استقبال الركبان). كما تقوم الدولة بمراقبة العمليات المالية والتجارية وتتولى عملية سك أو إصدار النقود،[26] ومراقبتها من أجل الحفاظ على قيمتها مما يشكل نوعا من السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي داخل الدولة. إضافة لهذا تفرض الرسوم الجمركية وتوفر الأمن على الطرق التجارية ضمانا لتدفق السلع و الخدمات من وإلى داخل الاقتصاد.

2-1-5دور الدولة في عملية التوزيع:

إن مسالة توزيع الثروة مسالة في غاية الأهمية بالنسبة لأية دولة من الدول وأي مجتمع من المجتمعات. والفكر الإسلامي مع إقراره بحرية الملكية الفردية وحرية التصرف، وقبوله حالة التفاوت لاختلاف الجهود والقدرات والإمكانات والمواهب، إلا أنه يرفض الاستغلال ويسعى للتوزيع العادل للثروة داخل المجتمع. كما يعمل على التخفيف من الفوارق

[24] حيث كانت العديد من المستشفيات أو البيمرستانات كما كانت تسمى أنذاك و المدارس و الجامعات التابعة لنظام الوقف.

[25] يذكر التاريخ انه في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه تم تنصيب اول امرأة كمراقبة للسوق و هي شفاء بنت عبد الله رفقة اخيها.

[26]- قام الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (65- 86ه) بضرب الدنانير والدراهم الإسلامية.

الكبيرة بين الأفراد من خلال إعادة التوزيع عن طريق العديد من الوسائل ومن أهمها نظام الزكاة[27]، ونظام الميراث. ولأهمية الأمر وحساسيته فقد تولى الشارع الحكيم بيان أنصبة الزكاة والميراث ومصارفهما. لأن عملية توزيع الدخل لها تأثير مهم على تحقيق الإستقرار الاقتصادي والاجتماعي بل وحتى السياسي للدولة.

2-1-6إسهامات ابن خلدون والمقريزي:

ويجدر بنا الذكر أن الفكر الإسلامي عرف مساهمة العديد من المفكرين الذين عالجوا العديد من المواضيع الاقتصادية كأبي عبيد في المالية العامة في كتابه الأموال أوالمفكر ابن خلدون الذي دعا إلى تقسيم العمل ودرس نظرية القيمة وكذا موضوع الجباية إضافة إلى تلميذه المقريزي الذي درس النقود.

كان ابن خلدون يرى ضرورة وجود سلطة تنظم الشأن العام وتراعي مصالح المجتمع حيث ذكر أن"العمران البشري لا بد له سياسة ينظم بها أمره". وقال أيضا: "لا بد للبشر من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب الذي جاء به مبلغه وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعون من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم".أما نظرته لسياسة الاستقرار فتتلخص في مقولته"الدول المستقرة كثيرة الرزق"[28].

وابن خلدون يرى أن الدولة السوق الأعظم وتكون منتجة بحمايتها لمصادر الإنتاج وهي تأخذ الضرائب مقابل هذه الحماية والتنمية الضرائب – حسب ابن خلدون- لابد من العدالة"إن أول ما ينمي الجباية و يثريها و يديم نماءها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال و النظر لهم بذلك فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها فتعظم منها جباية السلطان[29].

وذكر ابن خلدون في فصل بعنوان"نقصان الدفع يؤدي إلى نقصان الإيراد ما يلي:" السبب في ذلك أن الدولة والسلطان هما السوق الأعظم في العالم....إذا حجب السلطان البضائع والأموال أوفقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما

---

[27] المساهمة في عملية التنمية من خلال مراعاة المصالح العامة (مصرف في سبيل الله) و محاربة الفقر و التشجيع على التعليم بل وكان للباحثين الحق من مال الزكاة من اجل اتمام المسار التعليمي.

[28] محمد عبد المومن.المفهوم التطوري للدولة بين المضامين الاقتصادية والمضامين الاجتماعية,مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية,الجزء8 العدد1,ص309.

[29] مقدمة ابن خلدون فـ42 ص

بأيدي الحاشية و الحامية و قلت نفقاتهم وهم معظم المشترين (السواد) وهجرت الأسواق (ويقع الكساد) وتضعف أرباح المنتجات فتقل الجبايات لأن الجبايات تأتي من التجارة والزراعة والتبادل التجاري الجيد....ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة الجبايات الناتجة عن نقصان ثروة الحاكم أو الدولة. فالمال إنَّما هو متردد بين الحاكم والرعية منه إليهم ومنهم إليه، فإذا منعه (حبسه عنده) فقدته الرعية[30].

إن المقريزي(1364-1442) عند تناوله الظواهر الاقتصادية كان يغلب عليها الطابع الاجتماعي، وهذا ما يلمس عند تناوله ظاهرة النقود وكيف ربطها بالأسعار موضحا مدى قيام مختلف أشكال النقود بوظائفها الأساسية، كتناوله اختفاء بعض أنواع النقود من التداول التي سمحت له باستخلاص أثر النقود على الأثمان ومنه على النشاط الاقتصادي .ما توصل إليه المقريزي قد سبق وبكثير ما توصل إليه الكثيرون سواء من ناحية مستوى المعالجة أومنهج الدراسة. فقد سبق (1876-1967) Fisher Irving في دراسة العلاقة بين الأسعار والنقود التي اشتهرت بنظرية كمية النقود أو معادلة التبادل كما أنه تقدمت أفكاره عن أفكار Thomas Gresham (1519-1579)في مسألة اختفاء أنواع وأشكال من النقود دون أخرى وهي التي تعرف بقانون جريشام Thomas Gresham التي تلخص في أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة[31].

2-2 الدولة في الفكر التجاري

مصطلح التجاريين يعبر عن الفكر الذي ما بين القرنين السادس عشر–والثامن عشر ميلادي وبرز وجود الدولة ككيان سياسي وربما كان لويس الحادي عشر الرائد في نشوء الدولة في فرنسا وهنري الثامن في انجلترا وامبراطورية شارل كان في اسبانيا[32]. وساد في تلك الفترة الأفكار الميكافيلية (نسبة إلى Machiavelli) وصبغت الفكر السياسي لتلك الفترة. وأثر ذلك على الفكر الاقتصادي من خلال التوجه نحو أسباب القوة والثروة للدولة، وبالتالي أصبحت الدولة تقاس بحجم ما تملكه من المعدن النفيس. وكان دور الدولة هنا هو زيادة المخزون لديها والمحافظة عليه وإن تباين الأسلوب في ذلك بين الدول آنذاك فقد ركزت اسبانيا والبرتغال إلى تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة، وكذا فرض قيود على

[30] مقدمة ابن خلدون ف 42 ص129

[31] محمد عبد المومن:المفهوم التطوري للدولة بين المضامين الاقتصادية و المضامين الاجتماعية مرجع سابق ص308.

[32] حازم البلاوي: دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي،دار الشروق الطبعة الاولى 1995 ص 36.

حركتهما من خلال إلزام السفن التي تقوم بنقل السلع إلى الخارج بإدخال قيمة تلك البضائع ذهبا أو فضة كما منع الأجانب من إخراج مقابل ما يبيعونه بالذهب أو الفضة[33].

أما في فرنسا فقد كان لوزير ماليتها Jean Baptiste Colbert الأثر البالغ في نشر هذا الفكر حتى أصبح يعرف باسمه Colbertisme. ولأنه مكث في منصبه مدة طويلة (22 سنة امتدت من1661إلى1683) فقد أصبحت الحكومة الفرنسية في عهده منخرطة بشدة في عالم الاقتصاد، وهذا قصد تشجيع الصادرات. كما تم اعتماد سياسة حمائية للحد من الواردات والزيادة في الصادرات، كما عملت الحكومة الفرنسية في عهده على التقليل من الحواجز على التجارة الداخلية. ورغم نجاح هذه السياسة ونمو الاقتصاد الفرنسي إلا أن الهيمنة والسيطرة كانت لبريطانيا وهولندا. وفي بريطانيا ورغم أن رقابة الدولة على النشاط الاقتصادي أقل مما هو عليه في الدول الأخرى لوجود التشريعات العامة Common laws إلا أن سلطة البرلمان كانت قوية،ومع ذلك سعت بريطانيا إلى تشجيع التصدير والتقليل من الاستيراد عبر الحواجز والرسوم المفروضة كما عملت على استصلاح الأراضي الزراعية انطلاقا من فكرة أن قوة عظمة الدولة تكمن في الاستخدام الأقصى للموارد ولأراضى وقامت الدولة بتجفيف الأراضي شرق المملكة في ناحية Flens .

3-2 الدولة في الفكر الفيزيوقراطي (المدرسة الطبيعية)

تهافتت الانتقادات على سياسة التجاريين وظهرت في القرن التاسع عشر مدرسة الطبيعيين وأول ظهور لها كان في فرنسا من خلال مجموعة من المفكرين على رأسهم Francois Quesnay (1694-1774) صاحب كتاب الجدول الاقتصادي (1769)Tableau économique، ويعرفون بالطبيعيين أو الفيزيوقراط.

ولم يكن وراء هذه السياسة أي تحليل نظري وإنما مجرد توصيات عملية والمحاولة النظرية الوحيدة تعود إلى Gerard de Malynes (1586-1641) حيث قام بتحليل العلاقة بين الصرف من ناحية و التوازن في العلاقات الدولية من ناحية أخرى ولاحظ ان وجود فائض في الدولة يترتب عليه دخول المعدن النفيس مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار وبالتالي ارتفاع الاسعار الداخلية، وكاد Malynes ان يصل إلى فكرة التوازن التلقائي التي قدمها David Hume (1711-1776) و

[33] مدحت القريشي:تطور الفكر الاقتصادي,دار وائل للنشر,مصر, 2008,ص28.

Adam Smith (1723-1790) لولا انه كان معجبا باستخلاص النتائج السريعة فلم يصل إلى النتيجة المنطقية لهذا التحليل وهي حرية التصرف وإنما انتهى إلى ما نادى به غيره من التجاريين بضرورة فرض الرقابة على الصرف.

لأنهم بنوا فلسفتهم على الطبيعة فبالنسبة لهم القوانين الطبيعية هي التي تحكم المجتمع وانها أي القوانين الطبيعية هي الكفيلة بجلب الخير وعلى النقيض من فكر التجاريين دعا انصار التيار الطبيعي إلى خروج الدولة من الحياة الاقتصادية و كان شعارهم في ذلك " دعه يعمل دعه يمر"[34].

ومما يرونه ان الدولة هي مجموع ثروات افرادها وليس وان الثروة تاتي من الطبيعة و لذلك اعتبروا النشاط الانتاجي الحقيقي هو الزراعة في حيث أنه يعتبرون الانشطة الأخرى كالصناعة، التجارة، والخدمات غير منتجة.ان دعوة الطبيعيين إلى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة لا يعني خروج الدولة من الحياة الاقتصادية كليا وإنما الاقتصار على الحد الادنى من الوظائف من حماية الحريات الفردية وتحقيق الامن وبعض التشريعات (كالضرائب على الزراعة باعتبارها النشاط المنتج دون غيرها).

2-4الدولة في الفكر الكلاسيكي:

نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي والتطورات الحاصلة في الجانب الاجتماعي في قارة اوروبا في القرن الثامن عشر ظهر تيار فكري جديد بالتزامن مع ظهور الثروة الصناعية والثورة العلمية. من اهم قامات هذه المدرسة Adam Smith (1723-1790)، David Ricardo (1772-1823)، Thomas Robert Malthu (1766-1834) **John Stuart Mill** (1806-1873) و Jean Baptiste Say (1767-1832). و كان نسق التفكير لديهم متفق مع ما جاء به الفيزيوقراط فيما يتعلق بالدعوة إلى الحرية الاقتصادية. حيث يعتبر كتاب **" An** Inquiry **into the Nature and Causes of the Wealth of Nations** " 1776 لأدام سميث اللبنة الاولى في بناء هذا الفكر الاقتصادي وتميز الكلاسيك بذلك عن التجاريين باتجاههم إلى البحث في اسباب الثروة بدل الاهتمام بتوزيعها. اما بالنسبة للدولة وتدخلها في الاقتصاد فان المدرسة الكلاسيكية هي مدرسة ليبرالية ايمانهم بمبدأ الحرية الاقتصادية التي برزت جليا من خلال مبدأ اليد الخفية.

إن استعمال ادام سميث A.Smith لمصطلح اليد الخفية invisible hand هو تعبير بأن السوق قادر على أن يحقق التوازن من خلال العرض والطلب، وقد كان يرى أن المصلحة الفردية أو الشخصية هي ضمان للمصلحة العامة.

[34] حازم البلاوي: دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي مصدر سابق ص 40.

واقتصاد السوق في نظر A.Smith لا يعدو أن يكون تنظيما اجتماعيا لضبط سلوك الأفراد في ميدان الإنتاج وإشباع الحاجات. ودولة السوق هي الدولة التي ترعى احتياجات السوق وغيرها، وذلك بحماية الحقوق واحترام التعاقدات، ولأن الأفراد يعرفون بشكل أفضل مصالحهم الخاصة فلا مجال لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويرى A.Smith أن تقتصر الدولة على الوظائف السيادية régaliennes متمثلة في الدفاع،العدالة، الأمن، وكذا إقامة بعض المشاريع الضرورية والتي لا يقدر الأفراد على إنجازها، فالسوق من خلال اليد الخفية قادر على تحقيق التوازن وتحقيق المصلحة العامة.

و يرى A.Smith في دفاعه عن الحرية الاقتصادية أن القيود التي يضعها التجار والحرفيين على النشاط الاقتصادي لا تقل في خطورتها على تدخل الدولة فالقيود على النشاط الاقتصادي لا تأتي فقط من جانب الدولة بل قد تكون أيضا نتيجة لضغوط هيئات ومؤسسات أجملية تحول دون المنافسة الحرة[35].

وقد تابع David Ricardo (1772-1823) وRobert Malthus (1766-1836) A.Smith في ما ذهب إليه، فيرى Ricardo David أن التنظيم الاجتماعي والمنافسة من أجل تحقيق إشباع ستؤدي في النهاية إلى مبدأ اليد الخفية، أما Robert Malthus في نظريته حول السكان اعتبر أن قوانين مساعدة الفقراء The poor claves ما هي إلا تشجيع على الكسل والخمول، ورفض العمل الذي هو شرف. فمساعدة الفقراء بالنسبة له تشبه إلى درجة كبير التسول[36].

أما بالنسبة للكلاسيك الفرنسيين فقد جاء قانون المنافذ لصاحبه Jean Baptiste Say (1767-1832) والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المقابل له وبالتالي فإن الاقتصاد لا يحتاج إلى تدخل الدولة. أما John Stuart Mill (1806-1873) فكان يتميز بالواقعية والإرتباط بالمجتمع نظرا لتأثره بـSaint Simon (1760-1825) وAugeste Comte (1798-1857) مما جعله يأخذ موقفا مخالفا لسابقيه وينظر إلى تدخل الدولة نظرة إيجابية بل كان يرى أن تدخل الدولة يتعدى حماية المجتمع بل يمكن أن يحمي الفرد من نفسه[37].

[35] حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي،مرجع سابق، ص 59.

[36] فريمش مليكة : دور الدولة في التنمية،دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه،جامعة قسنطينة 2012/2011 ص124.

[37] محمد عبد المومن: المفهوم التطوري للدولة بين المضامين االقتصادية والمضامين االجتماعية, جامعة الجزائر 3 ص313.

يمكن معرفة رأي John Stuart Mill حول التنمية من كتاباته عن الحرية (1859)، النفعية (1863) وفي مبادىء الاقتصاد السياسي (1909). قدم Mill واحدة من أهم مساهماته في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.وقال إن تدخل الدولة ضروري خاصة في مجال التوزيع. واعترف بأن جهود إعادة التوزيع هذه يجب أن تكون خاصة بالمجتمع إذا أريد لها أن تكون فعالة[38].

2-5 الدولة في الفكر الماركسي:

كرد فعل على انحراف النظام الرأسمالي المبنى أساسا على الحرية الاقتصادية واستبعاد كامل اشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وظهور العيوب التي شابت النظام الليبرالي، من أهمها عدم العدالة في توزيع الدخول والاحتكار. ما انعكس على ظروف المعيشة. في ظل هذه الظروف، وفي منتصف القرن التاسع عشر برز المفكر karl Marx كرائد التيار المناوئ للنظام الرأسمالي عرف هذا الفكر أو التيار بالماركسية نسبة إليه.

وعلى النقيض تماما مما كان يميز النظام الرأسمالي، فقد دعت الماركسية إلى الاشتراكية وهي التحول من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية. وبرز بذلك دور الدولة التي اصبحت متواجدة في كل مناحي الحياة الاقتصادية. وتوسع دور الدولة فتجاوز توفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع. والواقع ان الفكر الاشتراكي وجد مجال التطبيق في روسيا بعد الثورة البلشفية لينتقل بعدها إلى دول اوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية وكذا الصين و الدول التي استقلت عن الاستعمار حديثا. ومنه فان الدولة حملت على عاتقها تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال وضع البرامج والمخططات فأصبحت تقريبا هي العون الاقتصادي الغالب من خلال اقامة المشاريع الاستثمارية والصناعية إضافة إلى الدور الاعتيادي لها في توفير البنية التحتية والمرافق العامة اللازمة للنشاط الاقتصادي[39].

وعلى عكس ما هو سائد في الفكر الليبرالي، فإن تدخل الدولة في الاقتصاد بالنسبة للفكر الاشتراكي هو الأصل والقاعدة وليس استثناء. ويتميز بالاقتصاد الموجه بخاصتين: الاعتماد على التخطيط المركزي الاقتصاد الوطني وكذا الملكية العامة لوسائل الإنتاج فلا وجود لآليات السوق هنا، فالدولة هي القائمة على النشاط الاقتصادي. وتعتبر المخططات التي تعدها السلطة المركزية بمثابة البرامج أو السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها، وهو النظام الذي

---

[38]–Richard B. Dadzie, Developmental State and Economic Development: Prospects for Sub-Saharan Africa, Journal of Sustainable Development; Vol. 5, No. 9; 2012, p16.

[39]– يجدر الاشارة الى انه قبل ماركس ظهر بعض المفكرين المعارضين للراسمالية كأمثال سيسميوندي و سان سيمون و لويس بلان.

اتبعه الاتحاد السوفياتي سابقا والصين والجزائر بعد الاستقلال ومصر ودول أوروبا الشرقية. فالدولة في ظل النظام الاشتراكي تعتبر المشغل أو رب العمل L'Etat patron وهي المصرف الانتاجي لأي زبون. غير أن هذا النظام الاشتراكي تلاشى مع سقوط الاتحاد السوفياتي وانتقال الدول التي كانت تعتمد النهج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق[40].

6-2 الدولة في الفكر الكينزي:

ارتبط القرن العشرين بأذهان المهتمين بالشأن الاقتصادي بحدوث الازمة العالمية لسنة 1929(أزمة الكساد العظيم) التي أدت إلى ظهور فكر اقتصادي جديد تزعمه الاقتصادي البريطاني John Maynard Keynes الذي ضمن افكاره في كتابه الشهير"The General Theory of Employment, Interest and Money " سنة1936. لقد كانت هذه الازمة بمثابة اعلان فشل للنظرية الكلاسيكية وإثبات عجزها عن ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية .

وانطلاقا من ذلك فقد بنى Keynes نظريته العامة على انقاض النظرية الكلاسيكية. فإتجه إلى التحليل الكلي عكس الكلاسيك، الذين كانوا يهتمون بالتحليل الجزئي. إضافة إلى ذلك فقد كان تحليل Keynes على المدى القصير أما على المدى الطويل فقد ورد عنه قوله:"إنه في المدة الطويلة فاننا سنكون جميعا أمواتا". وإضافة إلى أفكاره حول النقود والاستثمار وغيرها فقد رأى أن التوازن لا يحدث تلقائيا مثلما يرى ذلك الكلاسيك. وانّما لابد من تدخل الدولة عبر عملية الانفاق. وحسب Keynes يمكن أن يحدث التوازن في مستوى دون التشغيل الكامل. ولتحريك الاقتصاد نادى Keynes بمبدأ" الطلب الفعال" وهو يرى أن"الطلب يخلق العرض".فهو بذلك ينسف قانون المنافذ الذي جاء به Jean Baptiste Say.

إن الاطار التاريخي الذي ألف فيه Keynes كتابه The General Theory of Employment, Interest and Money، المتمثل في الأزمة الحادة التي عرفتها الرأسمالية وتبعاتها من ركود وبطالة، ساعده في تبرير دعوته إلى تدخل الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي. وبالفعل ساهمت هذه السياسة في حل الازمة العالمية. فألمانيا سارعت في الإنفاق على التسليح والهياكل القاعدية ما مكنها من معالجة مشكلة البطالة قبل الدول الأوروبية الأخرى. كما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة في عهد الرئيس Franklin Roosevelt أوما عرف بالعهد الجديد New deal وشكلت النظرية

[40]– يجدر بالذكر أن الصين الشعبية لازالت تتبع نظام أسمته اقتصاد السوق الاجتماعي مع الحفاظ على النظام السياسي الشيوعي.

الكينزية الإطار الفكري للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية. ومع تدخل الدولة ظهر ما يعرف بدولة الرفاهThe welfare state .

وكان Keynes يدعو إلى دولة الرفاه The welfare state كما رفض فكرة اليد الخفية التي سادت عند الكلاسيك والتي مفادها أن التوازن يكون عند مستوى التشغيل الكامل وأن أي اختلال يتم تصحيحه من خلال السوق بصورة تلقائية. بل ممكن للتوازن أن يتحقق دون مستوى التشغيل الكامل.ورأى أن تدخل الدولة عن طريق زيادة الإنفاق هو الكفيل بحل مشكل البطالة وتحقيق مستوى التشغيل الكامل.

2-7الدولة في الفكر الاقتصادي بعد Keynes :

رغم أن الفكر الكينزي كان له الفضل في حل الأزمة العالمية أو ما عرف بأزمة الكساد 1929 إلا أنه واجه مع نهاية الستينات وبداية السبعينات مشكلة ارتفاع مستويات التضخم مرفوقة بارتفاع نسب البطالة أو ماعرف بالتضخم الركودي stagflation وقد تجدد الخطاب الليبرالي موجها نقدا لاذعا للفكر الكينزي ومن أبرز هؤلاء Friedrich von Hayek (1899-1992)[41] و Milton Fridman (1912-2006) زعيم مدرسة شيكاغو الذين رأوا أنه ينبغي تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

2-7-1المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) :

ورغم أن Milton Fridman بدأ كينزيا إلا أنه أصبح من منظري النظرية الكمية للنقود، وقد بنى Fridman نظريته بعد دراسته الإحصائية لتاريخ الولايات المتحدة النقدي. (monetary history of the United1867and 1960 State between) ومن الانتقادات التي وجهها Fridman إلى Keynes أنه رغم دراسته الطلب على النقود إلا أن اهتمامه بها لم يكن كافيا ويرى فريدمان أن الاستقرار الاقتصادي يستوجب زيادة المعروض من النقود بنسبة تناسب معدل النمو الاقتصادي ويقتضي دور السلطات النقدية مراقبة كمية النقود.

ويمكن القول بأن الاختلاف بين Keynes و Fridman حول مدى أهمية السياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية هو اختلاف حول الثقة في كفاءة الدولة أو قدرة السوق، فالسياسة المالية هي اطمئنان إلى فعالية الانفاق العام وحكمة الحكومات في هاته العملية. ويرى Fridman أن استهتار الحكومات هو سبب التضخم في سنوات ما بعد الحرب أما

[41] الاقتصادي النمساوي الذي كان قد نشر من قبل كتابه الطريق إلى العبودية The Road to Serfdom والذي قدر فيه من التدخل الدولة في الاقتصاد.

السياسة النقدية فهي تستبعد إلى حد كبير التدخل الحكومي وتهيئ الظروف للقطاع الخاص والأفراد من أجل اتخاذ القرار المناسب، ومع ذلك يحذر Fridman من الاتكال على حكمة البنوك المركزية في تحديد معدل الفائدة فتاريخ هذه البنوك حسب Fridman هو تاريخ الأخطاء والحماقات[42].

وسيطر هذا الفكر الاقتصادي في هذه الفترة خصوصا مع وصول Margaret Thatcher إلى رئاسة الوزراء في بريطانيا سنة 1979، وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية مع الرئيس الأمريكي Ronald Wilson Reagan ، إضافة إلى سيطرته على الهيئات والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي IMF والبنك العالمي WB. إلى جانب المدرسة النقدية فقد ظهرت مدارس اخرى كالمدرسة الكلاسيكية الجديدة مع Friedrich von Hayek إضافة إلى نظرية اقتصاديات العرض و نظرية رأس مال البشري و نظرية الاختيار العام.

2-7-2نظرية الاختيار العام Public Choice theory:

و من أهم رواد هذه المدرسة James M. Buchanan (1919-2013) و Gordon Tullock (1922-2014) و Anthony Downs. اذا كان الاقتصاد و السياسة علمين قائمين و منفصلين من حيث الموضوع أو المنهج فإن فكرة نظرية الاختيار العام جاءت لتجمع بين الفنين و يشبه Buchanan السياسيين بالمنتج من حيث كونهم تحركهم مصالحهم الشخصية. نظرية الاختيار العام تستخدم الأدوات الاقتصادية للتعامل مع المشكلات التقليدية للعلوم السياسية. وتعمل نظرية الاختيار العام على وجه الخصوص على إظهار عمل الدولة، والآليات التي تتخذ القرارات التي لا تكون دائمًا الأكثر فعالية وحقيقة أنها تفيد بعض الفئات الاجتماعية والمسؤولين والمنتخبين.وتسعى إلى إظهار إخفاقات الدولة وإظهار أن الدولة والسوق في نهاية المطاف يعملان بطريقة مماثلة ولديهما إخفاقات. وتشكك في تدخل الدولة في حالة فشل السوق، لأن الدولة لا تتدخل بنزاهة وفي المصلحة العامة.وهي ترمي إلى تحليل العلاقة بين الأنظمة السياسية والسوق.وتحمل نقدا للمدارس الاقتصادية في مسألة تدخل الدولة، وهي ترى أن فشل السوق يعود بالدرجة الأولى للسياسيين لأنه عادة ما يكون هدفهم هو الحصول على الأصوات والسعي إلى تجديد عهداتهم الإنتخابية، وتدعو هذه المدرسة إلى ترشيد الطلب والعرض على السلع العمومية[43].

[42] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي ص 160.

[43] محمد عبد المومن: التطوري للدولة بين المضامين االقتصادية والمضامين االجتماعية مرجع سابق,ص314.

3-7-2 الدولة في الفكر المؤسساتي:

لقد ضلت لفترة طويلة المشكلة الاقتصادية في الاساس هي مشكلة الاسعار والسوق والتوزيع و مع ظهور المدرسة المؤسساتية اتجه الفكر الاقتصادي إلى دراسة المؤسسات السائدة والتي من ضمنها السوق و أصبح دور الدولة أو الحكومة محوري من خلال فكرة القوة أو السيطرة الاقتصادية التي أخذت شكلا جديدا عبر عنه بالحكومة[44] .

إذا كان البعض يرى أن المدرسة المؤسساتية ترجع جذورها إلى المدرسة التاريخية الألمانية والفكر الاجتماعي من خلال كتابات Max weber فإنه من الناحية النظرية نجد أن أعمال و أبحاث Ronald coase سنة 1937ساهمت بشكل كبير في بروز الفكر المؤسساتي. وإذا كان الفكر الاقتصادي ينظر إلى المشكلة الاقتصادية على أنها مسألة الأسعار و تنظيم السوق و توزيع الموارد المتاحة فالفكر المؤسساتي يركز على المؤسسات القائمة في الاقتصاد.

واهتمت المدرسة المؤسساتية الجديدة (NEI) بمسائل الملكية و الحقوق و تكاليف المعاملات transaction costs و كان للدولة نصيب من اهتماماتها من خلال دراسة أساليب الحكم The governance ومنح للكثير من أصحابها جوائز نوبل في الاقتصاد نظير مساهمتهم وأعمالهم في إطار الاقتصاد المؤسساتي فقد نال Ronald Coase (1910-2013) جائزة نوبل نظير دراسته حقوق الملكية أما Gary Becker (1930-2014) فدرس أسباب الجريمة والتمييز العنصري، كما ساهمت دراسة Doglas North (1920-2015) للمؤسسات ودورها في التنمية في حصوله هو أيضا على جائزة نوبل. أما Joseph Stiglitz (1943) فقد نال جائزة نوبل للاقتصاد لسنة 2001 من خلال دراسته الأسواق و عدم تماثل المعلومات.

ميزة الفكر المؤسساتي أنه يتحرر من التعارض الحاصل بين السوق والدولة. ويقرر الاقتصادي Stiglitz أن الأصل في العلاقة هو التكامل والمشاركة وليس التنافس. ويكمن التحدي الحقيقي في إيجاد التوازن المعقول بين دور الدولة في مقابل آليات السوق وبين النشاط الحكومي وغير الحكومي. فالدولة و السوق لا تعتبران المؤسستين الوحيدتين طالما يمكن أن تكون هناك مؤسسات أخرى أكثر كفاءة من حيث توفير تكاليف المعاملات لأنه إذا كانت الدولة تخلق الكثير من العقبات في وجه المؤسسات الأخرى فسيكون هناك خلل مؤسساتي يجعل الاقتصاد غير فعال، هذا يعني أن في

[44] حازم البلاوي- دليل الرجل العادي ص 159.

السياسات الحكومية لابد أن تشجع الدولة على تشكيل المؤسسات الصغيرة [45] وتعمل على الحوكمة الرشيدة good governance التي عرفها البنك العالمي بقدرة الدولة على توفير المؤسسات التي تشجع على النمو ومحاربة الفقر.كما قدم البنك العالمي مجموعة مؤشرات تقيس مدى فاعلية الدولة في الأداء الاقتصادي استنادا إلى مفهوم الحوكمة الرشيدة وهي ستة مؤشرات:

-المؤشر الأول: فاعلية إدارة الحكم.

- المؤشر الثاني: نوعية التنظيم و الإجراءات المطبقة.

- المؤشر الثالث : سيادة القانون و التحكم في الفساد.

- المؤشر الرابع: التمثيل السياسي و المساءلة.

- المؤشر الخامس: الاستقرار السياسي وغياب العنف و الإرهاب.

- المؤشر السادس: مدى استقرار الحكومة.

3 .دور الدولة في النشاط الاقتصادي

إنه من الواضح جدا أن دور الدولة في الاقتصاد من الأهمية بمكان، وأن مبدأ حيادية الدولة بالمعنى الذي يجعلها بمنأى عما يحدث داخل الاقتصاد هو مبدأ لا وجود له. فحتى في الدول التي تعتبر أكثر ليبرالية، نجد أن الدولة حاضرة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسات الاقتصادية. ويرى Olivier Willamson و Elinor Ostrom في أبحاث لهما أن السوق لا يمكن أن يكون الحل النهائي[46]. فالدولة باعتبارها صاحبة السلطة تسعى إلى رعاية مصالحها وأهمها المصالح الاقتصادية و تعتمد الدولة في تدخلها على سياسات اقتصادية تقوم على إعدادها و تطبيقها بما يتلائم و نوع المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد، فقد تلجأ الدولة إلى سياسات هيكلية structural policies تمس هيكل الاقتصاد و تكون على المدى الطويل كما يمكن أن تعمد سياسات ظرفية cyclical policies لمعالجة المشاكل على المدى القصير.

---

[45]– Yong, He. "Economie néo-institutionnelle et développement-une analyse synthétique." Revue d'économie du développement 2.4 (1994):p25

[46] –Jacqueline Doneddu:Quelles missions et quelles organizations de l'Etat dans les territories?,les rapports du conseil économique et social et envirennemental,novembre 2011,p18

1-3 تطور مفهوم الدولة في الاقتصاد

عرف الفكر الاقتصادي تطورا لمفهوم الدولة تبعا للفترات الزمنية التي مرت بها و التيارات الفكرية التي تأثرت بها. و لهذا فقد ظهرت أشكال مختلفة للدولة حسب دورها و تدخلها في الحياة الاقتصادية فمن الدولة الحارسة state gendarme إلى الدولة المانحة welfare state أو دولة الرفاه ثم إلى الدولة المنتجة فالدولة الضابطة وكذا الدولة التنموية.

1-1-3 الدولة الحارسة:

هي شكل من أشكال الدولة حيث اعتمدت الفكر الليبرالي المؤيد لفكرة حيادية الدولة وعدم تدخلها في الشأن الاقتصادي ويقتصر دورها على الوظائف السيادية regalian functions الجيش (الدفاع عن الإقليم)، والشرطة (الحفاظ على النظام)، والعدالة. بالنسبة لعالم الاجتماع Max Weber (1864-1920) الدولة "تحتكر العنف الشرعي". وتقوم بتحصيل الضرائب لتغطية الوظائف التقليدية، فهي كما يرى Adam Smith يجب أن تمتنع عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وإن قامت ببعض الانشطة الاقتصادية فهي تلك الأنشطة التي لا يقوم بها القطاع الخاص لغياب دافع الربح. خلال النصف الأول من القرن العشرين وسعت مجالات تدخلها إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي. انتقلت من الدولة الحارسة إلى دولة الرفاه.

2-1-3 الدولة الرفاه welfare state:

الدولة المانحة أو دولة الرفاه هي تصور للدولة حيث تقوم بتوسيع مجال التدخل والتنظيم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ينعكس ذلك في مجموعة من التدابير التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والعناية بمخاطر اجتماعية مختلفة مثل المرض والفقر والشيخوخة والعمالة والأسرة ... تأسست دولة الرفاه للتضامن بين طبقات المجتمع المختلفة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

يستعمل أحيانا مصطلح دولة الرفاه the state of well being أما الألمان فقد استخدموا تعبير الدولة الاجتماعية the social state و هي الدولة التي تقوم بوظائف اجتماعية لمواطنيها وتاريخيا بدأت أول تجربة في ألمانيا بداية 1880 من خلال سياسة التأمين الاجتماعي حيث يتم تقديم مساهمات من طرف العمال ليحصلوا -في حالة المرض أو الشيخوخة أو حوادث العمل- على تعويضات وهذا النظام الذي اخذ اسم المستشار الألماني Otto von Bismarck، حيث ظهر سنة 1883 التأمين الصحي، وفي سنة 1884 تأمين الحوادث، وفي سنة 1889 تأمين التقاعد وأصبح إلزاميا. أما في

بريطانيا فبعد صدور قوانين المسنين عام ،1909 ونظام تأمين المرض والبطالة في عام 1911 و بعدها قانون منح الأرامل واليتامى.سنة 1929، ظهرت دولة الرفاهية من خلال قانون بيفرج نسبة إلى الاقتصادي والسياسي البريطاني Wiliam Beveridge (1879-1963). وفي فرنسا كان هناك تأمين إلزامي ثم جاء الضمان الاجتماعي سنة 1944 مع التأمين الصحي للإعاقة CNAM والتأمين على التقاعد CNAN. وفي عام 1956 أنشئ التأمين على البطالة UNEDIC و ASSEDIC.

في ثلاثينيات القرن العشرين،بعد أزمة الكساد في عام 1929، تطورت دولة الرفاه،في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الاسكندنافية من أجل تجنب انهيار الرأسمالية، عن طريق إنشاء نظام لإعادة توزيع الثروة نحو الأفقر.يقدم الاقتصاديون الكينزيون حالة الرفاهية كنظام فعال لأن الزيادة في دخل الفئات الأكثر حرمانًا تُترجم تلقائيًا إلى زيادة معادلة في الاستهلاك وبالتالي في الطلب. عرفت دولة الرفاهية انتقادات في أوائل الثمانينيات خاصة من قبل دافعي الضرائب.

3-1-3 الدولة المنتجة productive state:

بعد الحرب العالمية الأولى ومع بروز الفكر الإشتراكي المعتمد على فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج كرد فعل على النظام الليبرالي المبني على فكرة الحرية الفردية، برز مفهوم الدولة المنتجة الذي تحل الدولة فيها محل قوى السوق، فظهرت الدولة في صورة متعامل من خلال القيام بعمليات الإنتاج، التوزيع والتسويق.

4-1-3 الدولة الضابطة regulatory state :

إن الإنتقادات التي طالت الدولة المانحة أدت إعادة النظر في دور ومكانة الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة بعد احتجاج دافعي الضرائب ضد البرامج الاجتماعية.[47] وتراجعت دولة الرفاه فاسحة المجال لشكل جديد هو الدولة الضابطة، خاصة بعد وصول Margaret Thatcher سنة 1979 إلى سدة الحكم في بريطانيا ومجيء الرئيس الأمريكي Ronald Wilson Reagan وانتقلت بعدها إلى فرنسا مع فوز اليساريين بالحكم سنة 1981[48].إن الانتقال إلى الدولة الضابطة لا يعني خروج الدولة من الحياة الاقتصادية و إنما الانتقال إلى مرحلة جديدة تكون فيها الدولة بمثابة الحكم

[47] – الاحتجاجات في الو.م.أ ضد برامج المساعدة التي قام بها الرئيس الأمريكي جونسون سنة 1978

48- خرشي الهام:السلطات الادارية في ظل الدولة الضابطة,أطروحة دكتوراه,جامعة سطيف 2015,ص27.

الذي ينظم العملية الاقتصادية من خلال وضع قواعد معينة، و التدخل بشكل دائم من أجل تخفيف التوترات و حل النزاعات، و الحفاظ على التوازن الكلي[49].

5-1-3 الدولة التنموية Developmental state

يتم وضع الدولة التنموية في الغالب من الناحية النظرية بين نموذج الاقتصاد الحر الليبرالي ونموذج التخطيط المركزي. وتُعرّف الدول التنموية بأنها "الدول التي ركزت سياستها على قدر كاف من القوة والاستقلالية والقدرة على تشكيل ومتابعة وتشجيع أهداف التنمية الصريحة، سواء من خلال إنشاء وتعزيز ظروف واتجاه النمو الاقتصادي أو عن طريق تنظيمه مباشرة، أو تغيير المجموعة لكليهما.[50] نظرية الدولة التنموية ليست رأسمالية أو اشتراكية. وتستند الدولة التنموية على مزيج من المزايا الإيجابية للأعمال التجارية الخاصة والدور الإيجابي للحكومة فالتنمية الاقتصادية تتطلب دولة يمكنها تهيئة وتنظيم الظروف المناسبة للتنمية[51]. كان أول من استعمل هذا المصطلح هو Chalmers Johnson [52] (1931-2010)، في كتابه عن المعجزة اليابانية فهو يرى أن الدولة التنموية هي الدولة التي تركز على التنمية الاقتصادية وتتخذ التدابير السياسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وقال إن التنمية الاقتصادية في اليابان لها علاقة كبيرة بالتدخل على المدى الطويل من قبل البيروقراطيين، وخاصة أولئك الذين يعملون في وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI). ولكن الإشارة إلى فكرة التصنيع الذي تقوده الدولة ليست جديدة في ادبيات الدولة التنموية ف Johnson يعتبر الاقتصاد السياسي الياباني كامتداد للمدرسة التاريخية الألمانية و Friedirich List التي ترى التطور الاقتصادي من الزراعة إلى التصنيع هو من مهام الدولة. وظهرت فكرة لعب الدولة لدور أساسي في عملية التنمية بشكل واضح سنة 1962 في نظرية التطور المتأخر لAlexander Gerschenkron (1904-1978)، وبالنسبة ل Myrdal(1968)

49 -Jaques Chevallier. l'état régulateur, revue françaises d'administration publique,n111,2004 ;p477.

50 -Babayev, Bahruz Azerbaijan.The rise of new institutional economics and assessment its contributions to the post Washington Consensus. UNEC Business School 2015,p92

51 -Andrzej Bolesta.China as a developmental state, montenegrin journal of economics no 5,2007,p105

52- Chalmers Johnson تشالمرز آشبي جونسون (1931 - 2010) مؤلفٌ أمريكيّ وأستاذ فخريّ بجامعة كاليفورنيا في سان دييغو. خدم في الحرب الكورية ، وكان مستشارًا لـ CIA من عام 1967 إلى عام 1973 ، وترأس مركز الدراسات الصينية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي من عام 1967 إلى عام 1972. وكان أيضًا رئيسًا ومؤسسًا مشاركًا مع ستيفن كليمونز معهد بحوث السياسات اليابانية (مقره الآن في جامعة سان فرانسيسكو) ، وهي منظمة تروج للتعليم العام حول اليابان وآسيا.

فإن السبب الرئيسي لتخلف البلدان النامية هو افتقارها إلى دولة صلبة يمكنها التغلب على المصالح المكتسبة لدفع التحول[53].

ورغم أن مصطلح الدولة التنموية ارتبط بشكل رئيسي بنوع السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكومات شرق آسيا في النصف الثاني من القرن العشرين، وبصورة خاصة، مع النموذج الاقتصادي الياباني بعد الحرب العالمية الثانية[54]، إلا أنه يعبر عن دور الدولة في تسخير مواردها ومنح الحوافز ووضع سياسة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة السكان.

2-3 مؤشرات تدخل الدولة في الاقتصاد:

من بين المؤشرات التي يتم من خلالها قياس تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ما يلي:

1-2-3 مؤشر الإنفاق العام

من بين أكثر المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، هي نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الاقتصادي. ويعبر حجم الإنفاق الحكومي عن العبء المالي للدولة وإن كان هناك اختلاف في الآراء من حيث اعتبار التحويلات من عدمه، فالاقتصاديون الذين يرون أن التحويلات لا تؤخذ في الحسبان لأنها في رأيهم مجرد إعادة توزيع للموارد، ومع إحتسابها يصبح حجم تدخل الدولة أكبر. ويرى في المقابل آخرون بأن حجم الدولة يكون بحساب نسبة النفقات العامة الجارية (نفقات الاستهلاك والتحويلات) من الناتج المحلي الإجمالي، لأن التحويلات تساهم بشكل غير مباشر في العملية الإنتاجية وبالتالي فهي تعبر عن تدخل الدولة.

2-2-3 مؤشر الإيرادات الضريبية:

تعبر الإيرادات الضريبية عن العبء المالي للدولة، من حيث كونها تمثل أعباء الأنشطة والمشاريع المراد تمويلها، غير أن استعمال نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي لا يعكس حجم الدولة لأن ارتفاع الضرائب قد تكون له آثار سلبية على الائتمان، وتنقص مع ذلك الإيرادات الضريبية وهذا التراجع في الإيرادات الضريبية قد يوحي بتراجع الدولة

[53] KYLE, Jordan. Perspectives on the role of the state in economic development: Taking stock of the "Developmental State" after 35 years. Intl Food Policy Res Inst, 2017.

[54] Caldentey, Esteban Pérez. "The concept and evolution of the developmental state." *International Journal of Political Economy* 37.3 (2008):p 27.

عند التدخل في النشاط الاقتصادي. لكن في الحقيقة غير ذلك،وما يؤخذ على هذا المؤشر هو أن الضرائب تعتبر أحد مصادر تمويل الإنفاق وهي تتأثر بطريقة التحصيل وقد تقل حجمها حسب التهرب الضريبي أو منح بعض الامتيازات الجبائية، وهو ما يجعلنا نعتبر أن مؤشر الإنفاق العام يمكن أن يعتبر بشكل أفضل عن حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

3-2-3مؤشر حجم اليد العاملة في القطاع العام:

يتم استخدام هذا المؤشر للدلالة على حجم الدولة لأن توسع الدولة في المجال الاقتصادي يجعلها بحاجة إلى مزيد من اليد العاملة فيكون حجم تدخل الدولة كبيرا كلما كان عدد اليد العاملة في القطاع العام كبيرا غير أن هذا المؤشر تشوبه الكثير من الصعوبات، منها هل يتم احتساب جميع اليد العاملة أم يتم الاقتصار على القطاع العام السوقي Marchand وهل يتم احتساب العاملية بشكل غير دائم أم لا إضافة إلى التداخل بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال عمليات الشراكة.PPP

4-2-3 مؤشر الإنتاج العام:

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار مجموع القيم المضافة للإنتاج العام سواء كان هذا الإنتاج العام سوقيا Marchand أو غير سوقي Non marchand. و يؤخذ على هذا المؤشر

5-2-3مؤشر السياسات الاقتصادية

تتدخل الدولة من خلال السياسات المالية النقدية والتجارية من أجل إحداث التوازن في الاقتصاد وإيجاد بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار ويتم حساب حجم تدخل الدولة حسب كل سياسة فمن خلال نسبة العجز الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على تدخل الدولة بواسطة سياستها المالية أو معدل التضخم للدلالة على حجم تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية أما بالنسبة للسياسة التجارية فيمكن استعمال التعريفات الجمركية وكذلك مؤشر الانفتاح (حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي) للدلالة على حجم تدخل الدولة.

6-2-3 مؤشر المؤسساتية:

قد تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال عملية التشريع والتنظيم للنشاط الاقتصادي، ووضع القواعد والآليات وتحديد الشروط والمواصفات وإصدار اللوائح. وهذا المؤشر لا يمكن قياسه ولا يدخل في الموازنة العامة للدولة ورغم صعوبة قياس هذا النوع من التدخل إلا أنه من الأهمية بمكان لسير النشاط الاقتصادي، وقد ينظر إليه من خلال

قياس درجة وكثافة الإجراءات التنظيمية التي يتطلبها نشاط الأفراد الاقتصادي، ويمكن تحويل مخرجات المسح إلى أرقام تعطينا فكرة عن مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

3-3 الدولة في ظل العولمة

3-3-1الدولة في زمن الحرية الاقتصادية:

نشر مصطلح العولمة Globalization أو Mondialisation في كتابات سياسية أو اقتصادية عديدة بعيدة عن الإنتاج العلمي أو الأكاديمي، وتزامن ذلك مع انهيار النظام الشيوعي والمنهج الاشتراكي. وبرزت فكرة المفكر Francis Fukuyama عن الاقتصاد الحاسم والنهائي لنظام السوق والرأسمالية والنظام السياسي أي النظام الليبرالي[55]. و ذكر George C.Lodge تعريف للعولمة بأنها العملية التي يصبح فيها سكان العالم مترابطون بشكل متزايد في جميع جوانب حياتهم الثقافية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والبيئية[56].

ارتبطت ظاهرة العولمة من خلال تأثيرها في العلاقات الدولية، و مدى تأثيرها على وجود الدولة الوطنية The nation state. ذلك أن المفهوم التقليدي للسيادة الذي يعتبر من أركان الدولة و التي كانت تمارس على مواطنيها داخل تعليمها الجغرافي، صار صعب التطبيق في عالم أصبح يوصف بالقرية مع تطور وسائل الاتصالات و استثمارات الشركات العابرة للقارات، وسيطرة المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي IMF والبنك العالمي WB وكذا المنظمة العالمية للتجارة WTO، التي تفرض على الدول الأعضاء مجموعة من القيود. و رغم تعدد أبعاد العولمة إلا أن البعد الاقتصادي يعد البعد الأهم، فيها وصارت القضايا الاقتصادية تحتل الصدارة في اهتمامات الدول وبرزت أهمية الجغرافيا الاقتصادية Géoéconomics أكثر من الجغرافيا السياسية Goepolitics، ومن هنا أصبح لزاما فهم فكرة العولمة بشكل أفضل لمعرفة شكل الدولة في ظل هذا النظام العالمي الجديد الذي أصبح يرتكز على ثلاثة أجزاء متكاملة وهي: رؤوس الأموال والتطور التكنولوجي إضافة إلى تدفق المعلومات، وحسبMilton Friedman فإنه في خضم هذا النظام أصبحت قوة الدولة لا تقاس بمتوسط الدخل الفردي PIB per capita دائما،وانما بعدد خطوط شبكة الانترنيت المستعملة وكيفية استخدام وفهم وتوجيه تلك المعلومات.

[55] الكاتب سفيان: الدولة والعولمة في نهاية السيادة فرانسيس فوكوياما أنموذجا رسالة ماجستير جامعة وهران 2016 ص 39.

[56] [56] - Legouté Jean Ronald Définir Le Développement: Historique Et Dimensions D'un Concept Plurivoque Économie Poliitique Internationale Cahier de recherche Vol.1, n1 Février 2001,p31.

والتحدي الذي قد يواجه الدولة في ظل العولمة التي تفرض نفسها، هو أن الانخراط في الاقتصاد العالمي قد يعرضها لمخاطر التقلبات الاقتصادية. إضافة إلى تراجع الدور الاقتصادي للدولة، خاصة مع عمليات الخوصصة التي يمكن أن تزيد من مشكلة البطالة والفقر لدى الأفراد. حيث يرى Joseph Stiglitz أن المسألة ليست أن تتعولم أو لا تتعولم أو أن تنمو أو لا تنمو وليست حتى أن تتحرر أو لا تتحرر فالمسائل بدلا من هذا هي ما سرعة تحرير التجارة وما السياسات الواجب أن تصاحبها ؟ وهل هناك استراتيجيات نمو تزيد من الفقر ينبغي تحاشيها[57].

وإضافة إلى هذا ظهر هاجس تهديد العولمة لمبدأ سيادة الدولة الوطنية سواء من خلال انتقال جزء من السلطات إلى سلطة فوق وطنية كما هو الحال في التكتلات الإقليمية (البرلمان الأوروبي والمركزي الأوروبي) أو من خلال الشروط التي تفرضها المؤسسات والهيئات الدولية على الدول كمنظمة التجارة العالمية WTO لتنظيم حركة التجارة الخارجية أو صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي في منحهما للمساعدات المالية للدول، وكذلك من خلال وجود القضاء الخاص للفصل في النزاعات الدولية(التحكيم التجاري) خصوصا مع الانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات وهو ما أوجد سلطة أخرى التشريع والقضاء بجانب سلطة الدولة.و كما كان للعولمة تأثيرات سلبية على الدولة كان لها أيضا بعض الجوانب الإيجابية حيث أن حرية رؤوس الأموال والعمالة وفرت للدولة موارد اقتصادية مهمة. كما أن المسؤولية الدولية تقوي موقف الدولة المتضررة للمطالبة بإصلاح الضرر أو تعويض فهي أن تقوي من سلطتها أضف إلى ذلك أن حركة الشركات متعددة الجنسيات تعد تسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى البلدان التي تنقل نشاطاتها إليها.

لكن العالم يشهد منذ فترة تحولًا في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، جراء حركة السلع والخدمات، وحركة اليد العاملة، وحركة رؤوس الأموال عبر الدول، وقد أشار منتدى دافوس 2019 سنة إلى هذا الأمر، حيث ذكر إن التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي الآن ليست إلا موجة جديدة من العولمة، وأطلق عليها اسم "الموجة الرابعة من العولمة" Globalization 4.0. وقد اعتبرت مجلة Economist أن الفترة الممتدة ما بين 1990و2010 تعتبر بمثابة عصر ذهبي للعولمة الاقتصادية لما عرفه العالم من توسع رهيب في النشاط الاقتصادي، نتيجة انخفاض تكاليف النقل، الاتصالات و المواصلات و تخفيض الرسوم الجمركية. هذا بجانب أن التعاملات المالية الدولية كانت أكثر تحررًا، و أدى ذلك إلى ارتفاع الصادرات إلى ما يقرب من خُمس الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و حققت الاقتصاديات المتقدمة في غرب أوروبا و اليابان

[57] فرغلي هارون ، تجارب ناجعة لدور الدولة الاجتماعي في ظل العولمة الاقتصادية 2013 .

لتحقيق نمو غير مسبوق، و تمكنت الاقتصاديات الصاعدة، و لا سيما دول البريكس BRICS (البرازيل،روسيا،الهند،الصين وجنوب إفريقيا)، من دفع التجارة العالمية إلى مستويات عالية[58]. و لكن أزمة الكساد لسنة 2008 وما خلفته من نتائج على الاقتصاد العالمي جعلت الدول والحكومات تعود وتسترجع السيطرة على اقتصادياتها وأصبحنا أمام مرحلة جديدة لمكانة ودور الدولة في عالم الاقتصاد.

2-3-3 عودة الدولة :

حينما تراجع دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي في عصر العولمة، وأصبحت الأسواق تعمل في حرية تامة، لم يكن يتوقع أن هذه الحرية ستؤدي بالعالم إلى أسوء أزمة مالية واقتصادية سنة2008 ويعود الحديث والنقاش مجددا عن الدولة ودورها في المجال الاقتصادي والمالي. حيث يرى الاقتصادي الأمريكي بول كروغمان Paul Krugman أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في التعامل مع الأزمات السابقة بفضل وجود قواعد فاعلة تم فرضها بقوة الدولة، وأن انهيار النظام المالي هو انعكاس لانهيار النظام الاقتصادي لوجود مشكلات هيكلية تشمل تفاوت الثروة، وعدم المساءلة ومحاسبة رجال الأعمال والسياسيين. وذكر جوزيف J.Stiglitz في كتابه"السقوط الحر: الولايات المتحدة والأسواق الحرة وتدهور الاقتصاد العالمي" أن أهم أسباب الأزمة العالمية هو التخلص من الضوابط التي تحكم السوق، والاعتقاد أن أزمة الكساد في الثلاثينات هي آخر الأزمات، وأن النمو والسياسات الاقتصادية المبنية على السوق هي سياسات سليمة ولا تقبل المساس[59].

لقد دفعت هذه الأزمة العديد من الدول والحكومات إلى التدخل من أجل حماية اقتصادياتها وأنظمتها المالية من الانهيار بعد فشل السوق الذي يعتبره الليبراليون أفضل أداة لتحقيق النمو وتحسين الرفاهية. فقامت بضخ المليارات في الاقتصاد وشرعت في شراء حصص البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية المتعثرة. فالولايات المتحدة الأمريكية -رمز الليبرالية-أقرت خطة إنقاذ ب 700 مليار دولار[60]. ثم تبعتها اليابان والدول الأوربية. لقد عادت الدولة إلى تنظيم الحياة الاقتصادية عن طريق الرقابة الصارمة، وعن طريق تأميم القطاعات الحيوية والإستراتيجية بل وحتى من خلال

[58] علي صلاح:هل تكون بداية النهاية للعولمة الاقتصادية,مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة,01 ماي 2019.

[59] ايناس عبد الله:عودة التحكم أسباب و مظاهر تصاعد الدور الاقتصادي للدولة,مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة, 12 أكتوبر، 2014.

[60] او ما عرف بخطة بولسن نسبة لوزير الخزانة الأمريكي أنذاك.

السياسات الحمائية وهو ما يناقض مبادىء المنظمة العالمية للتجارة WTO وأضحت الحرب التجارية بين الدول سمة واضحة في السنوات الأخيرة[61].

4 التعريف بالاقتصادي ادولف فاغنر(1835-1917) Adolph Wagner :

يعتبر الاقتصادي الألماني Adolph Wagner من الاقتصاديين البارزين في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى كان من أشد المدافعين عن سياسة اجتماعية الدولة وأيد التدابير التي أقرها المستشار الألماني بسمارك لإدخال التأمين الإجتماعي وهو من الأعضاء المؤسسين لجمعية السياسة الإجتماعية. كما اعتبر الأب الروحي لعقيدة دولة الرفاهية ومن أجل ذلك ابتكر مصطلح "اشتراكية الدولة"[62].

1-4 نشأته وتعليمه :

ولد Adolph Wagner سنة 1835 في Erlangen (بافاريا) وتوفي في برلين Berlin سنة 1917 وهو سليل عائلة محترمة من العلماء و الأكاديميين. فقد كان أبوهRudolf Wagner عالما فيزيائيا معروفا وحصل على كرسي من جامعة Göttingen. أما عمه Moritz (1813-1887) فقد كان مستكشفا و عالم حيوانات و عين في الأكاديمية البافارية للعلوم في ميونيخ سنة 1862 . وكان Wagner Hermann (1840-1929) الأخ الأصغر عالما جغرافيا و احصائيا ذا شهرة واسعة في ألمانيا، حيث تولى التدريس في جامعة Königsberg (1876) و Göttingen[63].(1880) تلقى تعليمه الثانوي في Göttingen و Bayreuth ثم درس القانون والعلوم السياسية في و Heidelberg حيث تتلمذ على يد كل من الاقتصادي Karl Heinrich Rau (1792-1870) مؤلف الكتاب المدرسي الشهير Lehrbuch der politischen Ökonomie, والمؤرخ الزراعي والاقتصادي Georg Hanssen (1809-1894), وكذا العالم السياسي Robert von Mohl (1799-1894) . كانت

[61] خاصة بين الو.لايات المتحدة من جهة و الصين وكندا و دول الاتحاد الأوربي و تركيا من جهة أخرى.

[62] Lars Wächter.Ökonomen auf einen Blick;Ein Personenhandbuch zur Geschichte der Wirtschaftswissenschaft, 2., aktualisierte und erweiterte Auflage;Ebook2020,p247

[63] Alain Alcouffe, Maurice Baslé.Adolph Wagner:d'un engagement militant nationaliste à la coévolution 2p " privé-public ".la pensée économique allemande, 2009. hal-01628920

أطروحته-التي حصل بها على الدكتوراه من جامعة Göttingen سنة 1857- في المالية. حيث دعا إلى تحديث النظام المصرفي[64]. نُشرت أطروحته في شكل منقح تحت عنوان مساهمات في عقيدة البنوك مع إشارة خاصة إلى إنجلترا (1857) Beiträge zur Lehre von den Banken، mit besonderer Rücksicht auf England.

2-4 المشوار الأكاديمي والعلمي:

وجد فاجنر أول وظيفة له في النمسا في أكاديمية Handelsakademie (المدرسة العليا للتجارة بفيينا) سنة 1858 حيث استند في محاضراته إلى نظرية الاقتصادي الإنجليزي John Stuart Mill. عمل كمدرس للمالية العامة لمدة خمس سنوات إلى غاية 1863 لينتقل بعدها إلى كلية التجارة ب Hambourg كما شغل Adolph Wagner كرسيًا للإحصاء في جامعة Dorpat (اصبحت الآن جامعة Tartu ، إستونيا،1864-1868). قبل أن يتم تعيينه أستاذًا لعلوم الدولة في عام 1868 في جامعة Freiburg ثم عمل كأستاذ في برلين من سنة 1870 إلى غاية وفاته سنة 1917. كان منظرا للمالية العامة كما شغل منصب عضو المكتب الملكي للإحصاء في بروسيا و عضو في مجلس النواب البروسي عن الحزب المحافظ الألماني من سنة 1882 إلى غاية 1885 و رغم أنه من مؤسسي جمعية السياسة الإجتماعية (verien für socialpolitik) -إلا أنه لم يشارك أبحاثها و مناقشاتها[65].حسث أسسها سنة 1873 إلى جانب Lujo Brentano و Gustav Von Schmoler و العديد من الشخصيات السياسية و الإقتصادية و العلمية الأخرى. جمعية السياسة الإجتماعية التي أعلنت رفضها للسياسة الإقتصادية الليبرالية التي كان يدعو إليها ممثلو مدرسة مانشستر.

عرف اصحاب جمعية السياسة الإجتماعية باسم Socialists of the chair لكن هذه النزعة القومية المتشددة سرعان ما تلاشت تحت تأثير Schmoler الذي حولها إلى مجتمع متعلم محايد سياسيا .الأمر الذي اثار استياء فاغنر فانفصل عنها عام 1873 ولكن رغم ذلك يعد فاغنر بمثابة المنظر لاشتراكية الدولة Staatssozialismus (يمكن ارجاع اصلها إلى Johann Karl Rodbertus 1805-1875 و يلحق به Albert Eberhard Friedrich Schiffel 1831-1903).

64 Lars Wächter.Ökonomen auf einen Blick;Ein Personenhandbuch zur Geschichte der Wirtschaftswissenschaft,p248.

65 Jürgen Backhaus,Günther ChaloupekHans, A Frambach.Gustav von Schmoller and Adolph Wagner Legacy and Lessons for Civil Society and the State, The European Heritage in Economics and the Social Sciences, springer2018, p58

وبصفته واحدا من مجموعة Socialists of the chair اراد تعزيز الحرية الاجتماعية لإزالة الصراع الطبقي من أجل التقدم والرقي الاجتماعي.وكان Wagner قد وجه اهتمامه بالحدود المناسبة للدولة. فالدولة بالنسبة له أساس الاقتصاد من خلال إنشاء البنية التحتية من خلال تنفيذ القوانين. ورأى أن الدولة يمكن أن تشارك في الاقتصاد من خلال إنتاج السلع والخدمات بالإضافة إلى سلع وخدمات اقتصاد السوق. هذا لا يعني أن اقتصاد السوق لا يمكن أن يوجد بدون الدولة وإنما المقصود هو أن الدولة هي العامل التنموي الرئيسي لاقتصاد السوق ليس فقط من خلال وضع اطار العمل ولكن باعتبارها رائد اعمال مهم. رأى Wagner أيضا دور الدولة في التوزيع وهي الحجة التي يتم طرحها اليوم عند محاولة تبرير تدخل الدولة[66].على سبيل المثال، لا بد من دور نشط للدولة في تنفيذ مقترحات سياسة صحية قائمة على المساواة.

بعد عام 1885 ترك Wagner عالم السياسة كنائب عن الحزب المحافظ الألماني من أجل التفرغ لمراجعة مبادئ المالية العامة التي كرسها Rau و قدم محاضرته الأخيرة بعمر 81 عاما أي سنة 1916 والتي كرست الإعتراف باشتراكية الدولة.نال Wagner عضوية العديد من أكاديميات العلوم في ميلانو و نابولي و روما و البندقية و فيينا كما كان عضوا فخريا في الجمعية الملكية للإحصاء بلندن والمعهد الإحصائي الدولي[67].

بدأ Wagner مساره العلمي كإحصائي وتبنى نظرية Maltus (1766-1834) للسكان ثم انتقل إلى الإقتصاد وساعده في ذلك معرفته بالإحصاء وتركزت بحوثه الإقتصادية حول مسائل المالية، النقود، الإئتمان والضرائب. فطالب بحرية البنك المركزي وخلق نظرية جديدة حول سيولة البنوك، و وضع مبادئ لسياسة الاقتراض والضرائب وصاغ نظرية حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والضريبة، إضافة إلى قانون زيادة نشاط الدولة والذي يحمل اسمه.اهتم Wagner بالشؤون الاقتصادية والسياسية والاقتصادية النمساوية كثيراً، كما ساهم في المناقشات المطروحة هناك. في عام 1861 تم تعيينه في لجنة أنشأتها غرفة التجارة في فيينا (Handelskammer Wien) والتي تم تكليفها بوضع اقتراح لتوحيد نظام العملات في الاتحاد الألماني.

66 Jürgen Backhaus,Günther ChaloupekHans, A. Frambach:Gustav von Schmoller and Adolph Wagner Legacy and Lessons for Civil Society and the State, The European Heritage in Economics and the Social Sciences, springer2018,p58.

67 Lars Wächter:Ökonomen auf einen Blick;Ein Personenhandbuch zur Geschichte der Wirtschaftswissenschaft,p249.

إن فكر Wagner الطموح والوطني جعله يدافع و بكل قوة عن تدخل الدولة الاقتصادي إلى جانب القطاع الخاص,فهو بذلك يبحث عن المواءمة بين الليبرالية والخدمة العامة الجيدة وهو ما نجده في معايير الحوكمة الرشيدة في الوقت الحالي.أما بالنسبة لما دعا إليه Wagner وأسماه اشتراكية الدولة فهو بحسب نظره عبارة عن سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة ومنهج لتدخل الدولة ويجب أن يتجلى بشكل أساسي في ثلاثة أشكال:

أولا: سياسة اجتماعية للدولة(كالتأمين الصحي,التأمين ضد العجز والشيخوخة).

ثانيا: تدخل في السياسة الاقتصادية مثل السياسة المالية والضريبية.

ثالثا: عن طريق إنشاء قطاع عام (تملك الدولة أو البلدية لقطاع النقل والطاقة)[68].

يعتبر Joseph Schumpeter الاقتصادي الألماني Adolph Wagner قائدا في النضال من أجل السياسة الاجتماعية ومصلحا محافظا حقق إنجازات مهمة في مجالات النقود والمالية, والتي تستند إليها سمعته في تاريخ الإقتصاد, أما Günter Schmölders (1903-1991) فيرى أن Adolph Wagner هو المنظر الكبير لمبدأ تدخل الدولة, والذي تستحق نتائجه الإهتمام و الدراسة إلى يومنا هذا. من جهته Muhs يعتبر Adolph Wagner من رواد مدرسة القانون الاجتماعي لأنه منظر الاصلاح الاجتماعي, كما وضع أيضا الدستور الاجتماعي ومؤسسات الدولة الاقتصادية.يعود الفضل إلى هذه المدرسة في التأكيد على طابع الاقتصاد كعلم اجتماعي في نفس الوقت[69].

ورغم أن Joseph Schumpeter ذكر في كتابه تاريخ التحليل الاقتصادي على أن أصالة Wagner أو كفاءته في الاقتصاد التحليلي لا يمكن اعتبارها عالية، إلا أنه استثنى ميدان النقود، فقد شكلت كتابات Adolph Wagner استثناء للفكرة السائدة بأن المساهمات الألمانية تفتقر إلى الدقة التحليلية والأصالة. ولقد كان Wagner كاتبًا في سن مبكرة. فخلال الفترة التي قضاها في فيينا (من سن 23-28) نشر العديد من الكتب والمقالات العلمية في المجلات والكتيبات، بالإضافة إلى مقالات أقصر في الصحف والدوريات الأسبوعية.

68 Lars Wächter:Ökonomen auf einen Blick;Ein Personenhandbuch zur Geschichte der Wirtschaftswissenschaft,p249.

69 Lars Wächter:Ökonomen auf einen Blick;Ein Personenhandbuch zur Geschichte der Wirtschaftswissenschaft,p253). .Muhs 1963 p143.

3-4 مؤلفاته العلمية:

يملك أدولف فاغنرالعديد من المؤلفات العلمية فقد كتب في مجال المالية والبنوك والسياسة، حيث صدر له أكثر من مئتي مقالة علمية، و العديد من الكتب ولعل من أهمها كتاب مساهمات في عقيدة البنوك Beiträge zur 1857 Lehre von den Banken, ، وكتاب أسس الاقتصاد السياسي1876 Grundlegung der politischen Ökonomie وكتاب المالية العامة في أربع مجلدات بيم سنة 1877 و سنة 1901 ,Finanzwissenschaft ، و كتاب الاقتصاد العام أو النظري 1876.[70] Allgemeine oder theoretische Volkswirtschaftslehre.

4-4 قانون التوسع المتزايد لأنشطة الدولة Wgner law :

رغم أن Adolph Wagner كتب أكثر من خمس وأربعين كتابا، وأكثر من مئتي مقالة علمية في مجال المالية والبنوك والسياسة، إلا أن اسمه ارتبط في التاريخ الاقتصادي بقانون التوسع المتزايد لأنشطة الدولة. والذي حمل اسمه. فمن خلال كتاباته في المواضيع الاقتصادية والمالية، عالج Wagner موضوع زيادة وظائف الدولة و تأثير تدخل الدولة على الاقتصاد. و لعل من بين الإشارات إلى هذا القانون، ما ذكره Adolph Wagner في كتابه الذي ألفه في دراسته للميزانية النمساوية حيث كتب:"بشكل عام أصبح مجال أنشطة الدولة أكثر اتساعا مع تطور مفهوم الدولة,حيث حقق الناس مستويات أعلى وأعلى من الحضارة والثقافة، و بالتالي تم توجيه المزيد من المطالب إلى الدولة. و قد أدى ذلك أيضا إلى زيادة مستمرة في الايرادات الحكومية المطلوبة، وهي زيادة كانت أعلى بشكل عام مقارنة بزيادة نطاق نشاط الدولة. ويكمن سبب هذا الاختلاف النسبي في الوسائل التي تستخدمها الدولة: فقد أصبحت أكثر تعقيدا وشمولية وتكلفة، حيث تطلبت نفس الحاجة طريقة أكثر كمالا وتفوقا وصقلا للاشباع. لننظر إلى نظام التعليم، للظاهرة أهمية القانون في الاقتصاد السياسي وتتزايد مطالب الدولة مع زيادة تقدم الناس[71].

[70] مجموعة اخرى من المؤلفات موجودة في الملاحق.

[71] Adolph Wagner 1863 ص4 ترجمة يورغن باكهاوس في اورسولا باكهاوس2007ص133

ينطلق Adolph Wagner من فكرة أساسية، وهي أن سيطرة الدولة تزداد كنتيجة طبيعية، لزيادة الثقافة والحضارة الوطنية. ولم يتوقف Wagner عند بيان قانون نمو النفقات العامة، كقانون تجريبي مرتبط بالتقدم الاجتماعي،المدني والاقتصادي. بل راح يقدم تفسيرا نظريا بقوله إن الدولة منظمة متفوقة، يمكنها أداء أدوار مهمة، وتمكين المواطنين من تلبية الاحتياجات التي لا يمكن للأفراد اشباعها بشكل كاف، ولا عن طريق الارتباط الحر للأفراد,أو مقابل تكاليف باهضةّ, في سبيل سعيهم لتحقيق المصالح الدينية، الفكرية، الاقتصادية و المادية[72]. من خلال الملاحظات التجربية لعدة بلدان صناعية غربية، فقد لاحظ Wagner أنه على المدى الطويل، فإن الإنفاق العام في البلدان المتقدمة ينمو بسرعة أكبر من نمو النشاط الاقتصادي. ويرى Wagner أن القطاع العام ينمو على المدى الطويل بشكل مستمر، و يرجع ذلك إلى ثلاثة اسباب:

أولا: ان عملية التصنيع تحقق تقدما اجتماعيا، لأنها تزيد الدخل عموما، ولكنها من جهة أخرى تزيد من التعقيدات والتفاعلات داخل الاقتصاد. وتزيد من الكثافة السكانية، وتسهم في ظاهرة التحضر(التمدن)، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مشاكل الازدحام والصراعات الاجتماعية. ويرى Wagner أنه على الدولة أن تتدخل بغرض توفير الحماية والتنظيم اللازمين لتطوير المؤسسات. سيكون دور الدولة هو وضع قوانين جديدة، كما عليها أن توسع ادارتها من خلال زيادة نشاطها.

ثانيا: ارتفاع مستوى المعيشة يدفع لزيادة أنشطة القطاع العام، لأنه يخلق احتياجات جديدة ينبغي على الدولة أن تقوم بتلبيتها، كالخدمات الثقافية،الصحة، التعليم والسياحة.

ثالثا: تتطلب عملية التصنيع استثمارات كبرى، وبعض القطاعات كالنقل والاتصالات والطاقة تحتاج استثمارات أولية كبيرة تتجاوز قدرة القطاع الخاص على توفيرها، مما يجعلها انشطة حكر على القطاع العام، و يتم تقديم الخدمات فيها من طرف الحكومة، مما يرفع من حجم الانفاق العام.

[72] Jürgen Backhaus,Günther ChaloupekHans, AFrambach.Gustav von Schmolle rand Adolph Wagner Legacy and Lessons for Civil Society and the State, The European Heritage in Economics and the Social Sciences, springer2018,p130.

وفقًا ل Wagner فإن القطاع العام يتطور بالتزامن مع تطور القطاع الخاص، وهناك تفاعلات، ولكن يجب أن يكون موظفو القطاع العام محددين وذوي جودة عالية: فئة العمال وموظفي الخدمة المدنية ". هذا ليس افتراضًا بسيطًا ولكنه اقتراح مدعوم بسلسلة من الحجج. يجب أن يكون هناك نظام لموظفي الخدمة المدنية "يتكيفون بشكل مناسب مع الوقت والبلد" و "يتمتعون بالقدرة الفنية والفكرية، والاستقامة الأخلاقية، واستقلال الشخصية وروح التبعية المطلوبة لخدمة الدولة". هذا يفترض تدريبًا محددًا للأفراد المدنيين والعسكريين (مدرسة الخدمة المدنية). ثم يقارن بين الأساليب المختلفة لتعيين موظفي الخدمة المدنية (بشكل أساسي المسابقات، والمكاتب، والانتخابات، والوظائف الفخرية). المناقشة التي توقعت الكثير من الجدل حول التحليل الاقتصادي للبيروقراطية تنتهي للأسف، نظام التوظيف الألماني القائم على التدريب الفني والخبرة يبدو له الأفضل بدون الأهداف المحددة التي يمكن لموظفي الخدمة المدنية السعي وراءها (أيًا كان أسلوبهم في العمل).

إن توظيف هؤلاء الموظفين المدنيين أمر بالغ الأهمية. وبحسب Wagner، فإن "طريقة توزيع الوظائف العامة تصبح مهمة ذات أهمية قصوى لحياة الدولة والاقتصاد الوطني". يجب أن تكون المهنة محفزة لموظف الخدمة المدنية. ومن ثم فهي "منتجة" للدولة والمجتمع. المكافآت نقدية وغير نقدية. الأمن الوظيفي،آفاق الترقية،الرتب،الألقاب،الأوسمة كلها حوافز ضرورية.

و حسب Wagner ، "لدى الدولة في خدمتها هيئة استثنائية تمامًا من الموظفين، وللتساوي في الأجور ، هيئة أكثر كفاءة من أي هيئة أخرى يمكن العثور عليها في أي مكان آخر."[73] و بالتالي، وفقًا لWagner فإن إنتاجية القطاع العام ليست مشكلة. إلى جانب قانون التطور المشترك "بين القطاعين العام و الخاص"، خلافا للاقتصاديين الذين يرون عمومًا "نقص الإنتاجية" في قطاع الخدمات العامة. وينظر Wagner إلى الاتجاه المتزايد نحو التداخل والتفاعل"بين القطاعين العام والخاص" على أنها ضرورية لتنمية الثروة. وهكذا ، في نهاية حياته، في أوت 1910، كتب Adolph Wagner هذا: "عصرنا من الرأسمالية، وصناعة الدولة، والمنافسة الحرة من ناحية، والكارتلات من ناحية أخرى، تسعى لتشكيل أرستقراطية اقتصادية جديدة، والتي يزداد عددًا بلا توقف، ولكنه يصبح أيضًا أكثر ثراءً بلا انقطاع، مما يعرض جميع

[73] Alain Alcouffe, Maurice Baslé. Adolph Wagner : d'un engagement militant nationaliste à la coévolution " privé-public ". la pensée économique allemande, 2009. p19

أعراض نظام البلوتوقراطية الجديد؛ وتجعل هذه الظاهرة تطورًا متزايدًا للضريبة بمعنى أننا لا نشير فقط إلى افتراض العدالة، بل إلى ضرورة اقتصادية حقيقية. وبهذه الوسيلة وحدها ستكون قادرة على زيادة الإنفاق العام كما يتطلبه التطور الكامل للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب المتحضرة الحديثة، وتلبية نفقاتها. بطبيعة الحال، يجب أن يترافق تمديد الإنفاق مع وقف "قانون الاحتياجات المالية المتنامي" للضرائب ذات العائد المرن فيما يتعلق بالدخل وإمكانية الحصول على ائتمان للدولة.

وهكذا، يعد Wagner عمليًا أحد الاقتصاديين الأوائل والنادرين الذين أبدوا اهتمامًا إيجابيًا بالدولة ، والتي أشاد بدورها المتزايد ، ونسب إليها دورًا إيجابيًا في التعويض الطبيعي عن زيادة التسليع. هذا الموقف أصلي تمامًا ويتعارض مع كل من الليبرالية والماركسية. "كلما زادت القيمة الاقتصادية لمنفعة الدولة، وهي قيمة يجب أن تؤخذ بمعنى أوسع بكثير من المعتاد، زادت هذه المنفعة من القوة الإنتاجية للمجتمع"- يسلط Wagner الضوء على العوامل الخارجية الإيجابية للإنفاق العام - " الدخل القومي الحر المطلق "[74].

أصبحت هذه العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي موضوع العديد من الدراسات، و التي أسفرت عن نتائج غير متجانسة للغاية. يستنتج بعض الباحثين أن قانون Wagner متحقق، و هذا يعني أن الإنفاق الحكومي مرن للغاية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي. يؤسس البعض الآخر علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الحكومي إلى النشاط الاقتصادي. وهذا ما يتعارض مع فرضية Wagner ، و لكنه يتماشى مع النظرية الكينزية القائلة بأن السياسة المالية هي أحد محددات النمو. تقترح مجموعة ثالثة من الدراسات أن هناك علاقة في الاتجاهين بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي، وهذه النتائج في نفس الوقت تؤكد صحة قانون Wagner و كذلك نظرية كينز. أخيرًا، وجدت مجموعة رابعة من الدراسات أنه لا توجد صلة بين الإنفاق العام والنشاط الاقتصادي.

[74] Alain Alcouffe, Maurice Baslé. Adolph Wagner : d'un engagement militant nationaliste à la coévolution " privé-public ". la pensée économique allemande, 2009. p15

يشرح بيرد(1971)، في نقده لWagner ، أن الزيادة في الطلب على هذه السلع ترجع إلى مرونة الدخل في المجتمع. فالخدمات الثقافية أو التعليم أو الصحة هي سلع كمالية، لديها مرونة دخل أكبر من واحد. وبالتالي، عندما يزداد الدخل، يؤدي هذا إلى زيادة أكثر من تناسبية في طلب السكان على هذا النوع من الإنفاق .

قام Richard Abel Musgrave الذي شارك أفكار Adolph Wagner، بتأسيس نظرية للمالية العامة تستند إلى عمل فاجنر حيث صنف نفقات الدولة إلى ثلاث وظائف: الاستهلاك والتحويلات والاستثمار .كما أنه يكتب عدة فرضيات حول التغييرات التي مرت بها الحكومة أثناء التصنيع. تسمى هذه الافتراضات افتراضات Musgrave ، وتخدم افتراضات Musgrave وقانون Wagner نفس الغرض. كلاهما يريد تفسير نمو الإنفاق العام باستخدام العوامل الهيكلية. و بعبارة أخرى، فإن مستوى دخل الفرد أو عدد العاطلين عن العمل أو حجم أو عمر السكان أو مرحلة التطور التي وصل إليها بلد ما هي عوامل خارجة عن الحكومة والتي هي سبب التغيرات في النفقات العامة. كما يعتقدون أن تطور الإنفاق العام هو عامل داخلي. مع ذلك نلاحظ، أن Musgrave يوضح هذه الافتراضات، لكن Wagner لم يفعل ذلك. يميز Musgrave في نموذجه بين نوعين من البضائع. السلع الخاصة كثيفة المنافع والمنافع العامة كثيفة العوامل الخارجية. في بعض الحالات، لا تنتج الدولة السلع العامة بل تدعمها.يحاول Musgrave من خلال تحليلاته، الإجابة على السؤال التالي: كيف يتطور الإنفاق العام عندما يزداد دخل الفرد؟ و يصنف العوامل المؤثرة في نمو الإنفاق العام إلى ثلاث فئات: الاقتصاد هو العامل الأول، العامل الثاني هو التكييف، والذي يشمل الديمغرافيا والتقدم التقني. ثم العامل الأخير يتعلق بالسياسة والثقافة والمجتمع.

في مراحل مختلفة من التطور، يدرس التغيرات الملحوظة التي تسببها العوامل، في الوظائف الثلاث للدولة التي أنشأها. يركز بشكل أساسي على العامل الاقتصادي والأسباب التي تترك العوامل الأخرى دون تغيير. وفقًا لMusgrave ، فإن مدى تأثير العاملين الآخرين غير مؤكد ولا يمكن التنبؤ به. تتمثل وظيفة الاستهلاك في الدولة من جانبها، في تلبية الاحتياجات الجماعية. الحكومة مسؤولة عن تلبية الاحتياجات الثانوية لأن الاحتياجات الأولية، حسب تعريفها خاصة. يتفق Musgrave مع Wagner على أن الطلب على السلع العامة يزداد مع التنمية. علاوة على ذلك، يشير Musgrave إلى أن السلع العامة والسلع الخاصة هي في بعض الحالات سلع تكميلية. يمكننا أن نأخذ السيارات والطرق كمثال. أما الاستثمار العام فهو أعلى في بداية عملية التنمية وينخفض بعد ذلك. لاحظ أنه في بداية مرحلة الاستثمار، غالبًا ما يتم إجراء استثمارات مكثفة في العوامل الخارجية. دعنا نأخذ على سبيل المثال بناء مدرسة. الاستثمار مهم في بداية الفترة،

لكن من الضروري الحفاظ على المبنى. أخيرًا، تهدف وظيفة التحويل إلى إعادة توزيع الدخل. يمكن أن تؤدي التنمية إلى عدم المساواة داخل المجتمع. هذا الإنفاق الحكومي يكافح هذه التفاوتات. يتوافق هذا النوع من الإنفاق مع نفقات الحماية الاجتماعية.

5-4 نظرية John Maynard Keynes:

John Maynard Keynes اقتصادي بريطاني ولد عام 1883. أحدث تفكيره ثورة في القرن العشرين. و هو صاحب "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال" التي ستصبح أساس الاقتصاد الكلي. قدم كينز حلاً لأزمة عام 1929 بفضل نظريته "General theory of employment, interest and criticism" و وفقا له ، يمكن أن يكون الإنفاق العام أداة لدعم أو إنعاش النمو الاقتصادي. والسبب في ذلك هو أن زيادة الإنفاق الاستثماري العام تؤدي إلى زيادة الدخل. بعد ذلك ، سيتم حفظ جزء من الدخل ، وسيتم استهلاك جزء آخر ، وفي النهاية سيتم خصم جزء من الدخل في شكل ضريبة. و بالتالي، فإن الزيادة في الاستهلاك من خلال تأثير المضاعف الكينزي ستعزز النمو الاقتصادي[75] .

غيرت النظرية الكينزية المفهوم السائد لدى الدول عن المالية العامة. في الواقع، كانت إدارة المالية العامة قبل عام 1929 تقتصر على تمويل الخدمات الجماعية. لم يتم استخدام الإنفاق العام للدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. خلال أزمة عام 1930، استخدمت الدول سياسات التحفيز، التي دعا إليها كينز، لمواجهة ارتفاع معدل البطالة.

6-4التفسير الاقتصادي لنمو النفقات العامة

إن موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكيفية هذه التدخل وحجمه تم طرحه من قبل العديد من المفكرين والمنظرين وفيما يلي أهم المساهمات التي حاولت تقديم تفسير لظاهرة نمو النفقات العامة:

1-6-4 قانون فاغنز Loi de Wagner

[75] Kheira, B. E. C. H. A. R. E. F., and I. M. E. K. H. E. L. A. F. Rachida. "L'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie The effectiveness of spending policy under the third millennium development programs in Algeria." Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol 15.02 (2021). Berner & Thouard ،2010.

كان الاقتصادي الألماني **Wagner** Adolph (1835-1917) من الأوائل الذين أشاروا إلى الدور المالي للدولة من خلال ارتفاع النفقات العامة نتيجة زيادة نشاط الدولة the law of increasing state activity " . حيث توصل بعد دراسة تطور النفقات لعدة دول صناعية خلال القرن 19 بأن ثمة علاقة طردية بين مستوى الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. وحسب هذا القانون فإنه في المدى الطويل، فإن التنمية الاقتصادية يصاحبها زيادة في الأنشطة الحكومية وهذه ليست مجرد زيادة بسيطة في الدومين العام بسبب النمو السكاني ولكن توسع نسبي إلى جانب أو على حساب القطاع الخاص[76]. وحسب wagner فإنه كلما أصبح المجتمع أكثر تقدما وتحضرا كلما زادت تكاليف الدولة . plus l'etat est dispendieux Plus le société se civilise . أو بمعنى آخر أنه كلما تطور الاقتصاد فإن الدولة تميل إلى التدخل في الحياة الاقتصادية. لأنه مع زيادة دخل الأفراد يدفعهم ذلك إلى زيادة استهلاكهم من السلع الكمالية بشكل أكبر من الزيادة الحاصلة في الدخل، فتزيد الدولة من إنفاقها حتى يتناسب مع دخل الأفراد و تكون نسبة الإنفاق هذه تفوق نسبة الزيادة في الدخل الزيادة ما يجعل مرونة الانفاق بالنسبة للدخل أكبر من الواحد (1). ويرى wagner أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) إلى الإنفاق الحكومي (G).

ويشير wagner إلى ثلاثة أسباب يراها وراء ارتفاع النفقات العامة وهي:

1- تنمية القطاع الصناعي تؤدي إلى توسع النشاط الاقتصادي ما من شأنه أن يزيد من وظيفة الدولة كمنظم السوق ومراقب النشاط الاقتصادي وفرض الأمس والقانون واحترام إجراءات العقود والاتفاقات

2- نمو الدخل سيؤدي إلى التوسع في الطلب على السلع الكمالية كالسلع الترفيهية، التعليم، الثقافة.

3- التطور والنمو السريع يتطلب توفير الاستثمارات اللازمة لذلك داتي تفوق طاقة القطاع الخاص كالمنشآت القاعدية مثلا.

وعلى مر السنين قدم الكثير من الاقتصاديين والمؤرخين عدة مقترحات من أجل تفسير نمو القطاع العام حيث اقترح Walte Rostow سنة 1960 أن الزيادة في الإنفاق العام قد تكون مرتبطة بنمط النمو الاقتصادي والتنمية في

[76] Kónya, László, and Bekzod Abdullaev. "An attempt to restore Wagner's law of increasing state activity." *Empirical Economics* 55 (2018).

مختلف المجتمعات في حين يؤكد كل من Alain Peocock و Jack Wiseman على أن الأزمات الاقتصادية هي سبب زيادة نفقات القطاع العام. أما William Jack Baumol (1922-2017) فيذهب إلى القول بأن القطاع العام بحكم أن إنتاجيته أقل من القطاع الخاص فإنه مع زيادة القطاع الخاص يتحتم على القطاع العام الزيادة أيضا[77]. من جهته قدم Danuvas Sagarik سنة 2014 شرحا لقانون فاغنز الخاص بتوسيع نشاط الدولة بثلاثة طرق:

أولا: سيؤدي التصنيع والتحديث إلى قدر كبير من الأنشطة العامة التي تحل محل الأنشطة العامة فهناك حاجة أكبر لأنشطة الحماية والتنظيم العامة إضافة إلى ذلك فإن التقسيم والتحضر الذي يصاحب التصنيع يتطلب زيادة الإنفاق على إنقاذ العقود وكذلك القانون والنظام لضمان الأداء الفعال الاقتصاد وبالتالي فإن قانون فاغنز Wagners law يتوقع زيادة نسبة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال عملية التصنيع.

ثانيا: غالبا الزيادة في الدخل الحقيقي تسهل التوسع النسبي في نفقات الحماية الاجتماعية فمستوى التنمية الاقتصادية المقاس بالدخل الفردي PIB percapita يؤثر على عملية الإنفاق العام من خلال توافر الموارد الاقتصادية ويمكن اعتبار هذا جوهر قانون Wagner لأن التنمية كانت خلال عقود تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي والذي يحتل حيزا مهما في السياسات العامة.

ثالثا: أن القطاع العام حسب Wagner يدير الابتكارات العامة بشكل أفضل وضرب لذلك مثال قطاع السكك الحديدية إلى جانب أن القطاع الخاص(حسب Wagner) ليس بمقدوره توفير الموارد المالية الضخمة وإدارة هذه الاحتكارات الطبيعية بكفاءة[78]. وفقا لWagner ، إنتاجية القطاع العام ليس المشكلة. إلى جانب قانون التطور المشترك "بين القطاعين العام والخاص"، نجد في هذا الاقتراح شيئًا غير عادي بالنسبة للاقتصاديين الذين تؤرقهم "قلة

[77]– Antoniou, Antonis & Dr, Persefoni & Katrakilidis, Constantinos. (2013). Wagner's law versus Keynesian hypothesis: Evidence from pre-WWII Greece. Panoeconomicus. 60. 458. 10.2298/PAN1304457A.

[78] Jibir, Adamu, and Chandana Aluthge. "Modelling the determinants of government expenditure in Nigeria." Cogent Economics & Finance 7.1 (2019): 1620154.

الإنتاجية" في القطاع العام[79]. كما أن الانفاق العام يمكن أن يكون من خلال زيادة الخدمات العامة والبنى التحتية قيمة الزيادة في عدد السكان.

ورغم أن Wagner لم يقدم قانونه في شكل صياغة رياضية إلا أن الكثير من الباحثين وضعوا أشكال مختلفة من الصياغة الرياضية لهذا القانون خلال محاولتهم إجراء دراسات قياسية للتحقق من قانون Wagner والتي يمكن أن نجملها كما يلي:

1. G=f(GDP) Peacock-Wiseman 1961.
2. GC=f(GDP) Pryor 1968.
3. G=f(GDP/P) Goffman 1968
4. G/GDP=f(GDP/P) Musgrave 1969.
5. G/P=f(GDP/P) Gupta 1967 or Michas 1975.
6. G/GDP=f(GDP) Mann 1980 modified Peacock-Wiseman version

فحسب النموذج الأول ل Peacock-Wiseman فإن النفقات العامة هي دالة للدخل الوطني ولذلك فإن زيادة الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة النفقات العامة ويشترط أن تكون مرونة الدخل بالنسبة للنفقات العامة أكبر من الواحد (1) حتى تتحقق فرضية wagner لكن نموذج Gupta (1967) عبر عن النمو الاقتصادي بالدخل الفردي GPD per capta وعبر عن الإنفاق بمعدل النفقات العامة للفرد G/P ويشترط أيضا في هذا النموذج أن تكون المرونة أكبر من الواحد (1).

أما في إصدار Guffman (1968) فقد تم تمثيل النمو الاقتصادي بمعدل الدخل الفردي GDP per capita أما النفقات فتم التعبير عنها بمجموع النفقات العامة من أجل صحة قانون wagner لابد أن تكون المرونة أكبر من الواحد (1). وخلافا لما سبق فإن نموذج Mann 1980 نجد أن المتغير التابع هو نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الإجمالي

[79] Alain Alcouffe, Maurice Baslé. Adolph Wagner : d'un engagement militant nationaliste à la coévolution" privé-public ". la pensée économique allemande, 2009. hal-01628920.

المحلي وتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي GDP ولابد أن تكون هنا المرونة أكبر من الواحد لتحقق قانون wagner. أما Musgrave .R فقد طرح نموذجا سنة 1969 اعتمد فيه من أجل اختبار قانون wagner على نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي GDP كمتغير مستقل.

يرى Wagner أن هناك ثلاثة أسباب لزيادة الدولة لنفقاتها العامة و هي:

أولا: هو أن عملية التصنيع تساهم في تطور العمران ما يضيف إلى عاتق الدولة وظيفة التنظيم ومعالجة الصداعات والخلافات الاجتماعية.

ويؤكد wanger على أن الدولة لابد أن تتدخل لإرساء الحماية vegulasation الضرورية لتنمية المؤسسات، إذن دور الدولة أصبح وضع قوانين جديدة وايضا توسيع العمل الإداري من خلال مضاعفة أنشطتها السيادية activités régaliennes النفقات العامة وبالتحديد نفقات التسيير.[80]

ثانيا: هو أن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان يرفع من الطلب على السلع و الخدمات الكمالية كالخدمات الثقافية، التعليم، الصحة، السياحة، وغيرها، وعلى الدولة أن تعمل من أجل إشباع هذه الحاجات التي يطلبها السكان.

و نشير هنا أن Bird في معرض نقده ل Wagner ذهب إلى أن خدمات الصحة، التعليم، الخدمات الثقافية تعتبر سلعا كمالية و بالتالي فإن ارتفاع الطلب عليها راجع إلى مرونتها بالنسبة إلى الدخل التي هي أكبر من الواحد، فطبيعي أن ارتفاع مستوى المعيشة المتأتي من ارتفاع الدخل سيرفع الطلب على هذه السلع من قبل السكان، ما يؤدي إلى رفع النفقات الموجهة لها.

ثالثا: عملية التصنيع بالضرورة بحاجة إلى استثمارات ضخمة خاصة في قطاعات خاصة قد تكون محل احتكار في كثير من الأحيان من قبل الدولة كقطاع الطاقة، النقل أو الاتصالات.إلى جانب هذا فهذه الاستثمارات تتجاوز في الغالب قدرة

[80]–Gulien geco.Les facteurs d'évolutions des depenses publiques applications au cas de la Belgique Masta economic analyses and public gouvernance, ecole de gestion de l'université de liège 2016 p13.

القطاع الخاص، أو غيرها من المنشآت القاعدية كالطرق والموانئ والمطارات و من فإن دور الدولة يتجه هنا إلى تقديم هذه الخدمات من خلال زيادة نفقاتها العامة.

2-6-4 دراسة Peacock-Wiseman أثر الرافع Displacement Effect:

وقاما بدراسة تطور النفقات العامة للمملكة المتحدة ما بين سنتي 1890 و 1955[81]. ويرى كل من **Peacock وWiseman** أن نمو النفقات العامة لا يأخذ منحنى خطي تصاعدي وإنما تنتقل من نقطة إلى أخرى تحت تأثير الحروب أو الأزمات.

ويستند **Peacock وWiseman** في تحليلهما إلى ثلاثة مقترحات أساسية:

أولا: أن الحكومات يمكن أن تجد دوما وسائل مربحة لاستعمال الأموال المتاحة.

ثانيا: المواطنون عموما ليسوا مستعدين لقبول ضرائب أعلى.

ثالثا: الحكومات يجب أن تنتبه لرغبات مواطنيها.

ومن خلال هذه المبادئ استمد كل من **Peacock وWiseman** مفهوم العبء الضريبي المسموح tolérance burden of taxation رغم أن فرضية الرفع (displacement déplacement) كانت نتيجة لدراسة المعطيات الخاصة ببريطانيا غير أنها يمكن أن تدرس في غيرها من البلدان وفي فترات مزمنة أخرى. وما يشير إليه الباحثان هو أنه عند زيادة مستوى الانفاق إلى حد معين يتعذر مستقبلا التراجع عنه حتى وإن زالت الأسباب التي أدت إليه، ذلك أن المكلفين بالضريبة يتحملون مستوى مقبولا من الضرائب في الحالات العادية، أما في حالة الأزمات والحروب فلهم مستعدون لتحمل مستوى أي من الضرائب التي تعرضها الدولة لمجابهة هذه الظروف، ويرى **Peacock وWiseman** أن توفر الإيرادات وتقبل المكلفين للعبء الضريبي يؤدي إلى تزايد نشاط الدولة.

[81] Henrekson, Magnus. "The Peacock and Wiseman displacement effect: A reappraisal and a new test." European Journal of Political Economy 6.2 (1990) p 247.

وهو ما عبر عنه بأثر الكشف (Effet de révélation) أي أن توفر هذه الإيرادات الناجمة عن حالة الأزمة يؤدي إلى اكتشاف الفارق بين حجم الطلب على السلع والخدمات الاجتماعية وحجم المعروض منها لعدم كفاية الموارد المالية للدولة، وبالتالي يكون هناك انتقال للنفقات العامة إلى هذا المستوى والذي لا ترجع عنه إلى مستوى ما قبل الأزمة مرة أخرى، وهو[82] ما عبر عنه بيرد RM BIRD سنة 1972 بأثر عدم التراجعية (Effet de cliquet).ورغم أن نظرية **Peacock-Wiseman**أثر الرافع **Displacement Effect** من بين أشهر النظريات التي عنت بمسألة النفقات العامة إلى أثر الرفع لم يحظى بالدراسة والقياس بالقدر الكافي، وكان Gupta وهو تلميذ **Wiseman** أول من قام بدراسة أثر الرفع سنة 1967.

إن تطور الدولة وتغير دورها في الحياة الاقتصادية جعل مهامها تتنوع ونفقاتها تزداد إذ يعتبر الإنفاق العام أحد المعايير المهمة لقياس حجم الأنشطة الحكومية في الاقتصاد ككل ومن أجل أخذ فكرة واضحة عن حجم ومستوى نمو الإنفاق العام من الضروري مقارنة هذه النفقات مع حجم النشاط الاقتصادي والذي عادة ما يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)[83]، وحظيت العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي باهتمام من المفكرين والباحثين وإن كان الفكر الكلاسيكي قد أكد على أن النفقات العامة لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي[84]، فإن الاقتصادي الألماني Adolf wogner يرى أن ثمة علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام وتواصل الجدل حول هذه العلاقة وإتجاهها وإذا كان قانون فاغنز ينص على وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي كمتغير داخلي ومستوى الانفاق العام فإن الفرضية الكينزية (1936) زيادة الإنفاق العام أو الحكومي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

[82]– عابد عبد الكريم غريبي. دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية .دراسة حالة الجزائر) ماجستير،.جامعة تلمسان 2011 ص 46

83 -Omar Mohamed Ala aidel. Causality between public expenditure and GDP palastine, an ecometric analysis of wasgne low journal of econoics and sistainable developpement vol 6 n 02 2018 p 190

84- Abbasov, Jeyhun & Aliyev, Khatai. (2018). Testing Wagner's Law and Keynesian Hypothesis in Selected Post‐Soviet Countries. Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis. 66. 1227-1237. 10.11118/actaun201866051227..

خلاصة الفصل الاول:

إن البحث عن أثر تدخل الدولة في عملية التنمية، هي مسألة تلقى جدلا واسعا في المذاهب الفكرية الاقتصادية، و قد يكون الخلاف منشأه من مفهوم الدولة في حد ذاته. فالدولة عقد اجتماعي تحكمه مصالح الأفراد، و قد تتغير هذه المصالح فيتغير معها مفهوم الدولة. و بداية النقاش تعود الى الفكر التجاري و الكلاسيكي، فقد دعا أصحاب المذهب التجاري إلى تدخل الدولة من أجل حماية الاقتصاد، باعتبار أن قوة الدولة الاقتصادية تعتمد بشكل مباشر على ما تملكه من الذهب والمعادن النفيسة، ولهذا وجب على الدولة حماية اقتصادها. أما الكلاسيك فقد اقتصر دور الدولة بالنسبة لهم على المهام السيادية (الدفاع،العدالة،الديبلوماسية). و في كتابه "بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم"يرى ادام سمبث أن الدولة لا يمكن أن تمارس إلا الوظائف التي لا يقوم الأفراد بها لعدم القدرة أو غياب الرغبة للقيام بها.

ثم جاءت أزمة الكساد العالمي 1929 و التي أظهرت فكرا اقتصاديا جديدا.فقد نشر John Maynard Keynes نظريته في كتابه "النظرية العامة للتشغيل،الفائدة و النقود" التي أكدت على دور الدولة المهم في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصاديين عن طريق السياسات الاقتصادية خصوصا من خلال عملية الانفاق. كما دعا A.Pigou في كتاب "اقتصاد الرفاهية" سنة 1920 إلى ضرورة تدخل الدولة، لتصحيح الاختلال الواقع بين تكاليف الأفراد وتكاليف المجتمع. أما R.Musgrave فقد حدد في كتابه " نظرية المالية العامة" ثلاثة وظائف للدولة وهي: أولا وظيفة تخصيص الموارد المتاحة،ثانيا وظيفة توزيع الثورة والدخل وثالثا وظيفة التنظيم.

و مع انتشار ظاهرة الركود التضخمي في سبعينيات القرن الماضي، فقدت الدولة مبررات التدخل، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصاديين. وظهر تيار فكري اقتصادي جديد، يدعو إلى عدم تدخل الدولة،و الرجوع إلى آليات السوق.فقد دافعت المدرسة النقدية -أو مدرسة شيكاغو- التي قادها Milton Friedman- على حرية المنافسة والأسعار في الأسواق، و عدم تدخل الدولة معيدة بذلك مبدأ اليد الخفية. و ساد هذا الفكر خلال فترة الثمانينات و فترة التسعينات التي ميزتها موجة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، في كثير من البلدان النامية و المستقلة حديثا، و ما رافق ذلك من موجات العولمة. و في كل مرة يفشل فيها مذهب فكري أو سياسة تنموية أو تحدث أزمة اقتصادية أو مالية، إلا ويعود النقاش و الجدل من جديد حول دور الدولة في عملية التنمية، بين من يرى أن آليات

السوق كفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن يؤكد على أن معوقات التنمية لا يمكن تجاوزها إلا بتدخل الدولة من خلال مراقبة الأسواق و التعاملات و برامج معالجة الأزمات،و عبر عملية الانفاق العام.

و إن كان ثمة العديد من النظريات التي قدمت مساهماتها في دراسة و تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة، إلا أن هذه المسألة ارتبطت في الفكر الاقتصادي بالعالم الألماني Adolf wogner (1835-1917) الذي كان من الأوائل الذين أشاروا إلى الدور المالي للدولة من خلال ارتفاع النفقات العامة نتيجة زيادة نشاط الدولة the law of increasing state activity ". حيث توصل بعد دراسة تطور النفقات لعدة دول صناعية خلال القرن 19 بأن هناك علاقة طردية بين مستوى الانفاق الحكومي والنمو. و حسب هذا القانون فإنه في المدى الطويل فإن التنمية الاقتصادية يصاحبها زيادة في الأنشطة العمومية وهذه ليست مجرد زيادة بسيطة الدومين العام بسبب النمو السكاني ولكن توسع نسبي إلى جانب أو على حساب القطاع الخاص[85]. وحسب wagner فإنه كلما أصبح المجتمع أكثر تقدما وتحضرا كلما زادت تكاليف الدولة .Plus le société se civilise، plus l'etat est dispendieux أو بمعنى آخر أنه كلما تطور الاقتصاد فإن الدولة تميل إلى التدخل في الحياة الاقتصادية.

[85] László Kónya & Bekzod Abdullaev, 2018. "An attempt to restore Wagner's law of increasing state activity," Empirical Economics, Springer, vol. 55(4), pages 1569-1583, December.doi 10 1007/ s 00181-017-1339x

الفصل الثاني:

نظريات التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الثاني

قد يكون من الصعب بمكان تحديد مفهوم واضح للتنمية. ويتغير المفهوم حسب الزاوية التي ينظر إليها منه سواء كانت من خلال الدخل أو من خلال التغيرات التي يشهدها هيكل الاقتصاد أو من حيث الأهداف وانطلاقا من هذا تعددت النظريات المفسرة لعملية التنمية. فعملية التنمية جوهرها الإنسان وبالتالي فإن توفير العيش اللائق لكل فرد من أفراد المجتمع هو ما ينبغي أن تعمل على تحقيقه الدولة. وقد أصبحت الدول تسعى لتأمين الحاجات الأساسية لمواطنيها من خلال تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم، الصحة، الأمن و غيرها.

و تعد التنمية من المسائل التي تستهوي اهتمام الباحثين والدارسين ليس في مجال الاقتصادي وحسب، بل وحتى علماء السياسة والاجتماع وغيرهم. و قد زاد الاهتمام بقضايا التنمية و دراسة المسائل المتعلقة بها و تحديد العوامل المؤثرة و المتأثرة بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية و ظهور موجة من التحرر و إنهاء الاستعمار في عدة بلدان من إفريقيا واسيا بالتزامن مع ذلك فقد ظهرت إلى الوجود عديد من الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي التي اهتمت بمسألة النمو في البلدان المختلفة.

و سنحاول في هذا الفصل الإلمام بقضايا التنمية، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث سنعرض في الأول منها تعريف مفهوم التنمية، و كذا أهدافها وأبعادها، وكيف يتم قياسها، وأهم الفروقات بين مفهومين كثيرا ما يقع الالتباس بينهما ألا و هما النمو و التنمية. و لعل الخلط بين المفهومين الذي ساد خاصة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي جاء من الاعتقاد السائد أن تحقيق معدلات عالية من النمو سيكون حلا لمشكلة الفقر و يحسن ظروف المعيشة، بما أن العامل الحاسم في النمو هو عامل تراكم رأس المال أو أكثر تحديدًا معدل الاستثمار.

أما نظريات التنمية الاقتصادية فتم إدراجها في المبحث الثاني، يمكن القول أن نظريات النمو ركزت على العلاقة بين الاستثمار و الادخار و بالتالي فهي تتناول مسألة النمو الاقتصادي للدولة المتقدمة. أما نظريات التنمية فركزت على التراكم الرأسمالي و الزيادة السكانية و تكييفهما معا وهي تتوجه لدراسة ظروف التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. و يمكن أن نذكر أن أهم النظريات المتعلقة التنمية نظرية مراحل النمو لروستو ،نظرية التحولات الهيكلية ارثر لويس، نظرية الحاجات الأساسية،نظرية التبعية للنظام العالمي، نظرية الدفعة القوية، النظرية الكلاسيكية الجديدة، على أن نتطرق إلى دور الدولة في تحقيق التنمية في المبحث الثالث والأخير، من خلال استعراض تجارب بعض الدول التي كان

للدولة دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. إن دور الدولة و وجودها كان مرافقا لتطور الدول المتقدمة حتى و إن كان على مستوى النظرية الاقتصادية أن الدولة لا ينبغي لها أن تتدخل و لكن سياسات الحماية الاجتماعية كانت دائما موجودة و كذلك السياسات الحمائية فقد كانت الدول دائما تحمي صناعاتها الناشئة و قد تم اختيار نموذجين من الدول المتقدمة، و نموذجين من الدول الناشئة.حيث تم الحديث عن التجربة اليابانية وكيف ساهمت الدولة عن طريق الخطط الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة والتي كان الهدف منها رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية ورفاهية المواطنين حيث كانت سياسة التصنيع اليابانية مماثلة للتخطيط الاقتصادي الاشتراكي. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فعالم الاتصالات télécommunication ارتكز في بدايته على دعم الدولة من خلال إنشاء اول خط تلغراف ligne télégraphique بين واشطن وبالتيمور. كما يعود الفضل في القفزة المحققة في الميدان الفلاحي إلى برنامج البحوث والإرشاد المنفذ بمساعدة الحكومة الفدرالية وهو برنامج تم إنشاؤه بموجب قانون Justin Morrill. (1810-1898) .

و كمثال على الدول الناشئة تم اختيار التجربة الماليزية، التي عرفت إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة (1990-1971) NEP New Economic Policy. التي تعتبر استراتيجية للتنمية على المدى الطويل وكان أول مخطط خماسي 1975-1971 فالتخطيط في ماليزيا هو أداة للسياسة الاقتصادية وتضمن NEP أربعة قطاعات رئيسية تعتبر مجالات لتدخل الدولة و هي أولا سياسات الزراعة والصيد و الغابات. ثانيا الصناعة التحويلية ،المناجم والبناء. ثالثا تحسين الحياة الحضرية والريفية. رابعا السياسات التعليمية.أما النموذج الرابع فكان البرازيل،التي تعد تجربة البرازيل من التجارب الرائدة في العالم فقد استطاع الاقتصاد البرازيلي أن يقفز في فترة وجيزة إلى المرتبة السادسة عالميا متجاوزا سنة 2013 الاقتصاد البريطاني.و بفضل البرامج التي أطلقها الرئيس Lula da Silva عرف البلد تحقيق معدلات نمو عالية،وانخفضت معدلات الفقر ،وارتفع المستوى المعيشي للسكان.

1. مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذه المبحث إلى دراسة المسائل المتعلقة بالتنمية من خلال التعريف بالتنمية، ومؤشرات قياسها وتوضيح مختلف أبعادها، إضافة إلى بيان الفرق بين النمو والتنمية.

1-1 تعريف التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية: من أجل فهم أفضل لهذا المصطلح و تطوره سيتعين علينا البحث في تاريخه. رغم أن مصطلح التنمية لم يرد ذكره في قاموس العلوم الاقتصادية بالفرنسية لسنتي 1956 و 1958 إلا أن François Perroux استعمل هذا المصطلح في كتابه "التعايش الهادئ Peaceful Coexistence" سنة 1958 و كذلك عنون به الفصل الثالث من كتابه "اقتصاد القرن العشرون" The Economy Of XX Century" سنة 1961. كما ظهر هذا المصطلح سنة 1908 خلال الترجمة الفرنسية لكتاب Gustav von Schmoller (1838-1917) "مبادئ الاقتصاد السياسي" في الفصل الختامي المجلد الخامس بعنوان "نظرية التنمية الاقتصادية". أما في الجانب الانجلوسكسوني فقد جاء مصطلح التنمية في ترجمة كتاب Joseph Schumpeter سنة 1934 "نظرية التنمية الاقتصادية" The Theory of Economic Development من الألمانية إلى الإنجليزية في حين جاء في الترجمة الفرنسية المنشورة سنة 1935 مصطلح التطور الاقتصادي. وتجدر الإشارة أنه تم استخدام مصطلح التنمية في بريطانيا سنة 1909 عندما استحدث البرلمان البريطاني لجنة لترقية التنمية الاقتصادية للمملكة العظمى تمت تسميتها لجنة التنمية Development commision و بعدها بالتدريج عرفت المعاجم الانجليزية هذا المصطلح [86].

و من التعريفات التي أعطيت للتنمية تعريف Michael Todaro بأن: " التنمية تعني قدرة الاقتصاد القومي -والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة -على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5% و 7 % و أكثر من ذلك.[87]

و جاء في تعريف الأمم المتحدة لعام 1956 أن التنمية هي: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها على الاندماج في حياة

[86] Cambridge dictionary 2017 :Economic development is the process in witch an economy grows or changes and becomes more advanced، especially when both economic and social conditions are improved

[87] مايكل تودارو: التنمية الاقتصادية ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمد دار المريخ الرياض 2006 ص 50-51

الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع و يتفق كل من Gerald M. Meier (1928-2003) و Richard Baldwin على أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة. ويضيف Richard Baldwin على ذلك أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو لقطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى.

إذن فالتعريفات التي شاعت بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية الستينيات غلبت عليها النظرة الاقتصادية فكانت أقرب إلى النمو الاقتصادي السريع منها إلى المفهوم الحالي للتنمية. ولكنه خلال فترة الخمسينات و الستينات عرفت البلدان النامية تحقيق معدلات نمو تقترب من المعدل المرجو (حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية 6%). و مع ذلك لم تختلف مظاهر الفقر والأمية والمرض. و توسعت الهوة بين الطبقات الاجتماعية. و من هنا تغير مفهوم التنمية حيث عبر عن ذلك Serge Latouche (1940) بما اسماه انفجار المفهوم The Concept Explosion. وتم الانتقال إلى مفهوم جديد للتنمية بعيدا عن غلبة النظرة الاقتصادية مع بداية التفريق والتمييز بين مصطلحي النمو و التنمية و من بين المفكرين الاقتصاديين الذين أخذوا هذا التوجه François Perroux الذي يرى أن النمو هو الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية أو عدة فترات زمنية طويلة (كل واحدة من هذه الفترات تتألف من عدة دورات شبه أصلية) لمؤشر القياس بالنسبة لأمة ما الناتج الإجمالي الصافي، فالمعنى الحقيقي ليس الارتفاع في الناتج الحقيقي للفرد. أما التنمية فعرفها بأنها مزيج من التغيرات الفكرية والاجتماعية لساكنة ما تجعلها قادرة على رفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل تراكمي ومستدام.

وذكر Celso Furtado (1920-2004) أن هناك ثلاثة أبعاد للتنمية وهي زيادة كفاءة النظام الاجتماعي للإنتاج تلبية للرغبات والحاجات الأساسية وكذا تحقيق الأهداف التي تطمح إليها الجماعات المهيمنة في المجتمع والتي تتنافس في استخدام الموارد النادرة.

ومع مرور الوقت اتخذ مفهوم التنمية في الاتساع ليتخذ أبعادا أخرى اجتماعية،سياسية،ثقافية وبيئية فقد أشار البنك الدولي في تقرير التنمية الدولية لسنة 1991 أن التحدّي الأساسي للتنمية يتمثل في تحسين جودة الحياة وخاصة في الدول الفقيرة ولا تتضمن فقط تحسن في مستوى الدخل وإنّما تتعدّى ذلك لتشمل تحسن مستوى التعليم و الصحة و التغذية إلى جانب المحافظة على بيئة نقية و تحقيق المساواة بين الأفراد في إتاحة كافة الفرص بما فيها توسيع الحريات وتعزيز القدرات.

وقدّم الاقتصادي الهندي Amartya Sen (1933) الذي حاز جائزة نوبل للاقتصاد لسنة 1997 مفهوما جديدا للتنمية، من خلال نظرته إلى التنمية كعملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. وفي عام 1992 وبعد قمة الأرض التي احتضنتها العاصمة البرازيلية **Rio de Janeiro** برز إلى وجود مفهوم جديد انها التنمية المستدامة. أما المفهوم

الشامل للتنمية فلقد أقره البنك العالمي في عام 1996 وذلك من خلال مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية. و تعتبر كطرح جديد لمفهوم التنمية و مؤشراتها، و يتكامل في هذا الإطار الجانب الاقتصادي و المالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي و البشري، و يمكن تلخيص المفهوم الجديد كالآتي : إعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الأفاق أمامهم؛ تسعى التنمية إلى تخفيض المعاناة من المرض والفقر و تحسين نوعية الحياة؛ -التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات تحكم عالية[88].

أما التعريف الذي اقترحه p. Montiel من اليونسكو فهو أن التنمية لم تعد تعتبر مجرد سباق للحاق بالركب الاقتصادي بالنسبة للدول الأكثر ثراءً، وهو مفهوم ساد حتى الماضي القريب، ولكن باعتباره زيادة إمكانات المجتمعات النامية بالإضافة إلى اشتراط التوزيع العادل للثروة على الصعيدين الوطني والدولي. من خلال هذا العمل المزدوج، في الواقع، فإن التنمية المتكاملة ستؤدي إلى الحق في التعبير عن قيم الحضارات النابعة من التاريخ والحالات الاجتماعية المحددة للمجتمعات الناشئة. وبدون رفض المساهمات الخصبة من المجالات الثقافية الأخرى والأشكال المعيّنة من الأصالة، أصبحت الآن عوامل للتنمية.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التنمية تتميز بكونها عملية مقصودة ومخططة، وهي عملية داخلية ذاتية أي أن مقوماتها موجودة في داخل كيان الدولة، و أن العوامل الخارجية لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية. و تتسم بالديناميكية والاستمرار و تعتبر ضرورية لكل المجتمعات حتى المتقدمة منها، و تحتاج مشاركة جميع الأطراف.

2-1 مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

بعد سرد تطور مفهوم التنمية انطلاقا من الإطار الضيق (المفهوم الاقتصادي) إلى المفهوم الموسع فإن لابدّ لنا من ذكر المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس عملية التنمية وقد عرفت هذه المؤشرات هي الأخرى تطورا متزامنا مع تطور مفهوم التنمية. في الواقع ، فإن النقاش حول تكوين وأهمية مؤشرات قياس التنمية هو أكثر أهمية من أي وقت مضى. تعكس حيوية هذا النقاش تجديد نظريات التنمية والرغبة في دمج أبعادها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والمؤشر عبارة عن متغير كمّي يستخدم للتعبير عن وضع أو حالة معينة و يكون إما بقيمة مطلقة أو نسبية أو معدل.و هناك العديد من المؤشرات ، أشهرها:

[88] – شرارة فيصل:انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث,أطروحة دكتوراه,جامعة مستغانم,2018,ص54.

- الناتج المحلي الإجمالي للفرد.GDP per capita.
- مؤشر التنمية البشرية للتنمية البشرية..IDH
- المؤشر الجنساني للتنمية البشرية[89]GDI.
- مؤشر مشاركة المرأة.IPF
- مؤشر الفقر البشري IPH .

1-2-1 -المؤشرات الاقتصادية:

وهي تلك المؤشرات التي تعكس خصائص الاقتصاد ومستوى الكفاءة في الأداء الاقتصادي وهي مجموعة من المؤشرات منها:

1.1.2.1 الناتج المحلي الإجماليGDP :

كانت التنمية تعتبر زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث أن الدولة التي تحقق معدلات نمو موجبة لعدة سنوات متتالية تعتبر دولة يحقق اقتصادها الوطني.مستوى من التنمية.وقد شاب هذا المؤشر عدة نقائص منها أن المقارنة بين الدول تختلف لاختلاف عدد السكان فتم اللجوء إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليGDP per capita .

2.1.2.1 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجماليGDP per capita

وهو عبارة عن حاصل قسمته الناتج المحلي الإجمالي على عدد سكان ذلك البلد. وارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يكون عندما يزيد معدل الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يفوق معدل الزيادة في عدد السكان

2-2-1 المؤشرات الاجتماعية:

في ستينيات القرن الماضي وبعد قصور المؤشرات الاقتصادية تم اللجوء إلى المؤشرات الاجتماعية والتي ضمت الكثير من العوامل غير أنها هي كذلك تفتقر للدقة فهي تقريبية ومن أهمها:

1-2-2-1 المعايير الصحية:

وهي تختص بكل ماله علاقة بصحة الإنسان و نجد فيها:

---

[89] يستخدم هذا الدليل متغيرات دليل التنمية البشرية نفسها (HDI) Human Development Index ولكن الاختلاف إن GDI يعدل متوسط الإنجاز Adjust the average Achievement في العمر المتوقع Life Expectancy والحصول على التعليم Educational Attainment والدخل Income طبقا لعدم التكافؤ بين الرجال والنساء.

-عدد الوفيات .

-معدل الوفيات للنساء أثناء فترة الحمل .

-معدل العمر المتوقع عند الولادة.

- عدد الأسرة و عدد الأطباء لكل 1000 أو 10000 ألاف نسمة.

1-2-2-2 معايير العملية التعليمية و منها:

-نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية .

-متوسط السنوات الدراسية .

- معدل التسرب المدرسي .

- نسبة الأمية .

-عدد المعلمين لكل 1000 أو 10000 تلميذ

- معدل حجم الإنفاق على التعليم

1-2-2-3 معايير الغذاء:

و هي تلك المتعلقة بمسائل سوء التغذية و الأمن الغذائي وأشار إلى ذلك Amartya Kumar Sen الجوع بالنسبة له ليس نتيجة ندرة الغذاء بل نتيجة ندرة وسائل الحصول عليه. و قد كتب أيضا Jean Dries و Amartya Sen "الجوع هو وحش برؤوس متعددة ".

كما جاء في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة United Nations Development Programme (UNDP) إن سوء التغذية قد يخلف أضرار صحية لا يمكن الشفاء، منها مثل كف البصر بسبب نقص الفيتامين (أ). و قلة النمو الجسدي بسبب نقص في البروتين .

و يتم التعبير عن سوء التغذية بمؤثرات منها :

-مؤشر انتشار سوء التغذية (عدد الأشخاص اللذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الطاقة).

-مؤشر شدة الحرمان من الغذاء (نقص في السعرات الحرارية) .

1-2-2-4 معايير نوعية الحياة و مستوى المعيشة:

مؤشر جودة الحياة المادية (PQLI): The physical quality of life index

يعرف مؤشر جودة الحياة المادية (PQLI) على أنه مقياس جودة الحياة أو الرفاهية في بلد ما. القيمة هي متوسط ثلاث إحصاءات: معدل معرفة القراءة والكتابة الأساسي ، ووفيات الأطفال ، ومتوسط العمر المتوقع في سن واحد. يتم ترجيح جميع هذه الإحصائيات بالتساوي على مقياس من 0 إلى 100. يمكن تقديم مؤشرات جودة الحياة حسب البلد أو الولاية أو المدينة. يوفر الفهرس نظرة شاملة على الصحة ومحو الأمية في بلد أو ولاية أو مدينة ويمكن استخدامه لتحديد مجالات المؤشر التي ينبغي تحسينها. يمكن أن يساعد أيضًا في قياس نجاح التحسينات الموجودة بالفعل.مؤشر جودة الحياة المادية (PQLI) هو مؤشر لقياس نوعية الحياة ثم تطويره من قبل Morris David Morris (1921-2011)لصالح مجلس التنمية لما وراء البحار[90].

1-2-2-5دليل التنمية البشرية:

وهو دليل[91] عام قام بصياغته البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1990 ويتركب من ثلاثة أبعاد، الصحة وذلك من خلال معدل العمر المتوقع أو أمل الحياة.و التعليم و يندرج تحته معدلين الأول هو نية إكمال كافة مراحل الدراسة (بوزن نسبي يقدر ب ⅓) و الثاني هو نسبة الأمية (بوزن نسبي ⅔).والبعد الثالث هو مستوى المعيشة ويتم من خلال حساب متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

وقد أدخلت على هذا الدليل تعديلات كثيرة وابتداء من عام 2010 في تقرير التنمية البشرية نجد أربع أدلة مركبة هي دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة ودليل الفوارق بين الجنسين ودليل الفقر المتعدد الأبعاد وأضيف إليهم بعد ذلك دليل التنمية حسب الجنس سنة[92].

2.أبعاد التنمية:

باعتبار عملية التنمية هي عملية متعددة الأبعاد فقد جاء في الفقرة الأولى من المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية ما نصه:" الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها

[90] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية 2010 ص .36

[91] يمكن أن نميز بين الدليل و المؤشر من خلال أن المؤشر هو وصف حالة معينة أما الدليل فهو جمع لعدد من المؤشرات بطريقة احصائية.

[92] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي,تقرير التنمية البشرية,المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر2014,ص155و161.

أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما"[93]. من الواضح جدا أن هذه الفقرة بينت أبعاد التنمية والتي أضحت في مواثيق حقوق الإنسان وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

2-1البعد الاقتصادي:

يعتبر البعد الاقتصادي أساس العملية التنموية فهو يهدف إلى رفع معدل النمو وتحسين مستوى الدخل والانتقال بالدولة من التخلف والتبعية إلى مستوى التقدم، ويعد البعد الاقتصادي قاطرة الأبعاد الأخرى. ويرتكز على الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع القرار والتي تهدف إلى إحداث التغيرات الكمية والنوعية اللازمة في الاقتصاد، ما يسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة.

2-2 البعد الاجتماعي:

إن عملية التنمية جوهرها الإنسان وبالتالي فإن توفير العيش اللائق لكل فرد من أفراد المجتمع هو ما ينبغي أن تعمل على تحقيقه الدولة. و قد أصبحت الدول تسعى لتأمين الحاجات الأساسية لمواطنيها من خلال تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم، الصحة، الأمن....وغيرها من الخدمات. ويتداخل البعد الاجتماعي للتنمية مع البعد الاقتصادي فبعض الظواهر كالفقر مثلا هي ظواهر اقتصادية المنشأ اجتماعية المظهر. و لأهمية البعد الاجتماعي فقد نال اهتماما كبيرا من الأكاديميات[94]، الهيئات والمؤسسات الدولية حيث صرح Jim Yong **Kim** رئيس البنك الدولي سنة 2013 بما يلي : "نحن في لحظة ميمونة في التاريخ، حيث تتقارب النجاحات التي تحققت في العقود الماضية والتوقعات الاقتصادية المواتية بشكل متزايد لإعطاء البلدان النامية فرصة - لأول مرة على الإطلاق - لوضع حد للفقر المدقع خلال جيل ... لخلق عالم لأطفالنا يتم تعريف ليس من خلال عدم المساواة الصارخة و لكن عن طريق ارتفاع الفرص. عالم مستدام حيث يمكن لجميع الأسر الحصول على الطاقة النظيفة. عالم حيث كل شخص لديه ما يكفي لتناول الطعام. عالم لا يموت فيه أحد من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. عالم خال من الفقر."

2-3البعد السياسي:

التنمية السياسية حسب Alfred Diamant (1917-2012) هي تلك العملية التي يمكن للنسق السياسي من خلالها أن يحرز مقدرة متزايدة على دعم أنماط جديدة من الأهداف والمتطلبات...فضلا على أنها تتمثل في خلق أنواع

[93] شرارة فيصل:انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث,أطروحة دكتوراه,جامعة مستغانم,2018,ص60.

[94] – مثال ذلك منح جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2019 لثلاثة علماء نظير أبحاثهم حول مشكلة الفقر.

جديدة من النظم الاجتماعية والسياسية.[95] ويشير Manfred Halpern (1924-2001) إلى أن عملية التنمية السياسية هي خلق ودعم واستيعاب التغيير المستمر[96]. كما عرف البنك الدولي الحوكمة الرشيدة Good Governance بقدرة الدولة على إيجاد نظام حكم رشيد يتيح للجميع المشاركة في عملية التنمية.

2-4البعد الثقافي:

يرى Samuel Huntington (1927-2008) أن الثقافة متغير رئيسي لتحقيق التنمية. كما أكد أيضا Michael Eugene Porter (1947) في دراسة له سنة 2000 على أهمية الثقافة وجعلها شرطا أساسيا للتنمية وأدرج مفهوم الثقافة الاقتصادية الدولية.[97] ولنجاح العملية التنموية لا بد أن يتوفر عند الأفراد قدر من العلم و الثقافة خاصة في عالم أصبح مبنيا على اقتصاد المعرفة.و هذا من أجل المساهمة الفعالة في هذه عملية التنمية.

2-5البعد البشري:

مع تطور مفهوم التنمية أصبح الإنسان هو محور العملية التنموية حيث جاء في نص المادة الثانية من إعلان الحق في التنمية ما يلي:" الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية و ينبغي أن يكون المشارك النشط في التنمية و المستفيد منها." [98]و أوضح Amartya Sen أن التنمية هي توسيع الخيارات للأفراد، وتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فكرة التنمية البشرية، وفي هذا الشأن،و بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة تم وضع مؤشر لقياس مستوى التنمية البشرية HDI عام 1990، وبإشراف من وزير المالية الباكستاني الأسبق محبوب الحق (1934-1988) mahbub ul haq بصفته مستشارا خاصا لمدير البرنامج آنذاك.

2-6 البعد البيئي:

تزايد الإهتمام بمسائل البيئة وكيفية المحافظة عليها و حمايتها من التلوث في العقود الأخيرة، و ظهر هذت الاهتمام بشكل واضح في قمة الأرض بريود دي جانيرو سنة 1992 في البرازيل ومع الاهتمام بالجانب البيئي توسع مفهوم

95 - عقون محسن.ماهية التنمية وأبعادها,مجلة الحقيقة,العدد الأول,جامعة أدرار,2002,ص238

96 - عقون محسن. ماهية التنمية وأبعادها,مجلة الحقيقة مرجع سابق,ص 239

97 - عويسي أمين.النظام الاقتصادي و الثقافة الاجتماعية (العلاقة و الإفرازات),دار إحياء للنشر الرقمي,2014 ص398-399.

98 - المادة 2 من إعلان الحق في التنمية لعام 1986.

التنمية إلى ما تم تسميته التنمية المستدامة Sustainable Development التي عرفها تقرير Bruntland [99] (1987) بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة[100].

أما تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة فعرف التنمية المستدامة بأنها عملية صياغة السياسات الاقتصادية والضريبية والتجارية والزراعية والطاقوية والصناعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا[101].ولكن رغم الاهتمام الذي يحظى به موضوع البيئة والتأكيد على أن التنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تكون على حساب البيئة إلا أن التحديات البيئية لا تزال حاضرة، مما أدى إلى بروز حركات احتجاجية في الكثير من دول العالم خاصة مع التغيرات المناخية.

3. الفرق بين النمو والتنمية

في كثير من الأحيان يتم الخلط بين مفهومي النموGrowth والتنمية Development وهما في الحقيقة مفهومان متقاربان ومتداخلان فالنمو الاقتصادي Economic Growth هو أحد المؤشرات الاقتصادية " وهو يعبر عن الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة داخل اقتصاد معين ويتم قياس النمو الاقتصادي باستعمال نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما التنمية الاقتصادية Economic Development فهي أوسع من حيث المدلول فهي عملية متعددة الأبعاد تشمل إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر في مجتمع ما.

و لعل الخلط بين مفهوم النمو و التنمية الذي ساد خاصة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي جاء من الاعتقاد السائد أن تحقيق معدلات عالية من النمو سيكون حلا لمشكلة الفقر ويحسن ظروف المعيشة. و بما أن العامل الحاسم في النمو هو عامل تراكم رأس المال أو أكثر تحديدًا معدل الاستثمار.فإن تمويل الاقتصادات النامية يوجه لتعويض النقص في الإدخار الداخلي. و نظرا للتعقيد الذي تتسم به هذه الظاهرة فقد تعددت التعاريف والمفاهيم في إطار التطور التاريخي للمفهوم، فالنمو والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية الشاملة وأخيرا التنمية

99- نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Bruntland باعتبارها أول من أستخدم مصطلح التنمية المستدامة.

100 -Corinne Gendron.Le développement durable comme compromis, Publications de l'université, Québec, 2006, p 166.

101 - تقرير التنمية البشرية لعام 1992.

المستدامة تعبر في مجملها عن تغيير مفاهيم من خلال تغيير الظروف والوقائع فقد ساد في فترة بعد الحرب العالمية الثانية خاصة الستينات والسبعينات انقسام فكري بين معسكري الرأسمالية والاشتراكية ما جعل عملية التنمية مرتبطة بالجانب الاقتصادي لانشغال الدول النامية بتحقيق مستوى من التنمية والتقدم يجعلها في مصاف دول العالم الأول.

و يمكن القول أن مفهوم التنمية الاقتصادية Economic Development قد تجاوز مفهوم النمو الاقتصادي Economic Growth واحتواه في آن واحد ففي الوقت الذي يقتصر فيه مفهوم النمو الاقتصادي على قياس ما هو متحقق ومنجز عبر مؤشرات النمو، يتجاوز مفهوم التنمية الاقتصادية هذه الوضعية ليعبر عن التغيرات الجوهرية النشطة والمؤثرة في بنية الاقتصاد نفسه[102]. وسادت فكرة فحواها وجود فجوة بين عالمين عالم متقدم وعالم متخلف وعلى العالم المتخلف أن يتخطي تلك الفجوة للوصول إلى العالم المتقدم ، ومع إخفاق جهود التنمية كان لزاما إعادة النظر في متطلبات التنمية وتصحيح الكثير من المفاهيم المستمدة من الفكر الغربي الليبرالي وأثمرت التجارب التي عرفتها البلدان النامية إعادة بناء مفهوم جديد للتنمية خاصة بعد تجربة النمور الأسيوية حيث أصبح الاستثمار في الإنسان محور عملية التنمية يعيش منها الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة والهدف الأساسي للتنمية هو توفير بيئة يعيش فيها الإنسان حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع.

و منه فإنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون نمو. غير أنه يمكن أن يكون هناك نمو دون وجود للتنمية. و ذهب البعض في التفرقة بين المفهومين إلى القول بأن التنمية تختص بالدول النامية في حين أن النمو يختص بالدول المتقدمة و لكن مع تطور مفهوم التنمية يمكننا ملاحظة أن جميع الدول أصبحت معنية خاصة مع اعتماد مفهوم التنمية المستدامة الذي يرتكز على ثلاثة أبعاد، البعد الاقتصادي والبعد الإنساني والبعد البيئي فقضايا البيئة أصبحت تشغل تفكير الجميع.[103]

---

[102] على أسعد وطفة : من النمو الاقتصادي إلى التنمية المستدامة مسارات الاحتواء والتجاوز مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث أفريل2019 ص 12.

[103] ففي قمة الأمم المتحدة من أجل المناخ يوم 23 سبتمبر 2019 وبعد أيام من خروج الملايين من التلاميذ في شوارع كبرى المدن العالمية للاحتجاج على التغيرات المناخية ، قامت الناشطة السويدية غريتا توبيرغ بإلقاء خطاب جاء فيه " لقد سرقتم أحلامي وطفولتي بكلماتكم الجوفاء ومع ذلك أنا من المحظوظين الناس يعانون ، الناس يموتون ، النظام البيئي ينهار و كل ما يهمكم هو المال و تحقيق نمو اقتصادي مستدام كيف تجرؤون ؟؟؟

4 نظريات التنمية الاقتصادية

عند الحديث عن نظريات التنمية الاقتصادية و لأن مفهوما التنمية و النمو كانا في بداية الأمر مرتبطين ثم ما لبثا أن تمايزا فإنه يمكن القول أن نظريات النمو تركز على العلاقة بين الاستثمار و الادخار و بالتالي فهي تتناول مسألة النمو الاقتصادي للدولة المتقدمة. أما نظريات التنمية فركزت على التراكم الرأسمالي و الزيادة السكانية و تكييفهما معا وهي تتوجه لدراسة ظروف التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. و يمكن أن نذكر أن أهم النظريات المتعلقة بالنمو و التنمية تتمثل في:

-نظرية مراحل النمو لروستو

--نظرية التحولات الهيكلية ارثر لويس

- نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث)

- نظرية التبعية للنظام العالمي

-نظرية الدفعة القوية

-النظرية الكلاسيكية الجديدة

1-4 نظرية مراحل النمو Walt Whitman Rostow 1960:

نظرية مراحل النمو أو الإقلاع وهي نظرية وضعها الاقتصادي **walt whitman rostow** (1916-2003) في كتابه "النمو الاقتصادي" 1960 كرد على النظرة الماركسية للتنمية و تسمى أيضا هذه بنظرية التقارب حيث وضع روستو مراحل النمو التي تمر بها الدول أو المجتمعات في سيرها نحو طريق التطور و يمكن تطبيقها على جميع الدول أو المجتمعات و هذه المراحل الخمسة هي:

1-1-4-مرحلة المجتمع التقليدي: The traditionl society

و هي المرحلة التي تتسم بكون المجتمع في حالة تخلف كبير، و يتميز أيضا هذا المجتمع التقليدي باعتماده على الزراعة التقليدية منخفضة الانتاجية لعدم وجود وسائل و أساليب انتاج متطورة، كما يتحكم ملاّك الأراضي في دواليب السلطة .

2-1-4مرحلة التهيؤ للإقلاع: The perequistes for take-off

هذه المرحلة الثانية تعكس واقع الدول التي في مرحلة الانتقال أو التحول من المرحلة البدائية إلى مرحلة النمو. و في هذه المرحلة يتم ظهور بعض الصناعات و انتشار التعلم على نطاق أوسع، و بداية الاعتماد على الأساليب التكنولوجية و ظهور البنوك و المؤسسات المالية.

3-1-4 مرحلة الانطلاق: The take-off period

و هي مرحلة حاسمة في عملية النمو و تعتبر الأهم و فيها تتوزع القوى العاملة في الاقتصاد على عدة قطاعات يرى روستو أن هذه المرحلة قد تشهد نموا سريعا لأحدث الصناعات الرائدة كما يعرف قطاع الزراعة عملية التحديث.و ليس العامل التكنولوجي المحفز الوحيد للانطلاق. و إنما ظهور مجموعة سياسية قوية هدفها الأساسي تطوير الاقتصاد الوطني وتدوم هذه المرحلة ما بين عشرين و ثلاثين عاما و ينتقل بعدها المجتمع إلى المرحلة التالية.

4-1-4 مرحلة النضج: Move towards maturity

وهي المرحلة الرابعة و تكون فيها الدولة قد بلغت مستوى الدول المتقدمة حيث تزدهر الصناعات و يرتفع مستوى الصادرات من الإنتاج الصناعي و من أهم ميزات هذه المرحلة و التي حددها روستو :

-التحول السكاني من الريف إلى الحضر و تحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة .

- ارتفاع نسبة الفنيين و العمال ذوي المهارة المرتفعة.

- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات و الرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين .

- النظر إلى الدولة في ضل سيادة درجة من الرفاهية المادية و كذا الفردية على أنها المسئولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي و الاقتصادي للمواطنين.

5-1-4مرحلة الاستهلاك الوفير: High mass consumption

يتجه المجتمع في هذه المرحلة نحو الاستهلاك الواسع للسلع والخدمات ونتيجة لارتفاع دخل الأفراد فانهم يتجاوزون مرحلة الحاجات الأساسية أو الضرورية من أكل ولباس و مسكن و يتطلعون نحو الكماليات فيتوجه الاهتمام إلى إنتاج السلع الفاخرة و استهلاك السيارات الفخمة [104] .

نقد النظرية:

[104] عبلة عبد الحميد التنمية و التخطيط الاقتصادي نظريات النمو و التنمية الاقتصادية دون سنة.ص 40

عرفت المراحل ل**Walt Whitman Rostow** صدى واسعا لدى المفكرين حيث قال Gilbert Rist (1938-2023) لم يتوقف حديث**Rostow** عن تغذية أمال و كذلك أوهام قادة أو زعماء الشمال كما الجنوب و تركت أثرا واضحا في الفكر الاقتصادي غير أنها واجهت عدة انتقادات منها عدم القدرة على إثبات هذه المراحل تاريخيا و كذا إمكانية تطبيقها على الدول النامية فهذه النظرية تنظر إلى التنمية على أساس أنها عملية تطور نحو نهاية هي الاستهلاك الوفير كما أنها ترى أن هناك نموذجا موحدا للتنمية يفترض مرور جميع الدول على نفس هذه الخطوات للوصول إلى التنمية. وكأن كل هذه البلدان لها لنفس المشاكل،وتعاني من نفس المعوقات، و يؤكد Gilbert Rist على أنه " من خلال التأثير الاجتماعي، يتخيل المؤرخ الاقتصادي(في هذه الحالة **Rostow**) أن جميع المجتمعات تتصرف بنفس الطريقة وتغذي نفس الرغبات".

2-4نماذج التغيير الهيكلي:

نظرية التغيير الهيكلي تركز من خلال نماذجها المختلفة على الصيغة أو الكيفية التي تحول بها الاقتصاديات النامية هياكلها الاقتصادية من التركيز الكبير على القطاع الزراعي إلى المزيد من التوسع في القطاعين الصناعي و الخدمي وهي توظف الأدوات و تخصيص الموارد النظرية و الاقتصاد القياسي الحديث لتصنف كيف تحدث هذه العملية و هناك مثالين شهيرين لنماذج التغيير الهيكلي هما:

1- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لارثر لويس

2-انماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا د هوليس تشنري .

بالنسبة إلى نظرية William Arthur Lewis (1915-1991) فإنه يرى أن الاستثمار هو عجلة التنمية و أن ذلك يتم باستثمار أرباح الرأسماليين. ويرى Lewis أنّ الدول النامية تتميز بوجود قطاعين الأول قطاع زراعي تقليدي، والثاني قطاع صناعي حديث. وقد سميت نظرية Lewis بالنموذج المزدوج. ونظرا لوجود فائض في العمالة في القطاع الزراعي المتميز بضعف الإنتاجية، فإن Lewis يرى أنه بالإمكان تحويل هؤلاء العمال إلى القطاع الحديث ما من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاعين الزراعي والصناعي على حد سواء.

النموذج الأساسي أحد النماذج المبكرة للنظرية المبكرة التي ركزت على التحول الهيكلي لاقتصاد الكفاف في المقام الأول هو النموذج الذي صاغه الحائز على جائزة نوبل William Arthur Lewis في منتصف الخمسينيات ، وقام جون فاي John C. H. Fei وGustav Ranis (1929-2013)، بتعديله وإضفاء طابع رسمي عليه لاحقًا وتمديده. أصبح نموذج William Arthur Lewis المكون من قطاعين النظرية العامة لعملية التنمية في الدول النامية التي لديها فائض من العمالة خلال معظم الستينيات وأوائل السبعينيات، ولا يزال يتم تطبيقه في بعض الأحيان، وخاصة لدراسة تجربة النمو الأخيرة

في الصين وأسواق العمل في دول أخرى. في نموذج Lewis، يتكون الاقتصاد المتخلف من قطاعين: قطاع كفاف تقليدي، مكتظ بالسكان، ريفي يتميز بانعدام إنتاجية هامشية للعمالة - وهو الوضع الذي يسمح Lewis بتصنيف هذا على أنه فائض في اليد العاملة، بمعنى أنه يمكن سحبه من القطاع التقليدي. القطاع الزراعي دون أي خسارة في الإنتاج - وقطاع صناعي حضري حديث عالي الإنتاجية يتم فيه تحويل العمالة من قطاع الكفاف تدريجياً. ينصب التركيز الأساسي لهذا النموذج على كل من عملية نقل العمالة و نمو الإنتاج والعمالة في القطاع الحديث (يمكن أن يشمل القطاع الحديث الزراعة الحديثة). يتم تحقيق كل من نقل العمالة و نمو العمالة في القطاع الحديث من خلال التوسع في الإنتاج في هذا القطاع. يتم تحديد سرعة حدوث هذا التوسع من خلال معدل الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الحديث. مثل هذا الاستثمار أصبح ممكنا بفضل زيادة أرباح القطاع الحديث على الأجور على افتراض أن الرأسماليين يعيدون استثمار كل أرباحهم. أخيرًا، افترض Lewis أن مستوى الأجور في القطاع الصناعي الحضري كان ثابت، يتم تحديده كعلاوة معينة على متوسط مستوى معيشة ثابت للأجور في القطاع الزراعي التقليدي. في الأجر الحضري الثابت، يعتبر منحنى العرض للعمالة الريفية للقطاع الحديث مرنًا تمامًا[105].

نقد النظرية:

على الرغم من أن نموذج Lewis لتطوير القطاعين بسيط و يعكس تقريبا التجربة التاريخية للنمو الاقتصادي في الغرب، إلا أنه تعرض لانتقادات أهمها أن افتراضاته الرئيسية لا تتناسب مع الحقائق المؤسسية والاقتصادية لمعظم البلدان النامية المعاصرة. افترض Lewis في نموذجه ضمنيا وجود تناسب طردي بين انتقال العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي مع معدل تراكم رأسمال في هذا القطاع أي كلما زاد تراكم رأس المال زاد نمو القطاع الصناعي وبالتالي زاد الطلب على العمالة لكن في الواقع أن الرأسمالي قد يعيد استثمار الفوائض في اقتناء تكنولوجيا وأجهزة حديثة لا تتطلب الكثير من عنصر العمل و أحيانا أخرى يتم استثمار الفائض خارج الدولة لأسباب سياسية أو اقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع الصناعي يحتاج في المقام الأول إلى العمالة الماهرة. و هو ما لا يتوفر في عمالة القطاع التقليدي التي عادة ما تفتقر إلى المهارات المطلوبة.

[105] Michael P.Todaro and Stephen C. Smith: Economic Development, twelfth edition,pearson,p124-125.

ومن بين فرضيات نموذج Lewis هو فكرة وجود فائض في اليد العاملة في المناطق الريفية مع وجود العمالة الكاملة في المناطق الحضرية. تشير معظم الأبحاث المعاصرة إلى قلة العمالة الفائضة في المناطق الريفية. صحيح أن هناك استثناءات موسمية وجغرافية لكل من هذه القاعدة (على سبيل المثال ، على الأقل حتى وقت قريب في أجزاء من الصين وشبه القارة الآسيوية، بعض جزر الكاريبي، ومناطق معزولة في أمريكا اللاتينية حيث ملكية الأراضي غير متكافئة للغاية)، ولكن إلى حد كبير، يتفق خبراء الاقتصاد في التنمية اليوم على أن افتراض Lewis بفائض العمالة الريفية غير صالح بشكل عام. (في كوبا مثلا، عرف إنتاج السكر انخفاضا بعد عام 1959، عندما تم سحب جزء كبير من القوى العاملة من القطاع) ، كما قد يؤدي ارتفاع معدل انتقال العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث إلى انخفاض الإنتاج الزراعي (مثلما حدث في الصين عام 1958 حيث أن التحول الكبير للمزارعين نحو الصناعة يمكن أن يؤدي إلى مجاعة شديدة)[106].

و الفرضية الثالثة محل النقد هي فكرة سوق العمل في القطاع الحديث التنافسي الذي يضمن استمرار وجود أجور حضرية حقيقية ثابتة إلى الحد الذي يتم فيه استنفاد فائض العمالة الريفية. قبل ثمانينيات القرن الماضي، كانت إحدى السمات البارزة لأسواق العمل الحضرية و تحديد الأجور في جميع البلدان النامية تقريبًا ، كان ميل هذه الأجور إلى الارتفاع بشكل كبير بمرور الوقت، سواء من حيث القيمة المطلقة أو بالنسبة إلى متوسط الدخول الريفية ، حتى في ظل وجود مستويات متزايدة من البطالة في القطاع الحديث المفتوح والإنتاجية الهامشية المنخفضة أو صفر في الزراعة. العوامل المؤسسية مثل القدرة على المساومة النقابية، ومقاييس أجور الخدمة المدنية، حيث تميل ممارسات توظيف الشركات متعددة الجنسيات إلى نفي القوى التنافسية في أسواق العمل في القطاع الحديث في البلدان النامية. إلى جانب ذلك يفترض نموذج Lewis انخفاض العائدات في القطاع الصناعي الحديث. ومع ذلك ، هناك الكثير من الأدلة على أن العوائد المتزايدة سائدة في هذا القطاع.

[106] Kederouci Sabah : Les Institutions de l'Etat et le développement économique en Algérie,thése doctorat universite Telemcen 2018-2019

إن نموذج Lewis المكون من قطاعين - على الرغم من أنه يعتبر كصورة مفاهيمية مبكرة لعملية تطوير التفاعل القطاعي والتغيير الهيكلي ووصف لبعض التجارب التاريخية، بما في ذلك بعض التجارب الحديثة مثل الصين- يتطلب تعديلًا كبيرًا في الافتراضات والتحليل ليناسب واقع معظم الدول النامية المعاصرة[107].

3-4نظرية الدفعة القوية: The big push theorie

تستند فكرة نظرية الدفعة القوية التي طرحها Paul Rosenstein-Rodan (1902-1985) إلى فكرة أن التنمية لا يمكنها التغلب على حالة التخلف و الركود الاقتصادي و بالتالي لابد أن تكون على شكل دفعات أو قفزات قوية قادرة على زيادة النمو و يقول في هذا الصدد " إذا سرنا خطوة في طريق النمو فلا يمكن أن نصل إلى نتيجة لأن التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تفوق أثرها الخطوات التدريجية" .

و يفترض Rodan Rosenstein ان لابد من الاعتماد على الصناعة، و لكن من خلال دفعة قوية توظف حجما كبيرا في الاستثمارات الكبيرة، تكون عادة غير قابلة للتجزئة كالبنى التحتية و التي توفر خدمات منخفضة التكاليف تساعد على قيام مشاريع صناعية أخرى التي يقترح Rodanأن تتركز على نطاق واسع في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تتكامل فيما بينها و بالتالي يمكن القول أنه من أجل تطبيق نموذج الدفعة القوية ولابد من:

1- توفر حجم كبير من رؤوس الأموال ولعدم توفرها داخليا يتم اللجوء إلى القروض الخارجية.

2-انشاء الصناعات الخفيفة و الاستهلاكية التي تستقطب عمالة كبيرة

3-تجنب مشاريع الصناعة الثقيلة لتكلفتها العالية.

و يرى انصار هذه النظرية أن الاستثمار الموسع بهذا الشكل يؤدي إلى حدوث زيادة سريعة في الدخل الوطني ما من شأنه رفع الميل الحدي للادخار وبالتالي حجم الادخار ويدفع مسار التنمية[108].

نقد النظرية:

كغيرها من النظريات الأخرى واجهت نظرية الدفعة القوية الكثير من الإنتقادات و التي من بينها :

1- عدم توافر التمويل اللازم لاقامة القاعدة الصناعية لأن الدفعة القوية في البداية تحتاج إلى حجم كبير من رؤوس الاموال.

---

[107] Michael P. Todaro and Stephen C. Smith: Economic Development ,twelfth edition,pearson,p127-129.

[108] جميلة معلم (ص 37) أو جمال حلاوة و علي صالح مدخل الى علم التنمية : دار الشروق 2010 ص 38-39 .

2-تركيز النظرية على القطاع الصناعي دون الزراعي و الذي يعتبر النشاط الغالب في البلدان النامية .

3-التوجه إلى نطاق واسع من الصناعات الاستهلاكية سيفقد الاقتصاد مزايا وقدرات الحجم لصغر الوحدات الانتاجية.

4- قد يدفع زيادة الطلب على السلع و الخدمات إلى ظهور ضغوط تضخمية على اقتصاد البلد الذي طبق الدفعة القوية.

4-4نظرية استراتيجية النمو المتوازن:

انطلاقا من فكرة الدفعة القوية قام Ragnar Nurkse (1907-1959) بصياغة نموذج أخذ تسمية نظرية النمو المتوازن. و تتمحور الفكرة الاساسية حسب Ragnar Nurkse حول الحلقة المفرغة للفقر، التي يجب كسرها من خلال التفتح على العالم مشيرا إلى ذلك في قوله: "ان حوافز التوظيف مقيدة بحجم السوق، و حجم السوق يتحدد بالمستوى العام للإنتاجية. و القدرة على الثراء تعني القدرة على الانتاج. و يتوقف مستوى الانتاجية بدوره لا نقصد كليا بل نسبة كبيرة على استخدام رأس مال في الانتاج غير أن استخدام رأس المال يصطدم في البداية بصغر حجم السوق. اذن يرى Ragnar Nurkse أن كسر حلقة الفقر المفرغة يكون بتوسيع حجم السوق و الذي يأتي من خلال انشاء مشاريع استثمارية في الصناعات الاستهلاكية و التوازن بين الصناعة و الزراعة من خلال تنميتهما معا[109].

و كغيرها من النظريات لم تسلم نظرية النمو المتوازن هي الأخرى من النقد. و من أهم الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية، افتراضها توفر الدول النامية على الامكانيات اللازمة لتنفيد هذا البرنامج و هو مالا يتوفر في أرض الواقع، كما أن الاقتصادي Hirschman وهو من انصار النمو الغير متوازن يرى أن تطبيق النمو المتوازن ستؤدي إلى الازدواجية الاقتصادية (القطاع صناعي حديث و قطاع زراعي تقليدي) .

5-4نظرية النمو الغير متوازن:

انطلقت هذه النظرية من انتقاد نظرية النمو المتوازن باعتبار أن تطبيقها على أرض الواقع غير ممكن ويجدر بالذكر أن François Perroux كان سباقا إلى طرح هذه الفكرة من خلال نظرية أقطاب النموTheory of growth poles .

و تقوم نظرية Albert Otto Hirschman (1915-2012) على الروابط، حيث ترتبط بصناعات اخرى يمكن أخذها في الاعتبار عند التخطيط لاستراتيجية التنمية. حيث هناك روابطخلفية و روابط أمامية فالصناعات ذات الروابط الخلفية تستخدم مدخلات من صناعات اخرى. فصناعة السيارات ترفع الطلب على منتجات الآلات والمعادن والتي يدخل

[109] اسماعيل شعباني: مقدمة في اقتصاد التنمية –نظريات التنمية و النمو – استيراتجيات التنمية ط2 دار هومة الجزائر 1997
Regnar urkese problem of capital formation en developed countries exfrord 1953, p 5

في صناعتها مادة الصلب أما الروابط الأمامية فإنها تحدث في الصناعات التي تنتج ما يستعمل في صناعات أخرى، وهذا المنطق يتم بناء مصنع للصلب وبعدها يتم اقامة مصانع تستعمل الصلب في انتاجها. فكل من الروابط الامامية والخلفية تخلق ضغوط لبناء صناعات جديدة. و رغم أن نظرية Hirschman تعتبر أكثر واقعية الا أنها يؤخذ عليها مجموعة من الانتقادات منها:

- افتراض أن المبادرة الفردية هي المحققة للتنمية، مدفوعة باختلال التوازن الحادث، ما يلغي دور التخطيط الذي يعتبر ضروريا في ظل الموارد المحدودة للدول النامية.
- افتراض مرونة عرض الموارد و هذا بعيد عن الواقع.

4-6نظرية التبعية:

خلال سبعينيات القرن العشرين، اكتسبت نماذج التبعية الدولية دعماً متزايداً، لا سيما بين المثقفين في البلدان النامية، نتيجة لخيبة الأمل المتزايدة لكل من نظرية مراحل النمو و نماذج التغيير الهيكلي. في حين أن هذه النظرية إلى حد كبير لم تحظَ بالاهتمام خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، إلا أن نسخًا منها عرفت بعض التجديد في القرن الحادي والعشرين. حيث تم تبني بعض وجهات نظرها، وإن كانت في شكل معدّل، من قبل المنظرين وزعماء حركة مناهضة العولمة. في الأساس، ترى نماذج التبعية الدولية أن البلدان النامية تعاني من الجمود المؤسساتي والسياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي، و تعيش في علاقة تبعية و هيمنة مع الدول الغنية. ضمن هذا النهج العام، هناك ثلاثة تيارات رئيسية للفكر: نموذج الاعتماد الجديد، ونموذج النموذج الخاطئ، وأطروحة التطور الثنائي.من أهم رواد نظرية التبعية نجد Samir Amin (1931-2018)، André Gander Frank (1929-2005)،Celso Furtado (1920-2004) ، pierre gallix ، (Onzo Valletto

1-6-4نموذج الاعتماد الجديد dependency theory

أول تيار رئيسي و الذي نسميه نموذج الاعتماد الجديد dependency theory، هو نتاج غير مباشر للتفكير الماركسي. و يعزو وجود واستمرار التخلف في المقام الأول إلى التطور التاريخي لنظام رأسمالي دولي غير متكافئ في العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة. فالتعايش بين المركز (البلدان المتقدمة) والمحيط (البلدان النامية) يجعل من محاولات الدول الفقيرة أن تكون معتمدة على الذات ومستقلة صعبة، وأحيانا مستحيلة. باختصار، فإن هذه النظرية تعتبر أن سياسات البلدان الرأسمالية الصناعية في نصف الكرة الشمالي وامتداداتها في شكل نخب صغيرة أو قوية أو مجموعات

مصالح في البلدان النامية سبب فقر هذه الأخيرة وتخلفها. وبالتالي فالتخلف هو نتيجة لعوامل خارجية، أحد التصريحات الأكثر قوة لمدرسة التبعية الدولية التي أدلى بها Theotonio Dos Santos :"التخلف، بعيداً عن كونه حالة من التأخر عن الرأسمالية، هو نتيجة وشكل معين من أشكال التنمية الرأسمالية تسمى الرأسمالية التابعة. التبعية هي حالة مشروطة فيها اقتصادات مجموعة من البلدان مشروطة بتطوير وتوسيع الآخرين... ، تتمتع الدول المهيمنة بهيمنة تكنولوجية و تجارية و رأسمالية و اجتماعية و سياسية على البلدان التابعة. و بالتالي يمكنها استغلالها واستخراج بعض الفائض المنتج محليًا. لذلك تعتمد التبعية على التقسيم الدولي للعمل الذي يسمح بالتنمية الصناعية لبعض البلدان مع تقييدها في بلدان أخرى، والتي يكون نموها مشروطًا بمراكز القوى في العالم ويخضع لهذه العوامل".

4-6-2نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية:

هناك مقاربة ثانية وأقل تطرفًا للاعتماد الدولي على التنمية، والتي يمكن أن نسميها نموذجًا خاطئًا، يرجع تخلف الدول النامية إلى المعلومات المغلوطة أو النصائح غير الصحيحة للمنظمات والهيئات الدولية والتي يقدمها خبراء من الدول المتقدمة فينتج عنها سياسات اقتصادية تزيد من تخلف البلدان النامية. يقال إن هؤلاء الخبراء يقدمون نماذج معقدة ولكنها مضللة في نهاية المطاف للتنمية والتي غالبا ما تؤدي إلى سياسات غير لائقة أو غير صحيحة. بسبب العوامل المؤسسية مثل الدور المركزي والمرن بشكل ملحوظ للهياكل الاجتماعية التقليدية (القبيلة والطائفة والطبقة وما إلى ذلك) ، والملكية غير المتساوية للغاية للأراضي وحقوق الملكية الأخرى ، والسيطرة غير المتناسبة من قبل النخب المحلية على الأصول المالية المحلية والدولية ، والوصول غير المتكافئ للغاية إلى الائتمان .. بالإضافة إلى ذلك، وفقًا لهذه المقاربة، فإن كبار المثقفين الجامعيين وخبراء الاقتصاد الحكوميين وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية يتلقون جميعهم تدريباتهم في مؤسسات البلدان المتقدمة حيث يتلقون المفاهيم الغريبة والنظريات التي لا يمكن تطبيقها في بلدانهم، بينما يتم التركيز في مناقشات السياسة الحكومية على محاولات قياس نسب المخرجات الرأسمالية وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، خوصصة الاقتصاد وتحريره، أو تعظيم معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك ، يرى مؤيدو هذا الرأي بأن الإصلاحات المؤسسية والهيكلية المرغوب فيها ، والتي تمت مناقشتها كثيرًا ، مهملة أو تخضع فقط لاهتمام سطحي .

4-6-3أطروحة التطور الثنائي:

يفسر التنمية على وجود ثنائية في الاقتصاد كوجود قطاع متقدم و اخر متخلف. الثنائية هي وجود واستمرار وجود اختلافات كبيرة، بل متزايدة، بين الدول الغنية والفقيرة وبين الشعوب الغنية و الفقيرة على مختلف المستويات. بتعبير أدق ، على الرغم من استمرار البحث ، يعتمد المفهوم التقليدي للثنائي على أربع حجج رئيسية:

1. وجود ثنائية يمكن أن تتعايش في مكان معين. من أمثلة هذا الازدواجية فكرة لويس عن التعايش بين أساليب الإنتاج الحديثة والتقليدية في المناطق الحضرية والريفية ؛ التعايش بين النخب الغنية والأغنياء تعليما مع جماهير الفقراء الأميين ؛ وفكرة الاعتماد على التعايش بين الدول الصناعية القوية والثرية ذات المجتمعات الفلاحية الضعيفة والفقيرة في الاقتصاد الدولي.
2. هذا التعايش مزمن وليس مجرد عابر. إن التعايش الدولي بين الغنى والفقر ليس مجرد ظاهرة تاريخية سيتم تصحيحها بمرور الوقت. على الرغم من أن نظرية مراحل النمو ونماذج التغيير الهيكلي تعتمد ضمنيًا على مثل هذه الفرضية
3. غياب أي علامة تدل على التراجع، بل إنها تميل أيضًا إلى الزيادة. على سبيل المثال، زيادة اتساع فجوة الإنتاجية بين العمال في البلدان المتقدمة ونظرائهم في معظم البلدان النامية.
4. تأثير العلاقات بين القوى المتقدمة والمتخلفة لمساعدتها على النهوض ضئيل أو معدوم بل يمكن أن يساهم في زيادة تخلفها.

4-7نظريات الكلاسيك الجدد للتنمية: سياسات التعديل الهيكلي

سياسات التعديل الهيكلي :

مع نهاية السبعينات كان واضحا في أغلب دول العالم الثالث فشل نماذج التنمية، و كانت أزمة الديون من مظاهر الفشل. في هذه الظروف المؤسسات الدولية وجهت اهتمامها لقضايا التنمية و نتيجة ذلك اتبعت معظم البلدان النامية سياسة التعديل الهيكلي (المستوحاة من ميثاق واشنطن).تستند هذه السياسات إلى مجموعة وصفات مأخوذة من النظام اللبرالي الجديد الذي يدعو إلى تراجع أو تقليل دور الدولة ومع فشل برامج التعديل الهيكلي ظهر مفهوم جديد للتنمية في تقرير برامج الامم المتحدة الانمائي سنة 1990 وهو مفهوم التنمية البشرية و أصبح ينظر إلى الانسان كثروة و مركز التنمية وجاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن هذه التنمية الاساسي هو خلق محيط يوفر للبشر إمكانية العيش لعمر طويل بصحة جيدة مع وجود كثير من الفرص .

4-8نظرية القدرة:

من المعروف أن الاقتصادي الهندي Amartya Kumar Sen وجه اهتمامه إلى مسألة الفقر و كذلك محبوب الحق الباكستاني Mahbub ul-Haq. فالتنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الانسان. التنمية البشرية هي ايضا الهدف إذا هي الوسيلة و الحصيلة فالتنمية البشرية تعني أن يمتلك البشر القدرة على التأثير في كل ما يكوّن حياتهم النمو

الاقتصادي و هو وسيلة هامة لتحقيق التنمية البشرية و لكنّه ليس الغاية." لابد من التعمق في فهم الفقر و الحرمان في خطوة اساسية نحو وضع وتنفيذ سياسات وبرامج أكثر فعالية وتوجيه الموارد الصحيحة إلى حيث يكون لها أكبر الاثر." ميلندا غيتس الرئيسة المشاركة لمؤسسة بيل [110] .

4-9مساهمة المدرسة المؤسساتية في التنمية:

أسّس بروز الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE) مدرسة نظرية جديدة للتفكير الاقتصادي والتي دعمت معظم الوصفات السياسية لمرحلة ما بعد إجماع واشنطن(PWC)111. كان التفكير النظري للاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة يدور حول الحد الأدنى لدور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أيدت أجندة التنمية المتعلقة بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد في الثمانينات عدم تدخل الدول في الأسواق واعتبرت تدخل الدولة عاملا مثبطا لنشاط الأسواق والتنمية. لذلك كانت وصفات التطوير في الثمانينات في البلدان النامية مرتبطة بتنفيذ السياسات التي تنص على الحد الأدنى من مشاركة الدول في عمليات التنمية. أعد John Harold Williamson (1937-2021) قائمة من عشرة نقاط**112** خاصة بالإصلاحات المتعلقة بالتحرير الاقتصادي للبلدان النامية في عام 1989. هذه القائمة من الإصلاحات الاقتصادية تدعم "برامج التكيف الهيكلي" في البلدان النامية والتي يشار إليها باسم إجماع واشنطن**113.** ومع ذلك، فإن البرامج الاقتصادية المنفذة بموجب إجماع واشنطن لم تسفر عن تغييرات إيجابية في الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان النامية. نظرًا لأن تحديات التنمية ظلت بدون حل في العالم النامي بعد تنفيذ برامج التحرير الاقتصادي القائمة على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث، يتم تعزيز دور الدولة والمؤسسات في الأداء الاقتصادي على نطاق واسع داخل PWC لتحسين الظروف الاقتصادية للبلدان النامية. تم اقتراح مجموعة جديدة من الأفكار التي ساهمت مع ظهور NIE حول التطوير في إطار PWC.

---

[110] تقرير التنمية البشرية 2010 ص 14

[111] كانت عبارة "إجماع واشنطن" قد صيغت في الأصل بقلم جون ويليامسون ، الذي استخدمه في عام 1990 كمصطلح وصفي للإشارة إلى "القاسم المشترك الأدنى للمشورة السياسية التي تعالجها المؤسسات التي تتخذ من واشنطن مقراً لها إلى بلدان أمريكا اللاتينية اعتبارًا من عام 1989". إذن بالنسبة إلى ويليامسون ، كان الإجماع محددًا جغرافيًا وتاريخيًا.

[112] هذه النقاط أو الأوامر العشرهي . 1 :الانضباط المالي . 2إعادة تخصيص الإنفاق العام بما يحقق أعلى عائد للإنفاق العام وذلك من خلال توجيه الموارد العامة نحو قطاعات مثل الرعاية الصحة الأولية والتعليم الابتدائي والبنية الأساسية . 3الإصلاح الضريبي والاتجاه نحو تخفيض معدلات الضريبة وتوسعة القاعدة الضريبية 4 .تحرير سعر الفائدة . 5تحرير سعر الصرف . 6تحرير التجارة . 7الخصخصة . 8تحرير تدفقات رأس المال من أية قيود . 9بناء السوق الحر من خلال إزالة معوقات الخروج أو الدخول من وإلى السوق .10حماية حقوق الملكية الفكرية التي صاحبت عملية التنفيذ

[113] Babayev,Bahruz. The rise of new institutional economics and assessment its contributions to the post Washington Consensus. 2015p87-88

يذكر هاريس ثلاثة أسباب تجعل فكر الاقتصاد المؤسساتي الجديد NIE أمرًا ضروريًا لتطوير التفكير الاقتصادي. أولها هو أنه على الرغم من أن أصول الاقتصاد المؤسساتي الجديد NIE مشتقة من جذور الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، إلا أنها تسعى إلى تقديم حلول للتحديات التي واجهها هذا الأخير. السبب الثاني هو أن الاقتصاد المؤسساتي الجديد NIE أنشأ إطارًا نظريًا جديدًا تحدى فكرة أن الأسواق تلعب دورًا حاسمًا في التنمية، ويجب ألا تتدخل الدولة في الأسواق. والسبب الثالث حسب هاريس هو أن الاقتصاد المؤسساتي الجديد NIE تؤكد أن التغيير المؤسساتي يمكن أن يحفز التنمية الاقتصادية .ولهذا يعتبر الفكر المؤسساتي NIE موجة مبتكرة على جدول أعمال التنمية.

بما أن المؤسسات[114] تلعب دورًا رئيسيًا في الأداء الاقتصادي من منظور الاقتصاد المؤسسي الجديد NIE .يجب أن تؤخذ في الاعتبار العلاقة السببية بين المؤسسات والنمو الاقتصادي من وجهة نظر NIE. تقترح بشكل أساسي أن يكون لدى الدول النامية حكومات جيدة ومؤسسات تعمل بشكل جيد لإدارة قواعد عادلة و مستدامة في الحياة الاقتصادية والسياسية. لن تخلق القواعد العادلة في التفاعل الاقتصادي الثقة والبيئة المواتية للمستثمرين من القطاع الخاص فحسب ، بل ستزيد أيضًا من حوافز وكلاء السوق للتفاعل دون خوف.

من جهته يرى J.Stiglitz أن التحرير الاقتصادي لا يمكن أن يحقق النمو بحد ذاته ، ولهذا السبب تحتاج البلدان النامية إلى "إطار تنظيمي" و "أسواق تنافسية حقًا" للتغلب على "معلومات غير متماثلة في السوق" و"عيوب السوق". إضافة إلى أن "دور الحكومة" و "المؤسسات الفعالة" أمر لا مفر منه من أجل تعزيز النمو الاقتصادي. وقد بات جليا الأثر[115] الذي أحدثه الفكر المؤسساتي حتى على المنظمات الدولية، فتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي في عام 1997 جاء بعنوان "دور الدولة المهم في العالم المتغير". وأكد على أن الشراكة بين الحكومات والمواطنين والتعاون بين جميع فئات المجتمع و "الحكم الرشيد" وقدرة الدول على تعزيز التنمية الاقتصادية والحفاظ على المؤسسات الرسمية

---

[114] - حسب North ، "المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما ، أو بشكل أكثر رسمية ، هي القيود التي تم إنشاؤها إنسانيًا والتي تشكل التفاعل الإنساني". ويذكر North. شكلان من القيود. تشمل القيود الرسمية القواعد السياسية والقواعد الاقتصادية والعقود وحقوق الملكية والقوانين. تشمل القيود غير الرسمية التقاليد والعادات وما إلى ذلك.

[115] - ظهور النسخة المعدلة لإجماع واشنطن والتي شملت على عناصر- تؤكد على دور الدولة المساند لآليات السوق-، وهي كما يلي. 1 :الحكم الرشيد ولكن الدول النامية واجهت ولاتزال تواجه العديد من التحديات تمثلت أهمها فيما يتعلق بطبيعة عملية الإدارة الحكومية منها: تطبيق القانون وتطبيق مبادئ العدالة والمساواة وتحقيق تكافؤ الفرص وضمان حرية الأفراد و الحكم الرشيد و ضمان الاستقرار والسلام والأمن وحل المنازعات و محاربة الفساد وحماية حقوق الإنسان. 2 .مواجهة الفساد3 مرونة أسواق. العمل . 4اتفاقيات التجارة الحرة . 5القواعد والأسس الحاكمة المالية والنقدية . 6ضبط القواعد المحاسبية الحكومية . 7القضاء على أسواق سعر الصرف الوسيطة . 8استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم . 9شبكات الضمان الاجتماعي .10مواجهة وتخفيض معدلات الفقر هذا الفرق بين إجماع واشنطن وإجماع واشنطن المعدل يعكس بأن فكرة الغلبة لآليات السوق ليست صحيحة وهو ما يستدعي التعامل مع قضية التكامل بين الأدوار المختلفة للدولة وآليات السوق لتحقيق المصلحة العامة

من الأمور البالغة الأهمية للتنمية. يسعى التقرير للترويج لفكرة "الدولة التنموية". وفيما يتعلق بالدور الحديث للحكومة ، يجادل ستيغليتز بأن "المناقشات الأيديولوجية يجب أن تنتهي ؛ يجب أن يكون هناك اتفاق على أنه في حين أن الأسواق هي محور الاقتصاد ، يجب على الحكومات أن تلعب دوراً هاماً في السنوات الأخيرة ، انخرط Stiglitz بشدة في الجدل النقاشات المتعلقة بالأزمة الاقتصادية لشرق آسيا ، وانتقال روسيا إلى اقتصاد السوق، والعولمة، والتنمية الاقتصادية، وإعادة تحديد الدور الحديث للدولة. شملت وجهات نظره الصريحة التي تتحدى إجماع واشنطن في كثير من الأحيان انتقادات واسعة النطاق لصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، وهي المؤسسات التي لا تزال تلعب دورًا محوريًا في التأثير على الاقتصاد العالمي وإدارته. لسوء الحظ، في رأي Stiglitz ، في العديد من الحالات، فإن "الأشخاص الأذكياء - حتى الأذكياء" الذين يوجهون هذه المؤسسات "لم يستخدموا الاقتصاد الذكي" ، كانت نماذجهم "قديمة" و "غير متناسقة مع الواقع". و يضيف Stiglitz من المحتمل أن يقوم الأشخاص الأذكياء بأشياء غبية عندما يغلقون أنفسهم عن النقد والنصيحة الخارجية. إذا كان هناك شيء واحد تعلمته في الحكومة، فهو أن الانفتاح هو الأكثر أهمية في تلك المجالات التي تبدو فيها الخبرة أكثر أهمية.[116]

5 تجارب لدور الدولة في التنمية الاقتصادية

إن دور الدولة ووجودها كان مرافقا لتطور الدول المتقدمة حتى وإن كان على مستوى النظرية الاقتصادية أن الدولة لا ينبغي لها أن تتدخل ولكن سياسات الحماية الاجتماعية كانت دائما موجودة وكذلك السياسات الحمائية فقد كانت الدول دائما تحمي صناعاتها الناشئة. سنعرض من خلال هذا المبحث أمثلة عن تدخل الدولة ودورها في عملية التنمية ومن أجل ذلك تم اختبار أربعة دول اثنتان تمثلان نموذجين من العالم المتقدم وهما اليابان والولايات المتحدة الامريكية، أما النموذجين الآخرين فهي دول ناشئة ويتعلق الأمر بماليزيا والبرازيل.

5-1 تجربة اليابان التنموية

تعتبر اليابان من الاقتصاديات المتقدمة في العالم ولكنها واجهت تحديات كبيرة سواء في انفتاحها على الغرب في منتصف القرب التاسع عشر أو بعد خروجها مدمرة كليا بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية ورغم أنها كانت تعتبر في

[116]– STIGLITZ, Joseph. Redefining the Role of the State: Joseph Stigliz on Building a 'Post–Washington Consensus', 2. WORLD ECON. J., vol. 3, p47–49.

القرن التاسع عشر دولة زراعية إلا أنها برزت في القرن العشرين كقوة صناعية،أثارت الكثير من الإعجاب وصارت نموذجا يضرب به المثل.

5-1-1اليابان عهد الميجي:

بعد انفتاحها على العالم الخارجي قام الامبراطور ميجي بعدة إصلاحات منها إعلان الدستور 1889 ومراجعة الاتفاقيات غير العادلة مع الغرب وتم بناء الطرق وإقامة السكك الحديدية والمصانع الحربية ومصانع الحرير و الغزل. اتبعت الحكومة في عهد ميجي سياسة Yunyu beatsu أي الإحلال محل الواردات خاصة في مجال صناعة القطن وكذلك صناعة القاطرات التي بدأتها بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وكان الدعم الحكومي السبب في تطور هذه الصناعة من خلال توفير التكنولوجيا والإدارة الإنتاجية والتدريب إضافة إلى ضمان شراء المنتوج.**117**و برز مصطلح ما بعد الحرب**118**. كان يعبر عن زيادة الانفاق الحكومي على المستوى المركزي والمحلي ورفع الاستثمار العام من خلال :

- زيادة النفقات العسكرية خاصة بناء السفن.
- إنشاء خطوط السكك الحديدية.
- بناء مصنع الحديد والصلب yahata.

و فيما يخص نظام سعر الصرف فبعد الذكر بأن اليابان استخدمت الغطاء الفضي خلافا لما كان عليه الحال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومع انخفاض قيمة الفضة تراجع الدين الياباني فقام وزير المالية ما تسوكاتا بالتحول إلى الغطاء الذهبي سنة 1897[119].

5-1-2اليابان بعد الحربين العالميتين :

لم تكن اليابان طرفا مباشرا في الحرب العالمية الأولى ورغم النقص الحاد في مدخلات الإنتاج والآلات التقنية التي كانت ترد من أوروبا إلا أن الاقتصاد انتعش ولو لفترة قصيرة هي فترة الحرب (4 سنوات) من خلال تحول الطلب العالمي من أوروبا إلى اليابان .

---

[117]– كينئيتشي أونو .التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص.119

[118] – الحرب اليابانية الصينية 1894 *1895 التي انتصرت فيها اليابان على الصين

[119]- التنمية في اليابان مرجع سابق ، ص 125

و لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للحرب العالمية الثانية (1939-1948). حيث خرجت اليابان محطمة نتيجة خسارتها في الحرب وفقدت 45% من بنيتها القاعدية ورغم تطبيق برنامج Dodge J [120] ذي التوجه الليبرالي، إلا أنه تم الاستغاء عنه مع بداية الحرب الكورية سنة1955. وازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كما ساهمت الخطط الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة و التي تهدف إلى الرفع من معدل النمو و تحقيق التنمية و رفاهية المواطنين حيث كانت سياسة التصنيع اليابانية مماثلة للتخطيط الاقتصادي الاشتراكي فقد كان الاقتصاد مدمرا وكانت الحكومة تولي عناية خاصة لصناعة الفحم والصلب ولعبت القروض الامتيازية و التحكم في الأسعار و المعونات الحكومية وقيود الاستيراد دورا مهما.[121]

الجدول(2- 1)أمثلة عن الخطط الاقتصادية المتبناة في اليابان

الاسم	الفترة	الأهداف	النمو المتوقع النمو الفعلي
خطة الاعتماد على الذات الاقتصادية	1956-1960	التشغيل الكامل	%4.9 %8.8
خطة الدخل الوطني	1961-1970	نمو مرتفع مستوى معيشي مرتفع	%7.8 10%
الخطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية	1967-1971	تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي	%8.8 9.8%
الخطة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية	1973-1977	رفاهية الأفراد علاقات دولية	9.4% 3.5%
الخطة الاقتصادية للنصف الثاني من السبعينات	1976-1980	تنمية مستقرة تحسين معيشة الافراد	%6 4.5%

Source: shigeru Totsudo :post war développement of the japanese economy 2007 GSID NOgoya university

ويمكننا القول أن الحكومة اليابانية لعبت دورا كبيرا في مسار التنمية سوءا في عهد ميجي أو بعده من خلال إقامة الصناعات الكبرى ونقل التكنولوجيا (الألمانية والبريطانية والأمريكية) إلا أن القطاع الخاص كان له نصيبه ايضا سوءا

[120]- نسبة إلى الأمريكي جوزيف دودج ، رئيس بنك ديترويت الذي أرسلته الو. م. أ في 1949.

[121]مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية : معجزة شرق آسيا ، النمو الاقتصادي والسياسات العلمية ، ط 1 ، 2006 ، الإمارات العربية المتحدة ص 146

من خلال امتلاكه لبعض الشركات في القطاع العام التي تم خوصصتها أو من خلال إنشاء مؤسسات والاستفادة من تشجيع الدولة وتحقيق التطور السريع للبلد خاصة في ميدان التكنولوجيات الجديدة كالاتصالات والروبوتيك.

الجدول(2- 2)الشركات الكبرى في اليابان وفقا لحجم العمالة .

الترتيب	الشركة	عدد العاملين	الملكية
1	مصنع كوريه(Kure) للصناعات البحرية	378،12	الدولة
2	مصنع يوكوسا (Yokosuka) للصناعات البحرية	761،6	الدولة
3	مصنع طوكيو للصناعات الحربية	452،6	الدولة
4	مصنع Mitsubishi لبناء السفن	058،5	قطاع خاص
5	مصنع Sasebo للصناعات البحرية	612،3	الدولة
6	مصنع أوساكا للصناعات الحربية	120،3	الدولة
7	مصنع Kawasaki لبناء السفن	060،3	قطاع خاص
8	مصنع Shimbashi لعربات النقل	721،1	الدولة
9	مصنع Omiya للسكك الحديدية اليابانية	700،1	قطاع خاص
10	مصنع أوساكا للصلب	623،1	قطاع خاص
11	مصنع Kobe لعربات النقل	566،1	الدولة
12	مصنع Uraga لبناء السفن	522،1	قطاع خاص
13	مصنع الأسلحة البحرية	521،1	الدولة
-	مصنع Shibaura للأعمال الهندسية(Toshiba)	502	قطاع خاص
-	Seikosha: شركة سيكو	211	قطاع خاص
-	شركة نيبون للصناعات الكهربائية (NEC)	150	قطاع خاص

المصدر: كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص111، نقلا عن: Sawai،1990،p221

2-5 دور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رمزا للبيرالية الاقتصادية وعنوانا لاقتصاد السوق الحر و بلدا يمجد الفرد والمصلحة الفردية، وأن الحياة الاقتصادية تخضع لمبدأ اليد الخفية الذي أسس له أدام سميث وأن لا مكان للدولة في عالم الاقتصاد. ولكن الأزمات التي عرفها الاقتصاد غيرت الرؤيا. وبدأت الأصوات تطالب بوجود الدولة من أجل معالجة المشاكل وحل الأزمات.

1-2-5 بداية ظهور الدولة في الاقتصاد

ساهمت الاختراعات العلمية التي شهدها العالم في القرن التاسع العشر مع توفر المادة الأولية في بناء الصناعة الأمريكية ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهرت ملامح تدخل الدولة من خلال التمويل أو من خلال التشريعات لتشكل سياسة حمائية للصناعات الناشئة فتم فرض رسوم مرتفعة على الواردات سنة 1885 ومنح الإعفاء على الضريبة على الدول لتشجيع الصناعة فيما صدر قانون للبنوك (1863-1864) لدعم استقرار العملة ومشروع خط السك الحديدية الباسيفيك 1862 pacific وقامت الحكومة الأمريكية بتقديم دعم مالي في شكل قروض حيث بلغت هاته المساعدات 300 مليون دولار سنة 1870 استفاد منها بشكل خاص قطاع السكك الحديدية.[122]

ورغم أن الاعتقاد السائد بأن كلما كان تواجد الدولة أقل كلما كان الأمر أفضل. إلا أن واضعي الدستور تسائلوا صراحة عما يجب أن يكون عليه دور الدولة ومع أن موقف عدم التدخل وعدم الثقة في السلطة العامة ينعكس على تعريف الدولة في المجتمع إلا أن تدخل الدولة غالبا ما يساهم بشكل حاسم في النمو وتطور الأسواق. فعالم الاتصالات télécommunication ارتكز في بدايته على دعم الدولة من خلال إنشاء اول خط تلغراف ligne télégraphique بين واشطن وبالتيمور في بداية الأربعينات من القرن التاسع العشر. كما يعود الفضل في القفزة الهائلة في الإنتاجية الزراعية في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى برنامج البحوث والإرشاد المنفذ بمساعدة الحكومة الفدرالية وهو برنامج تم إنشاؤه بموجب قانون Justin Smith Morrill (1810-1898).

تعهدت الحكومة بتطوير التعليم وفي عام 1863 ساعدت في إنشاء شبكة من الجامعات العامة. كما يوضح إنشاء شبكة الطرق السريعة وتخصيص المساعدة الفدرالية لشبكة السكك الحديدية الدور الحاسم الذي تلعبه السلطات العامة في إنشاء البنية التحتية للنقل التي ساهمت في تطوير الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية.[123]

2-2-5الدولة في القرن العشرين:

مع مجيء الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية frankline delano Roosevelt (1882-1945) إلى البيت الأبيض في 1933 كانت الأزمة الاقتصادية قد اجتاحت العالم. و بدأت مرحلة دولة الرفاه welfare state مع بروز

[122]– فريمش مليكة: دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر، دكتوراه جامعة قسنطينة 2011 –2012 ص 182

[123]–Rapport de la banque mondial : L'état clans des monde en mutation : rapport sur le développement dans le monde 1997 p 24

الفكر الكينزي أنذاك. ومن أجل طمأنة السكان وإنعاش الاقتصاد الأمريكي قام Roosevelt باقتراح مجموعة من القوانين وتم إقرارها بفضل الاغلبية المطلقة في مجلس النواب (الكونغرس) وأطلق سياسته التي عرفت ب new deal والتي كانت على مرحلتين :

المرحلة الأولى : كانت خلال المائة يوم (100) الأولى من فترة رئاسته والتي حاول من خلالها طمأنة الشعب الأمريكي غير أنه لم ينجح في تحقيق مكاسب تذكر في الجانب الاقتصادي. فمعدل البطالة كان مرتفعا (24.5% سنة 1933) وزاد العجر في الموازنة إلى 1.3 مليار دولار في نفس السنة غير انه استطاع استرجاع ثقة الشعب التي رأها أنها سبب الأزمة بعد أن تحول انعدام الثقة إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك.

أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع توجه Roosevelt إلى اعتماد سياسة يسارية سنة 1934 واعتماد مبدأ دولة الرفاه (welfare state) وهي المرحلة التي تميزت بتدخل أكبر للدولة من خلال إعادة توزيع الموارد وحماية العمل النقابي وبرامج الحماية الاجتماعية فقد شملت البرامج المصممة لإصلاح الهيكل الأساسي للاقتصاد، وتم التخلي عن بعضها عندما أعلنت المحكمة العليا أنها غير دستورية، ولا سيما هيئة الإصلاح الوطني (NRA) والإدارة الوطنية للتكيف الزراعي (AAA).). لا يزال البعض الآخر معنا ، ولا سيما لجنة الأوراق المالية والبورصة ، والمجلس الوطني لعلاقات العمل ، والحد الأدنى للأجور في جميع أنحاء البلاد. وشملت الصفقة الجديدة أيضا برامج لتوفير الأمن ضد سوء الحظ ، لا سيما الضمان الاجتماعي (OASI: التأمين ضد الشيخوخة والناجين) ، والتأمين ضد البطالة ، والمساعدة العامة.[124]

وقد بقيت الكثير من برامج new deal وقد احتفظ بعضها بأسمائها الأصلية كمؤسسة الفدرالية لتأمين الودائع FDIC وإدارة الإسكان الفيدرالية FHA ولجنة الأوراق المالية والبورصات.

3-2-5 تراجع الدولة في مرحلة ريغان:

شهد الاقتصاد الأمريكي حالة من التضخم الركودي مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي وذلك قامت إدارة الرئيس الأمريكي Ronald Wilson Reagan (1911-2004) من أجل تخطي هذه الأزمة وتحت تأثير الفكر الليبرالي الذي عاد إلى الواجهة بقوة مع النقديين (مدرسة شيكاغو) والتخلي عن دولة الرفاه والتقليل من تدخل

[124]– Milton and Rose Friedman:,free to choose a personnel statement, Harcourt Brace Jovanovich, New York,1979,p93

الدولة وقد كان هذا التوجه هو السائد أنذاك حتى خارج الو م أ فقد شهدت بريطانيا عمليات خوصصة كبيرة وتقليص للدعم الحكومي في عهد المرأة الحديدية مارغريت تاتشر.

4-2-5الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية 2008

ومع بروز أزمة الرهن العقاري بالو م أ سنة 2007 التي اعتبرت الأسوء منذ أزمة الكساد العالمي 1929 وتأثر قطاع البنوك والمؤسسات المالية وأسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح الاقتصاد الأمريكي على حافة الانهيار ، فكان لابد من تدخل الدولة من أجل حل الأزمة وتم اعتماد خطة للإنقاذ صاغها Henry Paulson، وزير الخزانة الأمريكية تضمنت 14 بندا أهمها السماح للحكومة بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة 700 مليار دولار إضافة إلى مساهمتها في رؤوس الأموال وأرباح الشركات التي استفادت من خطة الإنقاذ، و قد عرفت فترة رئاسة باراك اوباما خفضا للضرائب وزيادة للانفاق الحكومي،[125] كما أنه خاض معركة طويلة استطاع في نهايتها إقرار قانون التأمين الصحي.

ولا يزال وجود الدولة واضحا في الاقتصاد الأمريكي خاصة مع السياسات الحمائية المتبعة من خلال فرض رسوم إضافة على الواردات الأمريكية (خصوص الصين وتركيا و كندا ودول الاتحاد الأوروبي)، وأزمة شركة هواوي مؤخرا رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لطالما اعتبرت قلعة الفكر الليبرالي والمؤسسات الاقتصادية الرأسمالية والعدو الرئيسي للشعوب والدول المؤمنة بالاشتراكية. فقد ساعدت الحكومات الأمريكية على الدوام قطاع الأعمال بعدة طرق، فوزارة الزراعة تقوم بأبحاث حول أنجع السبل لإنتاج المحاصيل وتقدم نتائج أبحاثها مجانا للمزارعين أضف إلى ذلك أنه بموجب برنامج دعم الزراعة فإنها تشتري فائض الإنتاج الذي لا يستطيع المزارعون بيعه بأسعار مكافئة ويفرض الكونغرس تعريفات خاصة وحصص استيراد على بعض البضائع المصنعة بهدف منعها من منافسة البضائع الأمريكية[126].

3-5 التجربة الماليزية

تعتبر ماليزيا دولة ناشئة من دول جنوب شرق آسيا. و بعد التخلص من الاستعمار البريطاني 1957 و بسبب التفاوت في الدخل بين الطبقات (الملايو، الصينيين، الهنود)، اندلعت أعمال شغب في ماي 1969 لتكون شرارة

[125]– في خطة أطلقها في 2009 لتحفيز الاقتصاد

[126]– جابريل ايه الموند جي بنجهام باول الابن: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله،الدار الأهلية للنشر والتوزيع, الأردن 1998 ، ص 955

الانطلاقة لمسار النمو من خلال إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة (1971-1990) New Economic Policy NEP من طرف المجلس الوطني للعمليات، بقيادة رئيس الوزراء اتاك تون عبد الرزاق، التي تعتبر استراتيجية للتنمية على المدى الطويل. وكان أول مخطط خماسي في الفترة 1971-1975. فالتخطيط في ماليزيا هو أداة للسياسة الاقتصادية وقد استعمل في اعقاب الحرب العالمية الثانية أدخله البريطانيون مع مسودة خطة التنمية لشبه جزيرة ماليزيا (1950-1955) * وتضمن NEP أربعة قطاعات رئيسية تعتبر مجالات لتدخل الدولة وهي :

- سياسات الزراعة و الصيد و الغابات.
- الصناعة التحويلية، المناجم والبناء.
- تحسين الحياة الحضرية والريفية.
- السياسات التعليمية[127].

وقررت الحكومة الماليزية من أجل تحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر الاعتماد على القطاع العام مع تعزيز انفتاحها على الخارج وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية من أجل استراتيجية تطوير الصادرات.

1-3-5 ماليزيا في عهد مهاتير:

كما سعت الحكومة في سياستها الجديدة للتنمية إلى محاكاة آليات التشاور في اليابان بين الحكومة ورجال الأعمال وينعكس هذا في شعار رئيس الوزراء محمد مهاتير "التوجه نحو الشرق" Look east". وقد بدأت المشاورات الرسمية في عام 1991 عندما استضافت الحكومة القادة الصناعيين لمناقشة الموازنة القومية مع مسؤولي المالية، في حوار عن الموازنة والذي روج له بدعاية كبيرة. وفي نفس العام استحدث مهاتير أعلى هيئة استشارية وهي مركز الأعمال الماليزي Malysian Busnies Concil MBC والذي كان يضم أكثر من ستين عضوا من الحكومة والعمال والصناعيين ويترأسه رئيس الوزراء[128].إن السياسة الاقتصادية الجديدة NEP كانت تشمل أربعة مخططات خماسية تنتهي في سنة

[127]– Elsa Ifye de michean , au origine de l'émergence malaisienne la nouvelle politique économique 1974–1990 revue tiers monde n 219 juillet septembre 2014 p 106

[128] – مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية معجزة شرق آسيا (مرجع سابق) ص 243.

1990 وكانت تهدف إلى الحد من الفقر وتقليل الفوارق بين الطبقات والأعراف خاصة السكان الأصليين الملايو بومتراس[129] مانحة إياهم العديد من الامتيازات في العمل والاستثمار.

بعد توليه منصب رئيس الوزراء سنة 1981 أراد مهاتير تغيير وجه ماليزيا في مجموعة من المسائل الاقتصادية من خلال سياسة "التوجه نحو الشرق" Look east" والتي لم تكن تعني فقط الجهود المبذولة لمحاكاة جوانب معينة من المعجزات اليابانية والكورية لاسيما تدخل الدولة لتطوير الصناعات الثقيلة وإنما أيضا الجهود الرامية إلى إنشاء وكالات sogsosha التجارية على الطريقة اليابانية. وكذلك تحسين العلاقات بين القطاع العام والخاص، ماليزيا انكوربورتيد Malaysia incoproted والخوصصة. وبسبب بعض الإخفاقات وبعد نقاش كبير حول حملة "التوجه نحو الشرق" look east"، أوضح مهاتير أنه كان يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتصنيع الماليزيين من خلال تبني وإدراك أخلاقيات العمل على الطريقة اليابانية. وأكد أن الانضباط للعمل الياباني والكوري وأخلاقيات العمل والإنتاجية كانت حاسمة بالنسبة لمعجزاتهم الاقتصادية وبالتالي يجب أن يحاكيها الماليزيون خاصة العمال الملايو[130].

يقول مهاتير أن من الأسباب التي أوجب علينا التفكير في الخوصصة هو أن الطلب العام على المرافق والخدمات تجاوز بكثير قدرتنا على توفيرها خاصة الإمكانات المالية والبشرية للحكومة. وفي انتظار توفرها للحكومة سيعني تأخرا في تقديم المرافق والخدمات اللازمة. والخدمات غير الكافية تعيق التطور والتنمية الاقتصادية للبلاد. وبدأت عملية الخوصصة من خلال خوصصة مديرية الاتصالات ثم خوصصة الطريق السريع الشمالي الجنوبي[131]، وامتدت إلى منشآت توليد الطاقة ومنشآت إمداد المياه ومكاتب البريد والخطوط الجوية وصناعة السيارات وقد تم خوصصة بعضها جزئيا كالمعهد الوطني للقلب فقد نقلت الإدارة فقط. وبقيت بعض الشركات مملوكة للحكومة كشركة البترول الوطنية برتوناس وهي أكبر الشركات لأنها أثبتت أن شركة مملوكة للحكومة بنسبة مئة في المئة يمكن أن تنجز أيضا.ورغم أن عملية الخوصصة تلقت كما كان متوقعا العديد من الانتقادات خاصة اتهام الحكومة بالمحسوبية وعدم إعطاء الفرصة لمستثمرين جدد فإن مهاتير يقول في هذا الصدد " تعلمت في النهاية الاعتماد على أشخاص يتمتعون بسجل إنجازات جيد

[129] – تعني أبناء الأرض وهم الملايو الأغلبية المسلمة والقبائل المحلية في جزيرتي صباح وسراواك ويمثلون حوالي 63% من السكان.

[130]– Jomo kwane sundaram: malaysia incomporated corporation a la malathi، institu and economics vol 6 N 1 April 2014 p 87

[131] – يمتد من تايلاند إلى سنغافورة على مسافة 772 كم و بعد الأزمة سنة 1998 استرجعته الحكومة.

ولو اتهمت الحكومة بالمحاباة وأنا أفضل أن أواجه هذه الاتهامات على المخاطرة بمواجهة الفشل الذي سيكبد الحكومة مزيدا من التكاليف لا محالة.

ويبدو أن ماليزيا مهاتير محمد من خلال إعلانها عام 1991 عن رؤية 2020 أرادت بناء ماليزيا الأمة من خلال تظافر جهود القطاع العام والخاص، كما أن التقرير الشهير للبنك العالمي لسنة 1993 حول المعجزة الأسيوية حمل في طياته اتفاقا مع اعتراف الاقتصاديين بالدور الإيجابي للدولة في التنمية الأسيوية.

4-5. تجربة البرازيل في التنمية

تعد تجربة البرازيل من التجارب الرائدة في العالم فقد استطاع الاقتصاد البرازيلي أن يقفز في فترة وجيزة إلى المرتبة السادسة عالميا وتجاوز سنة 2013 الاقتصاد البريطاني وبعد أن كان اقتصادا مقابلا بالرفض في حصوله على القروض من صندوق النقد الدولي سنة 2002 إلى بلد يدين له الصندوق ب أربعة عشر مليار دولار وهذا خلال ثماني سنوات من حكم الرئيس Lula da Silva.

وفي السياق التاريخي بدأت المعجزة البرازيلية مع النتائج التنموية المحققة في الفترة بين 1968 و 1774 بعد انقلاب سنة 1964 ضد João Goulart (1918-1976) بلغ خلالها النمو أكثر من 11%زيادة في الحد الأدنى للأجور ب 62% (231 يورو سنة 2010 يستفيد منها 45 مليون شخص (موظفون ومتقاعدون). زيادة دخل 10% من الطبقة الأكثر فقرا بنسبة 72% وزاد دخل 10% من الطبقة الأكثر غنى بنسبة 11%.

1-4-5 البرازيل قبل 2003

عرفت البرازيل بعد انقلاب 1964 ظهور دكتاتورية عسكرية و رغم ذلك حققت البرازيل أداء جيدا في الاقتصاد. حيث اهتم النظام الحاكم أنذاك بتطوير الاقتصاد والحياة السياسية. و لأجل ذلك عين المجلس العسكري حكومة تكنوقراط برئاسة Delfin Negoo،الذي اختار استراتيجية النمو غير المتوازن من خلال التركيز على قطاعات قائدة كقطاع الحديد والصلب والإلكترونات والسيارات، وبعد الأداء الباهر للاقتصاد البرازيلي في الفترة من 1968 إلى 1973 تراجع الاقتصاد إلى معدل 6% في الفترة ما بين 1974 و 1980 نتيجة الأزمة البترولية التي رفعت أسعار النفط الأمر الذي أثر على الواردات البرازيلية من البترول كما واجهت البرازيل أزمة مديونية حادة في فترة الثمانينات نظرا للسياسة المتبعة من قبل الحكام العسكريين. واهتمت البرازيل خلال هذه الفترة بالتنمية من خلال إنشاء وزارة الاتحادية للتخطيط والتنسيق العام 1967 وإصدار خطط خماسية لبرامج الاستثمار العام.

وبعد الانتقال إلى الحكم المدني مع الرئيس خوسي ساري سنة 1985 تم الانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي وتبنت الحكومات سياسة الإنتاج الاقتصادي وأطلقت عملية الخوصصة (كما هو الحال في كثير من دول العالم الثالث) وتم مواجهة التضخم الكبير الذي أصاب البلاد " بخطة الريال " والتي نضمت إطلاق الريال كعملة جديدة تم تحديد قيمتها ب 1 دولار ، وبعد أن حققت هذه الخطة نتائج إيجابية خاصة بالتخفيض من مستوى التضخم حتى واجهت البرازيل أزمة النمور الأسيوية 1998 فانخفضت قيمة العملة، فلجأت البرازيل مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي FMI .

بالتوازي مع هذه الإصلاحات في المجال الاقتصادي شرعت الحكومة في عملية لإصلاح الدولة المنصوص عليها في الخطة الرئيسية لإصلاح جهاز الدولة المعلن عنها سنة .1995 وهي الخطة المستوحاة من الإصلاحات الإدارية التي تم تنفيذها في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE خاصة بريطانيا[132].وتم الاتفاق على القرض مقابل خفض سعر صرف العملة وتخفيض حجم الانفاق العام ولكن البرازيل عجزت عن سداد القرض وأصبح الاقتصاد البرازيلي مهددا بالانهيار فلجأت إدارة الرئيس Cardoso إلى صندوق النقد الدولي، وتدخلت الإدارة الأمريكية من أجل حصول البرازيل على القرض أملا في إنقاذ اقتصاديات أمريكا الجنوبية، وتحصلت البرازيل بموجب هذا الاتفاق على قرض ب 30 مليار دولار، ولكن شرط أن يصرف الجزء الأكبر منه في 2003 بعد مجيء الرئيس الذي تفرزه الانتخابات في أكتوبر2002.

2-4-5البرازيل في عهد Lula da Silva:

في عام 2003 تم انتخاب رئيس جديد للبرازيل وقد كان مختلفا عن سابقه Cardoso -الذي كان أكاديميا-فقد ترك Lula da Silva كما يسميه البرازيليون مقاعد الدراسة في سن مبكرة، ونظرا لنضاله النقابي فإن آمال العمال كانت متعلقة بوصوله إلى سدة الحكم في حين كان ينظر إليه أرباب الأعمال على أنه يساري وبالتالي ساد الذعر في السوق رغم أن برنامجه الانتخابي تضمن إعطاء الأهمية لنمو الصادرات. وعندما تولى الرئاسة في يناير 2003 لم تكن الوضعية الاقتصادية للبرازيل جيدة. فقد وصل معدل التضخم نهاية 2002 إلى مستوى 12.5%، كما تراجع متوسط دخل المواطن البرازيلي ب 13.5% في الفترة الممتدة من 1999 واكتوبر 2002.

[132]– Enrique j savaria:la réforme de l’état du Brésil l’influence du new public management école national d’administration reverse française d’administration

ولكنه تعهد باحترام الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي مع سلفه كاردوسو بل وذهب أبعد من ذلك حين حدد هدف فائض الميزانية 4.25 % أي أعلى ب 0.5% من شروط صندوق النقد الدولي ، كما تعهد Lula da Silva بأن أولويته السياسية هي التغلب على الفقر والجوع الذي أصاب أكثر من نصف الشعب البرازيلي ، " إذ كان بإمكان كل برازيلي نهاية ولايتي أن يأكل ثلاث مرات في اليوم سأكون أتممت رسالة حياتي"[133].

منذ البداية عمل Lula da Silva على تهدئة الأسواق ولعل هذا السبب وراء اتباعه للسياسة الاقتصادية لسلفه Cardoso بل وتجاوزها مثلما اتضح في الزيادة الطواعية في سقف فائض الميزانية المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي قبل وصوله إلى سدة الحكم وواصل إصلاح نظام المعاشات والضرائب التي كانت قد انطلقت في الفترة الرئاسية السابقة ، هذه الخطوات تم تحملها على مضض من قبل مناضلي حزب العمال الذي ينتمي إليه Lula da Silva ومن الكثيرين داخل الحكومة (باستثناء الفريق الاقتصادي) وتم اعتبارها لا مفر منها من أجل ضمان الاستقرار.

كان على الرئيس اليساري البحث عن التوافق بين الاستقرار وطمأنة المستثمرين ورجال المال والأعمال من جهة وزيادة تواجد الدولة في الحياة الاجتماعية وحماية المؤسسات المحلية (خاصة الصغيرة منها) وتوفير حماية أفضل للفقراء والعمال مع توزيع أفضل للدخل ، فحاولت الحكومة تبيان المنافع التي ستعود على الفقراء في حالة تحقيق نمو مستدام واستقرار اقتصادي. ومن أجل تفادي رد فعل التيارات اليسارية التي دعمته وضع Lula da Silva حدا لعملية الخصوصة والمساهمة في الإصلاحات التي أطلقها سلفه Cardoso. من أجل بناء نموذج جديد للدولة اقترح Lula da Silva نموذج شراكة يتم بالتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص وتم موافقة البرلمان في 2004 على القانون الذي يحكم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية.بحيث تحدد الدولة الشروط وتقوم على إدارة المشروع وتنجز بعض الاستثمارات وبعد الانتهاء من الأشغال تصبح المؤسسات الخاصة المشغل الفعلي للخدمات (الطرق، السكك الحديدية والمترو) ويضمن لها الصندوق العامFonds public مستوى أدنى من الربحية.

إضافة إلى ذلك فقد أطلق Lula da Silva عام 2003 برنامج للقضاء على الجوع باسم صفر جائع Fome zero وهو استراتيجية وطنية متعددة القطاعات تستند على أربع ركايز:

1- الحصول على الغذاء الأساسي للجميع.

---

[133]– وزارة التنمية الزراعية في البرازيل FAO. برنامج القضاء على الفقر،التجربة البرازيلية ،من خطاب لولا دي سيلفا بعد فوزه في الانتخابات 20 اكتوبر 2002. ص 53

2- تعزيز الزراعة الأسرية ببرنامج Promaf أنشئ سنة 1996).

3- إنشاء أنشطة مدرة للدخل ومشاركة اجتماعية أكبر.

4- برنامج بولسا فاميليا Bolsa familia وهو الأهم في محاربة الفقر وهو موجه للأسر bolsa ascola بولسا أسكولا وهو موجه للأسر (للالتحاق الأطفال بالمدارس والرعاية الصحية للأطفال والحوامل).

بفضل هذا البرنامج وخلال عشر 10 سنوات خطت البرازيل خطوات جبارة في محاربة الفقر فانخفض معدل الذين يعيشون تحت خط الفقر ب 43% والتحق 32 مليون شخص بالطبقة الوسطى وانتقل معدل الفقر المدقع من 9.7% إلى 4.3 % وانخفض معدل سوء التغذية ب 70%.

الجدول(2- 3)الاعانات للعائلات مع دخل شهري فردي من 70 إلى 140 ريال .

عدد الاطفال والمراهقين حتى15سنة	عدد الشباب16-17سنة	نوع الإعانة	قيمة الإعانة
0	0	لا تتلقى أي إعانة	-
1	0	متغير واحد	22 ريال
2	0	متغيرين	44 ريال
3	0	3متغيرات	66 ريال
0	1	1BVJ	33 ريال
1	1	متغير واحد+1BVJ	55 ريال
2	1	متغيرين+1BVJ	77 ريال
3	1	3متغرات+1BVJ	99 ريال
0	2	2BVJ	66 ريال
1	2	متغير+BVJ2	88 ريال
2	2	متغيرين+BVJ2	110 ريال
3	2	3متغيرات+2BVJ	132 ريال

source: Rosa Maria marques et aquilas mebdesl'action de gouvernement lula dans le domaines sociales : une lecteur complexe ،alternativze sud ،vol17،2010،p98

الجدول(2 - 4)الاعانات للعائلات مع دخل شهري فردي حتى 70 ريال

عدد الأطفال والمراهقين حتى 15 سنة	عدد الشباب 16-17 سنة	نوع الإعانة	قيمة الإعانة
0	0	قاعدية+ de base	68.00 ريال برازيلي
1	0	قاعدية+متغير variable	90.00 ريال برازيلي
2	0	قاعدية+متغيرين 2variables	112 ريال برازيلي
3	0		134 ريال برازيلي
0	1	قاعدية+3متغيرات قاعدية+3متغيرات variables3	101 ريال برازيلي
1	1	قاعدية +متغير+1BVJ	123 ريال برازيلي
2	1	قاعدية+متغيرين2BVJ	145 ريال برازيلي
3	1	قاعدية+3متغيرات1BVJ	167 ريال برازيلي
0	2	قاعدية+2BVJ	134 ريال برازيلي
1	2	قاعدية+ متغير+2BVJ	156 ريال برازيلي
2	2	قاعدية+متغيرين+2BVJ	178 ريال برازيلي
3	2	قاعدية+3متغيرات+2BVJ	200 ريال برازيلي

source Rosa Maria marques et aquilas mebdes ،l'action de gouvernement lula dans le domaines sociales : une lecteur complexe ،alternativze sud ،vol17،2010،p98

ورغم الانتقادات الموجهة للسياسة المنتهجة من خلال استهداف معدل التضخم ، أسعار الفائدة والدين العام إلا أن الثلاث السنوات الأولى من 2003 إلى 2005 حملت نتائج جد إيجابية حيث سجل الميزان التجاري فائضا منذ العام الأول كان كافيا لإحداث رصيد إيجابي في ميزان الحسابات الجارية ، وانخفضت نسبة حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوى لها منذ 1975 واستطاعت حكومة Lula da Silva في نهاية عام 2005،التسديد المسبق لديون صندوق النقد الدولي المقدرة ب 15.45 مليار ريال برازيلي المستحقة عام 2007.

بعد إعادة انتخابه لعهدة رئاسية ثانية سنة 2006 تم الإبقاء على جميع تلك البرامج حيث بدا أن الاستقرار قد تحقق. فأصبح النمو الاقتصادي والاستثمار العام (خاصة في البنية التحتية) أولوية. وتم الإعلان في 2007 عن خطة

تسريع النمو (PAC) لإعادة إطلاق الاستثمارات التي كانت متوقفة لمدة طويلة ضمن إطار مؤسسي جديد: سلطة مركزية لقرار على أعلى مستوى، إعفاء مخصصات الميزانية من القيود الجبائية، جهود واضحة من أجل جذب المستثمرين الخواص من خلال الامتيازات والشراكات بين القطاع العام والخاص (PPP). وتم زيادة دور الدولة من خلال البنك الوطني للتنمية الاقتصادية BNDES الذي كانت مهمته التوسع في الاستثمار حيث كانت الاستثمارات المدعومة من قبل BNDES تمثل 20% من إجمالي الاستثمارات في البرازيل للفترة الممتدة من 2009 إلى 2015، وقامت الدولة من خلال BNDES بتقوية مجموعة من الشركات والمجموعات الاقتصادية مثل FIBRIA و JBS و Gerdan و Camrgo و Vale odeberecht واعتمادا على حاجتها إلى توحيد شركات الأبطال Champions ووجهت حجم متزايد من الموارد العامة إلى المجموعات الاقتصادية الوطنية، و بهدف تحسين التكامل الدولي للبرازيل قامت الدولة بتمويل عمليات الاستحواذ ومشاريع التدويل والمشاريع المشتركة Joint ventures والتوسعات وارتبط تكامل أمريكا اللاتينية والتنمية الاقتصادية بالدور النشط للدولة في عمليات تدويل رأسمال المال الوطني.وحققت هذه السياسة عدة نتائج منها:

- خلق16600000 فرصة عمل رسمية.
- انتقال 39 مليون برازيلي من الطبقة الفقيرة الى الطبقة الوسطى (c) أي 52 % من السكان سنة 2010.

خلاصة الفصل الثاني:

إن التنمية الاقتصادية وان اختلف الاقتصاديون في اعطاء تعريفات مختلفة لها، إلا أنها تتميز بكونها عملية مقصودة ومخططة، وهي ذات أبعاد مختلفة. ويتداخل مفهوم التنمية الاقتصادية مع مفهوم النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الاعتقاد الذي كان سائدا في فترة الخمسينات والستينات، بأن تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي يمكن من حل مشكلة الفقر، ويرفع من مستوى معيشة الأفراد. ومع مرور الوقت اتخذ مفهوم التنمية في الاتساع ليتخذ أبعادا أخرى اجتماعية، سياسية، ثقافية وبيئية فقد جاء في تقرير التنمية الدولية للبنك الدولي لسنة 1991 أن التحدّي الأساسي للتنمية يتمثل في تحسين جودة الحياة وخاصة في الدول الفقيرة ولا تتضمن فقط تحسن في مستوى الدخل وإنّما تتعدّى ذلك لتشمل تحسن مستوى التعليم والصحة والتغذية إلى جانب المحافظة على بيئة نقية وتحقيق المساواة بين الأفراد في إتاحة كافة الفرص بما فيها توسيع الحريات وتعزيز القدرات.

وعرف الفكر الاقتصادي ا لكثير من النظريات التي تناولت مسألة التنمية، وحاولت دراستها نذكر منها نظرية مراحل النمو أو الإقلاع التي وضعها والت ويتمان روستو (1916-2003)walt whitman rostow في كتابه " النمو الاقتصادي"

1960 حيث أوضح روستو أن الدول والمجتمعات في سيرها نحو طريق التطور تمر بخمس مراحل.ونظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس، التي تعتبر كصورة مفاهيمية مبكرة لعملية تطوير التفاعل القطاعي والتغيير الهيكلي ووصف لبعض التجارب التاريخية. ثم نظرية الدفعة القوية التي طرحها رودان روزنشتاين Paul Rosenstein-Rodan والتي تستند إلى فكرة أن التنمية لا يمكنها التغلب على حالة التخلف والركود الاقتصادي وبالتالي لابد أن تكون على شكل دفعات أو قفزات قوية قادرة على زيادة النمو. ويفترض روزنشتاين Rosenstein ان لابد من الاعتماد على الصناعة و لكن من خلال دفعة قوية توظف حجم كبير في الاستثمارات الكبيرة تكون عادة غير قابلة للتجزئة كالبنى التحتية و التي توفر خدمات منخفضة التكاليف تساعد على قيام مشاريع صناعية أخرى.إضافة إلى مساهمة الفكر المؤسساتي.

وباعتبارها عملية مقصودة ومخططة، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج إلى وجود الدولة وتدخلها، فدور الدولة كان واضحا في مسار تطور الدول وتقدمها، سواء في النموذج الياباني أو الأمريكي، رغم الاعتقاد السائد بأنه كلما كان تواجد الدولة أقل كلما كان الأمر أفضل. وشكل الإعتماد على القطاع العام وخطط التنمية الأثر البالغ في المستوى الذي وصل إليه الإقتصادان الماليزي والبرازيلي .وهو ما يبرز الدور الجوهري الذي تلعبه الدولة في تحقيق التنميةالإقتصادية. فتدخل الدولة غالبا ما يساهم بشكل حاسم في النمو وتطور الأسواق.

حيث أن تقرير البنك العالمي لسنة 1993 حول المعجزة الأسيوية حمل في طياته اتفاقا مع اعتراف الاقتصاديين بالدور الإيجابي للدولة في التنمية الأسيوية. كما أن البرامج الحكومية التي طبقتها البرازيل في عهد دا سيلفا حققت نتائج مبهرة فبفضل هذا برنامج بولسا فاميلا وخلال عشر 10 سنوات خطت البرازيل خطوات جبارة في محاربة الفقر فانخفض معدل الذين يعيشون تحت خط الفقر ب 43% والتحق 32 مليون شخص بالطبقة الوسطى وانتقل معدل الفقر المدقع من 9.7% إلى 4.3 % وانخفض معدل سوء التغذية ب 70%.

الفصل الثالث: دراسة وتحليل الاقتصاد الجزائري

الفصل الثالث : دراسة وتحليل الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل الثالث

بعد استقلال الجزائر في عام 1962 ، ورثت الجزائر اقتصادا تابعا للمستعمر، و لعل من أهم التحديات التي واجهتها السلطات أنذاك هي القضايا الاقتصادية و مسائل التنمية. فقد كانت التنمية الاقتصادية تحديا حقيقيا مع غياب الموارد اللازمة (رؤوس الاموال واليد العاملة)، وافتقار البلد لقاعدة صناعية قوية. اذ كان الاقتصاد الجزائري مبنيا على الزراعة والصناعة الاستخراجية، هذه الظروف ساهمت في توجيه المستقبل الاقتصادي للبلاد بشكل كبير. فلجأت الجزائر إلى الخيار الإشتراكي في عالم يتجاذبه قطبان، الأول رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والآخر اشتراكي يقوده الاتحاد السوفياتي. لكن الأزمة البترولية العالمية سنة 1986 وسقوط الاتحاد السوفياتي سنة 1989 دفع الدولة إلى تغيير السياسة المنتهجة واحداث قطيعة مع النظام الاشتراكي. وكان ذلك واضحا من خلال دستور 1989، وبدأت مرحلة اقتصادية جديدة بالتوجه نحو اقتصاد السوق.

سنحاول في هذا الفصل تقديم دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، من خلال استعراض أهم المراحل التي مرت بها الجزائر منذ1962، وبيان دور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك في المواثيق والدساتير الوطنيةالتي صدرت، وأيضا عن طريق السياسات المتبعة، والبرامج المسطرة التي تستهدف رفع مستوى معيشة المواطن، وتحقيق معدلات نمو عالية. خاصة برامج الانعاش الاقتصادي بعد سنة 2000 والتي سمح بها توفر السيولة المالية المتأتية من مداخيل المحروقات، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير في مداخيله على الجباية البترولية. كما تم بيان مكانة ودور القطاع الخاص عن طريق استعراض أهم القوانين والتشريعات الصادرة لتشجيع الاستثمار الخاص، وهو ما اعتبر قفزة نوعية وتحولا حاسما في مجال الاستثمار في الجزائر وبداية لإرساء قواعد جديدة تميز الاقتصاد الوطني.

1- ميثاق طرابلس1962: نقطة البداية

انعقد مؤتمر طرابلس في الفترة الممتدة بين 27 ماي و24 جوان 1962 بالعاصمة الليبية لرسم سياسة الدولة بعد الاستقلال، وقد حضرته القيادات السياسية وأعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة، وكذا القيادات العسكرية وكان من بينهم العقيد هواري بومدين وقادة بعض الولايات التاريخية، وقد تم على المستوى الاقتصادي التوصية بالعدول عن أساليب الليبرالية التقليدية حتى يتسنى إجراء تحول حقيقي في المجتمع وانقلاب جذري في الهياكل الاقتصادية الموجودة وتطويرها بالكيفية التي تتماشى مع متطلبات التنمية وإنجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية، ولن تتحقق هذه الغايات إلا بانتهاج سياسة التخطيط وتولي شؤون الاقتصاد بمشاركة العمال وذلك عن طريق[134]:

- الثورة الزراعية: وتشمل الإصلاح الزراعي (الأرض لمن يخدمها) وتحديث الفلاحة باستعمال التقنيات العصرية وتشجيع الثروة الحيوانية وزيادة المساحات المسقية واستصلاح أراضي جديدة.
- تطوير المنشآت: بتأميم وسائل النقل وتجديد شبكة الطرقات والسكك الحديدية.
- تأميم البنوك والتجارة الخارجية: لتحكم أفضل في الاقتصاد الوطني والتحرر من التبعية للمستعمر وإقامة علاقات اقتصادية مع الخارج في إطار الإحترام المتبادل.
- تأميم الثروات المعدنية والطاقة: من خلال تكوين العمال المؤهلين الذين يمكن الاعتماد عليهم في التسيير والاشراف على الإستغلال الثروات المعدنية والطاقوية.
- تطوير الصناعة وتنميتها: تهتم الدولة بالعمل على توسيع القطاع العمومي الموجود والإعداد لإنشاء قاعدة صناعية خاصة النفطية، التحويلية والثقيلة، وتترك الدولة الميادين الأخرى للمبادرات الخاصة مع تشجيعها وتوجيهها في إطار المخططات العامة.

[134] وهيبة بشرير:نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس، مجلة تاريخ المغرب العربي، مجلد2، ص 140

2.التنمية في ميثاق الجزائر1964

كان انعقاد المؤتمر الاول لحزب جبهة التحرير الوطني في الفترة الممتدة مابين 16 و21 أفريل 1964 وقد جاء فيه التاكيد على رفض الرأسمالية لاعتبارها الأجراء أو العمال مجرد سلعة والإعتماد على التخطيط في التنمية الاقتصادية. كان التوجه نحو الإشتراكية لأنها تعتبر استغلال الانسان لأخيه الإنسان استبعادا بالنسبة لشعب عانى القهر في المرحلة الاستعمارية، وقد تم تحديد أهم الأدوار التي ينبغي على الدولة القيام بها من أجل الانتقال إلى الإشتراكية ومنها:

- تقوية التجارب الإشتراكية التي هي في طريق الإنجاز كتوحيد نمط الإنجاز.

- تدخل الدولة في القطاع الخاص وذلك قصد تنشيط التأميمات.

- التحضير لنظام التسيير الذاتي ابتداء بتعاونيات في الميدان الفلاحي، أما في الصناعة فيتم بعد تأميم القطاع الخاص وإنشاء الصناعة الوطنية العمومية.[135]

وقد جاء في ميثاق الجزائر 1964 مايلي: " في التسيير الذاتي تجلى التطور المنقطع للثورة الشعبية الوطنية إلى ثورة اشتراكية، وتجلي كل المشكلات الاقتصادية والسياسية الناتجة عن الانتقال المستمر من الاستعمار إلى ظهور الدولة. تمهيد الطريق للاشتراكية. في هذه العملية، سيصبح دور العمال الحضريين إلى جانب العمال الزراعيين في قطاع التسيير الذاتي حاسمًا بشكل متزايد، لأن الأسس الاجتماعية للسلطة الثورية لا يمكن أن تكون إلا الجماهير العاملة المتحالفة مع الفلاحين التقليديين في القطاع التقليدي والعناصر الفكرية الثورية"[136].

135 فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2012/2011، ص 220، نقلا عن:
Mohamed Hocine bensad, economie du developpement de l'algerie. OPU, 1979, p :19-21

136 LA CHARTE D'ALGER, Fondement idéologique De la Révolution Algérienne , Les caractéristiques De la société algérienne,la revolution socialiste,18, AVRIL 1964

3 .دور االدولة في التنمية من خلال دستور 1976

جاء دستور 1976 للتاكيد على النهج الإشتراكي للدولة، فالإشتراكية هي اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني وهي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني، وهي تعميق لروح الفاتح من نوفمبر[137]. وترمي الإشتراكية إلى تحقيق ثلاثة اهداف تتمثل في:

1- دعم الاقتصاد الوطني.

2- اقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للانسان.

3- ترقية الانسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

وتعود مهمة تحقيق هذه الاهداف إلى مؤسسات الحزب والدولة، وعليه فالدولة هي كل شيئ في الحياة الاقتصادية، (Tout état) فهي تقوم بدور المنتج والموزع والمنظم للعلاقات الاقتصادية، كما عبر عن ذلك أحد رموز الثورة الجزائرية [138]في احد تصريحاته[139]"

4. الاقتصاد الجزائري بين 1962-1965:

تميز الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بكونه اقتصاد استعماري، تهيمن عليه فرنسا التي كانت تعتبر الجزائر مصدرا للمواد الخام ومنفذا للمنتجات المصنعة. وتتضح التبعية بشكل جلي في تركيبة التجارة الخارجية، ويتميز أيضا بغياب التصنيع. وتستولي أقلية مدعومة من المستعمر على وسائل الإنتاج والتمويل الرئيسية. فهي تمتلك معظم الأراضي المنتجة (2726700 هكتار). و تحتكر القطاع البنكي، والنشاط الصناعي والتجاري (90 ٪ من المجموع) ، وتشرف على البلاد من الناحية الفنية والإدارية.وكان يتكون من :

قطاع حديث رأسمالي ، حيث أنه طليعة حقيقية للاقتصاد الفرنسي وتشمل الزراعة الأوروبية الموجهة نحو الأسواق الحضرية والتصدير، والفروع الصناعية المختلفة ، ووسائل النقل ، والتجارة الكبيرة والخدمات، وتكون المشاركة

---

[137] دستور 1976، الفصل الثاني الإشتراكية، المادة10.

[138] الذي هو فرحات عباس بقوله:

"Le pouvoir revolutonnaire a dans son empatience et sa precipitation voulu embrasser dans discrenement,tout les activités et les arracher au secteur privé dans le domaine agricole comme dans l'industrie,il amultiplie les experiences. Il voulu etre restaurateur,hotelerie,coiffeur,eleveurs de bestiaux, marchand des volailles, producteur de lait, macon, distributeur de vehicules,pieces de rechange..."

[139] Amina Mernachi,le statut et le role de l'etat algerien dans l'economie : thèse doctorat,universite Paris-est creteil p30. Cf F Abbes,demain se lèvera le jour,collection etudes et document Alger 2010 p62.

الجزائرية في هذا القطاع باليد العاملة فقط. وقطاع تقليدي أو إقتصاد الكفاف الذي يعيش فيه غالبية السكان الجزائريين: 000 252 5 شخص، يحافظ على الهياكل الموروثة من الماضي.ويفتقر إلى الوسائل التقنية والمالية.

هذه الإزدواجية يعكسها التفاوت الكبير في الدخل.ففي الوقت الذي كان متوسط الدخل السنوي للفرنسي 350 ألف فرنك، لم يتجاوز دخل الجزائريين 50 ألف فرنك، بل وأقل من 20 ألف فرنك في القطاع التقليدي.وبلغ عدد العاطلين عن العمل 990000 شخص، مع انتشار الأمية، ونقص السكن والخدمات الصحية[140].

شهدت الجزائر في 1963 وبعدها بفترة قصيرة نمط التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية، بمعنى مشاركة العمال في التسيير حيث يصبح مدير المؤسسة العمومية الوطنية، ليس الوحيد في إتخاذ القرارات أو الإجراءات المتعلقة بتسيير مصالح المؤسسة، بل يجب أن تؤخذ آراء العمال بعين الإعتبار.إذ أن نمط التسيير الذاتي يقوم أساسا على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. وقد ظهر كتنظيم إجتماعي فرض نفسه بذهاب المعمرين وملاك المصانع مما خلق وضعية صعبة للمؤسسات. "التسيير الذاتي يعبر عن رغبة الطبقات العاملة في البلاد في الظهور على الساحة السياسية والاقتصادية وتشكيل قوة رائدة. على الصعيد الاقتصادي، جعل التسيير الذاتي من الضروري توسيع نطاق الإصلاح الزراعي والتأميم، في الزراعة والصناعة، وإعادة تنظيم التجارة الخارجية والمحلية والنظام المصرفي. على المستوى السياسي، يطرح العلاقات المتبادلة بين الدولة والحزب والنقابات والجماهير من منظور جديد، مما يعني التطور المستمر للطابع الديمقراطي لجميع هذه المؤسسات في علاقاتها مع الجماهير. يجب أن تتجلى الديمقراطية الاشتراكية التي لا غنى عنها وتتسع بفضل وجود منظمات إدارة ديمقراطية حقيقية للاقتصاد، ومنظمات شعبية ديمقراطية للإدارة الديمقراطية للبلديات، ونقابات ديمقراطية حقيقية، وإدارة فعالة مسيطر عليها من قبل الجماهير"[141]

5.الاقتصاد الجزائري بين 1965-1979:

انخفض الاستثمار العام في الزراعة بشكل كبير لصالح الصناعة، وخاصة النفط، الذي أصبح القطاع الاستراتيجي. نتيجة لذلك، كان معدل نمو الإنتاج الزراعي أقل من معدل التركيبة السكانية، مما تسبب في أزمة العرض في أواخر

140 projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire (adoptée à l'unanimité par le c. n. r.a. à tripoli en juin 1962) ,aperçu de la situation economique et sociale de l'algerie coloniale

141 La Charte D'alger, Fondement idéologique De la Révolution Algérienne , Les caractéristiques De la société algérienne,la revolution socialiste,17, AVRIL 1964

سبعينيات القرن الماضي والتي أدت إلى إنشاء "برنامج مكافحة الندرة" (PAP). لقد ضاعف هذا البرنامج (بما يتجاوز التوقعات) فاتورة استيراد الأغذية. تجدر الإشارة إلى أن توفر السيولة المالية في السبعينيات بسبب ارتفاع أسعار النفط، سمح للدولة باستيراد المنتجات الغذائية على نطاق واسع وبالتالي لم يكن هناك حاجة ملحة لزيادة الإنتاج الزراعي على سبيل المثال، من قطاع التصدير، تصبح الزراعة سبب زيادة الدين وأصبح القطاع الزراعي العام، الذي قدم معظم الصادرات الزراعية في الأسواق الخارجية في أوائل الستينيات، لا يكاد يصدر أي شيء منذ أواخر السبعينيات[142].

مؤسسة سوناطراك SONATRACH،التي عملت على استغلال ثروتها الوطنية مباشرة وتحقيق سيادتها الكاملة على كافة مراحل النشاط النفطي بعد التأميم. تمكنت الجزائر بعد مباحثات طويلة في الشراكة الأجنبية الى إبرام أول عقد شراكة لاستغلال المحروقات في 1968/10/19بين سوناطراك وشركة جيتي Getty الأمريكية[143].

الجدول(3- 1)أهداف و حجم خطط التنمية (1967-1979)

المخطط	الأهداف	حجم الاستثمار(ملياردج)
الثلاثي الأول(1967-1969)	محاربة التفاوت الجهوي	9.7
الرباعي الأول (1970-1973)	الانطلاق في عملية التصنيع	36.7
الرباعي الثاني(1974-1977)	دمج القطاعات الاقتصادية تثمين الموارد الطبيعية النسيج الصناعي	120.8

Source: A.BENACHENHOU, L'Expérience Algérienne de Planification Et de Developpement (1962-1982), OPU, Algerie, 1982, P48

[142] Benmihoub A. 50 ans de réformes du foncier agricole étatique en Algérie, une rétrospective. In : Vianey G. (ed.), Requier-Desjardins M. (ed.), Paoli J.C. (ed.). Accaparement, action publique, stratégies individuelles et ressources naturelles : regards croisés sur la course aux terres et à l'eau en contextes méditerranéens. Montpellier : CIHEAM, 2015. p. 60(Options Méditerranéennes : Série B. Etudes et Recherches; n. 72)

143 منال مليزي و مخلفي أمينة: أثر تطور الاطار القانوني للمحروقات على الشراكة الأجنبية في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 1986-2017, Global Journal of Economics and Business, Vol.7, No.2, 2019, p.174

6.الاقتصاد الجزائري بين 1979-1990:

و مع بداية الثمانينات حاولت حكومة الابراهيمي تجسيد بعض الإصلاحات على القطاع العام من خلال اعتماد لامركزية القرار، واستمرت عملية التخطيط من خلال برمجة مخططين خماسيين الأول 1980-1984 بغلاف مالي قدره 400.6 مليار دج، والثاني الممتد من 1985-1989 بغلاف مالي قدره 550 مليار دج كانت لقطاعي الزراعة والري الأولوية.

الجدول(3- 2) المخصصات المالية خلال المخطط الخماسي الاول والثاني:

القطاعات	المبلغ (مليارد ج)	النسبة المئوية
الزراعة والري:	79 000 000 000	14%
- الزراعة	30 000 000 000	38%
- الري	40 000 000 000	52%
- الصيد	1 000 000 000	01%
- الغابات	7 000 000 000	09%
الصناعة	174 200 000 000	6.31%
- المحروقات	39 800 000 000	8.22%
- وسائل	19 000 000 000	
- وسائل النقل	15 000 000 000	

كما تميزت فترة الثمانينات بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات وكذا استقلالية المؤسسات، فقد تم تحويل الشركات الوطنية الكبرى إلى عدد كبير من المؤسسات الوطنية من خلال مرسوم 04 أكتوبر 1980 (انتقل النسيج الصناعي من 110 شركة كبيرة إلى 480 مؤسسة).[144] وجاء قانون استقلالية المؤسسات في عام 1988 من أجل إيجاد نموذج لامركزي، خاصة مع صدور القانون 88-01 الخاص بتوجيهات المؤسسات العمومية، والقانون 88-03

[144] Moussa Zouaoui, l'impact de l'action de l'état sur le developpement économique en algerie (1962-2000), thése docorat, université de constantine, p91

الخاص بصناديق المساهمة، واصبحت بموجبه المؤسسات الوطنية يحكمها القانون الخاص، إذ أنها اكتسبت صفة الشخص المعنوي برأسمال اجتماعي واستقلالية مالية، غير أن الملكية بقيت دائما للدولة.

كان الهدف من استقلالية المؤسسات هو منحها هامش أكبر من الحرية في اتخاذ القرارات، وأنشئ تبعا للقانون 88-03 صناديق مساهمة مهمتها تسيير أسهم المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر وسيلة تمارس من خلالها الدولة حق الملكية لهاته المؤسسات، وكان عدد هذه الصناديق ثمانية وهي كالتالي:

1) مساهمة المناجم والمحروقات والري.

2) مساهمة الصناعة الكميائية والبتروكمياوية والصيدلة

3) مساهمة مواد التجهيز

4) مساهمة مواد البناء

5) مساهمة الصناعات الإلكترونية والإتصالات والإعلام الآلي

6) مساهمة الصناعات الغذائية

7) مساهمة الصناعات المختلفة

8) مساهمة الخدمات[145].

كما ان القطاع الفلاحي أخذ نصيبه من الإصلاحات في هاته الفترة، حيث صدر القانون 87-19 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام واضعا حدا لمرحلة القطاع الزراعي الإشتراكي، حيث تم تقسيم المزارع الكبيرة إلى مزارع فردية او تعاونيات صغيرة وتم توزيعها على الفلاحين.

إضافة إلى هذه النصوص والإصلاحات صدر في 1982/08/21 قانون رقم 82-11 المتعلق بالإستثمار الاقتصادي الوطني الخاص والذي تم توجيهه في إطار مسار التنمية الوطنية لأجل المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب العمل وتعبئة الإدخار وتلبية حاجات المواطنين من المواد والخدمات والمشاركة في سياسة التنمية الجهوية.[146]

[145] المادة 02 من القانون رقم 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة، المؤرخ في 1988/01/13، الجريدة الرسمية، عدد 02، 1988

[146] المادة 8 من القانون 82-11، الجريدة الرسمية.

كانت هذه المحاولات من قبل الدولة لأجل تحسين اداء القطاع العام غير ان هذه الإصلاحات لم تحقق النتائج المرجوة نتيجة تأثير انخفاض أسعار البترول عام 1982، ثم الأزمة العالمية لسنة 1986 وارتفاع المديونية الخارجية للجزائر، أدى هذا التدهور في الحالة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية ترتب عنها أحداث أكتوبر 1988، اين وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى إجراء اصلاحات وتغيير التوجه الاقتصادي من اقتصاد موجه قائم على التخطيط إلى اقتصاد حر يعتمد على السوق.

7. الاقتصاد الجزائري ما بعد :1989

1-7 الاقتصاد الجزائري بين 1990-1999:

كانت وضعية الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات نتاج تراكمات للسياسة المتبعة خاصة بعد الازمة البترولية لعام 1986 حيث ظهر بشكل واضح ضعف وهشاشة الاقتصاد المبني على مورد وحيد هو قطاع المحروقات والذي هو عرضة للتقلبات على المستوى الدولي نتيجة الصراعات والأزمات، وجاء دستور 1989 ليعيد النظر في دور الدولة في الاقتصاد ويمهد للانتقال نحو الاقتصاد الحر.

1-1-7المفاوضات مع صندوق النقد الدولي FMI

بدأت الجزائر من خلال حكومة مولود حمروش الذي كان يمثل الجناح الإصلاحي في حزب جبهة التحرير الوطني في اجراء اتصالات مع صندوق النقد الدولي، وكانت هذه المفاوضات قد بدأت في فيفري 1989 وانتهت في ماي وتمت هذه المفاوضات في سرية تامة دون الإعلان عن نتائجها لأعضاء الحكومة أو نواب البرلمان ودون استشارة القوى السياسية[147].

وبعد ان تمكنت الجزائر من توقيع الإتفاق الاستعداد الإئتماني اول Stand-By حتى شرعت في تطبيق شروط النقد الدولي والدليل على ذلك صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعتبر حقيقة تحولا في مسار الإصلاحات، حيث أضاف أبعادا جديدة للعمل المصرفي في الجزائر وشكل قطيعة مع تقاليد العمل المصرفي التي كانت موجودة، ومن أهم ماجاء به:

- منح الإستقلالية للبنك المركزي من خلال الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية.

[147] فريمكش مليكة، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2012، ص 256 نقلا عن:
Mourad Benachenhou, la sestenction industriellemodalité imphication, le vue economique, N°17, septembre 1994, p120-121

- السماح للقطاع الخاص الجزائري أو الأجنبي بافتتاح بنوك أو فروع بنكية تعمل وفق القانون الجزائري[148].

- توحيد السلطة النقدية من خلال انشاء مجلس النقد والقرض.

- الحد من سلطة الخزينة في تمويل الاقتصاد بالفصل بين الدائرة المالية (الخزينة) والدائرة النقدية (بنك الجزائر).

7-1-2اتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني

بدات الحكومة التفاوض من اجل إبرام اتفاق ثاني مع صندوق النقد والقرض وهذا في بداية سنة 1990 لكن مع اندلاع ازمة الخليج وارتفاع أسعار البترول تعثرت المفاوضات قليلا غير أنه سرعان ماعادت الحكومة الجزائرية إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي مرة أخرى لأن التغير في سعر البترول لم يكن كبيرا وانتهى مسار التفاوض بابرام الاتفاق الثاني في 1991[149]. وكان تاريخ هذا الاتفاق يوم 03 جوان 1991 واستمر إلى غاية مارس 1992 حيث تحصلت الجزائر بموجبه على 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)، وتضمن الاتفاق قيام الجزائر بمجموعة من الاصلاحات أهمها التقليل من التدخل الحكومي في الاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية ورفع الدعم وتحرير الأسعار وتخفيض النفقات العمومية وتخفيض قيمة الدينار.

غير أن المرحلة التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك كانت أقل مما يقال عنها أنها حرجة على كل المستويات، السياسي، الاجتماعي والأمني والاقتصادي، ومع انخفاض أسعار البترول وارتفاع خدمات الديون وصلت الجزائر إلى مرحلة العجز عن سداد الديون الخارجية. مادفعها إلى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي، ولكن في موقف تفاوضي ضعيف أو كما عبر عنه البروفيسور طمار [150] بالجاثي على ركبتيه[151]. وقد كان هذا الاتفاق عبارة عن برنامج تصحيح لمدة سنة تمتد من الاول من أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 وكان يرمي إلى[152]:

- التخفيف من عجز الميزانية إلى 03% من الناتج المحلي.

---

[148] قانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، العدد16/1990، المواد من 127إلى 130

[149] صرارمة عبد الوحيد: تدخل الدولة في ظل الإنتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2006، ص 348 نقلا عن: Benaissa D.H, l'ajustement structurel.....p 59

[150] Hamid Tammar,la lecture economique du programme de Tripoli et la rente pétrolière ont maintenu l'économie dans la trappe de transition.par Fatima Houari Algerie 12/05/2016.

[151] «En 1994 la situation était tellement difficile que nous étions dans une double situation d'insolvabilité financière et d'échec économique accompagné d'une rupture de la cohésion sociale.et c'est littéralement a genoux qu'on s'est adressé au FMI pour conclure un programme d'ajustement structurelle »

[152] كمال عياشي:التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40% (ليصبح بذلك 1 دولار= 36 دينار).

- تحرير التجارة الخارجية.

- تحرير الأسعار وإلغاء الدعم على السلع.

- التحكم في التضخم.

7-1-3برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998

بعد تقدم ايجابي من خلال تطبيق اتفاق الاستعداد الإئتماني لسنة 1994 عادت الجزائر من جديد إلى صندوق النقد الدولي ولكن من أجل اتفاق لهيكلة الاقتصاد، وحصلت بموجبه الجزائر على قرض وكان هذا الاتفاق يمتد ثلاث سنوات من 1995 إلى 1998، واستهدف هذا البرنامج:

- تحقيق استقرار اقتصادي كلي.

- تحقيق نمو اقتصادي يبلغ 5% سنويا.

- تحرير كلي للتجارة الخارجية والأسعار.

- الإنطلاق في عملية الخوصصة.

- إعادة جدولة الديون مع نادي باريس ونادي لندن.

وتمكنت الجزائر من إعادة جدولة ديونها وتحقيق نتائج ايجابية على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني.[153] وبلغة الأرقام فإن معدل النمو أصبح في عام 1998 يساوي 6.2% بعد ان كان 0.2% في عام 1994.

الجدول(3-3)تطور معدل النمو 1994-1998

	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو%	0.2	3.8	3.7	1.1	6.2
سعر الصرف دج/دولار	35.005	47.648	54.747	57.675	58.735
معدل التضخم	29.04	29.78	18.7	5.7	5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

[153] صرارمة عبد الحميد: مرجع سابق، ص 357

ولكن رغم النتائج الايجابية على المستوى الاقتصادي فإن الآثار الاجتماعية كانت سلبية حيث انخفضت القدرة الشرائية للمواطن نتيجة تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار ورفع الدعم، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة الراجع إلى عملية تسريح العمال وغلق المؤسسات.

الشكل(3 - 1)تطور معدل البطالة ومعدل النمو 1990-2000

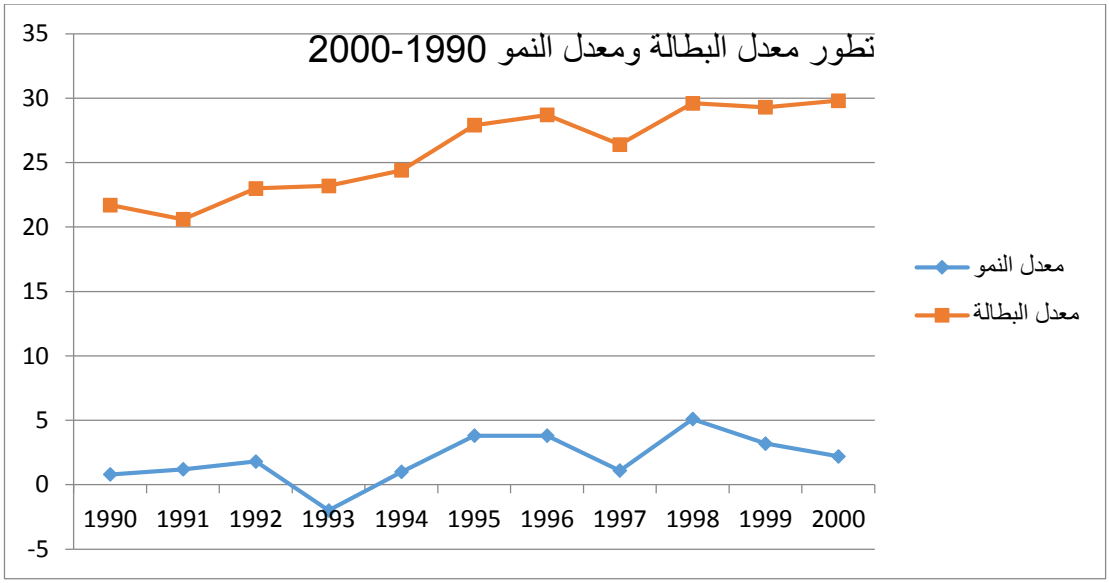

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ولأن مرحلة مابعد 1989 هي مرحلة التوجه نحو الاقتصاد الحر، فهذا يتطلب تراجعا للدولة وانسحابها من الحياة الاقتصادية وفتح المجال أمام القطاع الخاص ولعل أهم التشريعات التي صدرت بهذا الخصوص بعد دستور 1989هي قانون النقد والقرض 90-10 الذي سمح بتحرير القطاع المصرفي، وانشاء بورصة الجزائر سنة 1993، وفتح سوق التأمينات عام 1995، وكذا الأمر رقم 95-22 الصادر بتاريخ 26 أوت 1995 الذي حدد المجالات والمؤسسات التي قررت الدولة التخلي عنها و خوصصتها إما جزئيا أو كليا بغرض مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية[154]. غير ان الخوصصة لم تنطلق نتيجة بعض الصعوبات وكذا تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بعملية الخوصصة، فجاء الأمر 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 ليعدل الأمر 95-22 الذي لم يطبق أصلا، وصدر أيضا:

[154] خميس خليل:مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2011/09، ص 206

- مرسوم 97-329 الصادر في 10 سبتمبر 1997 المحدد لشرط الحصول على امتيازات خاصة بالدفع لصالح المؤسسات العمومية المعروضة للخوصصة.

- مرسوم تنفيذي رقم 98-194 الصادر في 07 جوان 1998 الخاص بتأسيس المؤسسات الخاصة بالخوصصة.

- مرسوم تنفيذي رقم 98-195 الصادر بتاريخ 07 جوان 1998 والذي حدد قائمة المؤسسات المعروضة للخوصصة.[155]

2-7 الاقتصاد الجزائري ما بعد 2000 :

في عام 2015، بلغ دخل الفرد السنوي 4270 دولار (البنك الدولي، 2016). ومن حيث مؤشر التنمية البشرية (HDI)، تحتل الجزائر المرتبة 83 من أصل 188 دولة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2016. وقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية من 0.69 في عام 2009 إلى 0.70 في عام 2011، ليصل إلى 0.74 في عام 2014 (UNPD، 2016). يبلغ نموه 27٪ تقريبًا بين عامي 1995 و 2014 ويمكن تفسيره بشكل خاص بتحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة مما دفع مؤشر التنمية البشرية إلى الأعلى (UNPD، 2016)[156].

كانت الاصلاحات التي باشرت بها الدولة بعد الإنتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق غير كافية خصوصا وانها تزامنت مع فترة اتسمت بعدم الإستقرار السياسي والامني ورغم أن برامج التصحيح والتثبيت التي تم تطبيقها مع صندوق النقد الدولي ساعدت في تحسين بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد، لكن هيكل الاقتصاد كان بحاجة إلى إعادة النظر من حيث نقص مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، إضافة إلى الإعتماد الشبه كلي على مورد المحروقات والتي أصبحت نقطة ضعف بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وتجعله معرضا للهزات في أي وقت، غير انه مع بداية الألفية تم تبني سياسة جديدة من أجل انعاش الاقتصاد الجزائري تمثلت في البرامج التنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، والتي اعتمدت على الإنفاق الحكومي وفق المقاربة الكينزية مستفيدة من الإرتفاع الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق الدولية.

---

[155] فريمكش مليكة:مرجع سابق، ص 267

[156] Ouchene, B. & Moroncini, A. (2018). De l'économie socialiste à l'économie de marché : l'Algérie face à ses problèmes écologiques. VertigO, 18 (2).p4

7-2-1برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تم تخصيص غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري من اجل تحقيق النمو من خلال عملية الإنفاق الذي تم توجيه لدعم قطاع الفلاحة، الأشغال الكبرى، التنمية المحلية والتنمية البشرية إضافة إلى دعم الإصلاحات.

الجدول(3 - 4)توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاع

مختلف القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,1
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30	15			45	8,6
المجموع	213,1	178,3	113,2	20,5	525,1	100

المصدر: www.premierministr.gov.dz

الشكل(3 - 2)التمثيل البياني لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

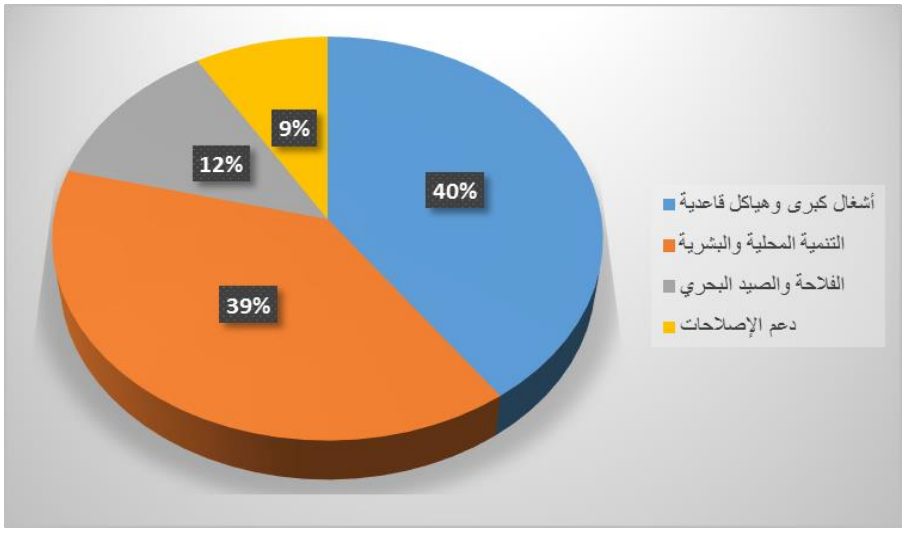

المصدر: www.premierministr.gov.dzبالتصرف

و سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، بالنسبة للأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها ورد الإعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة إنطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، ومن خلال هذه الأهداف

العملية يتم تحقيق الأهداف النوعية وهي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري[157].

وتؤكد النسب الموجودة في الجدول أعلاه على توجه الدولة إلى تدارك النقص الموجود في الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بسبب الظروف التي مر بها البلد منذ أزمة الثمانينات وما تلاها من الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات وتخفيض حجم الإنفاق الحكومي تبعا لتوجهات صندوق النقد الدولي.

ومثلت مخصصات الهياكل القاعدية والأشغال الكبرى أكثر من 40% حجم الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج لأن وجودها يحفز على الإستثمار ويساهم في عملية التنمية الاقتصادية، ومن خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبغرض تحسين مستوى معيشة المواطن وتقليل التفاوت بين المناطق، حصل قطاع التنمية المحلية والبشرية هو الآخر على نسبة 38% من مجموع المخصصات، وعملت الحكومة أيضا على تشجيع الانتاج الزراعي والحيواني من خلال تخصيص نسبة 12.4% من البرنامج لقطاع الفلاحة والصيد البحري بعد أن كان هناك برنامج شرع فيه سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وهو يعكس توجه الحكومة نحو تشجيع الانتاج الوطني وتقليل فاتورة الواردات الغذائية.

2-2-7برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

أدى ارتفاع اسعار البترول إلى تحسن الوضع المالي للدولة وارتفاع احتياطي الصرف التي وصلت الى مستوى 56.18 مليار دولار سنة 2004 ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى الإستمرار في سياساتها الإنفاقية فتم تخصيص مبلغ 4.202,7 مليار دج من اجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي يمتد لأربع سنوات من 2005 إلى 2009 موزعة كالآتي:

[157] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة مقدمة للمؤتكر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، مارس 2013

الجدول(3 - 5)مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

القطاع	المبلغ	النسبة%
برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان	1 908,5	45,5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1 703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير العمومية وتحديثها	203,9	4,8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1,2
المجموع	4 202,7	100

المصدر: www.premierministr.gov.dz

الشكل(3 - 3)التمثيل البياني لمخصصات البرنامج التكميلي بدعم النمو 2005-2009

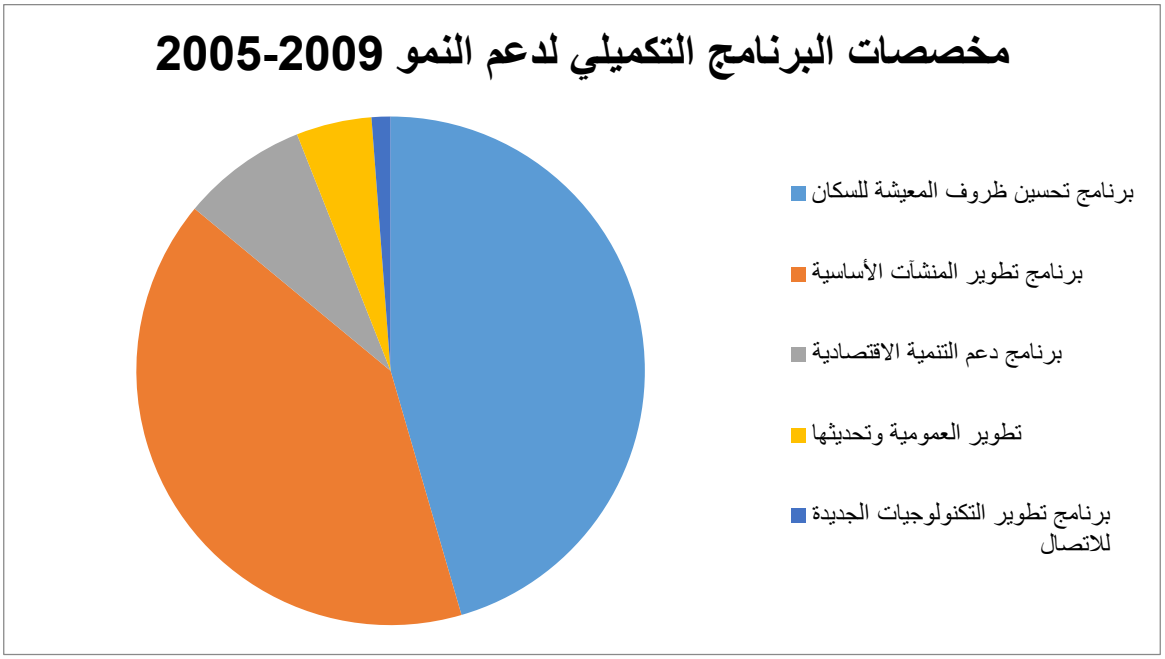

جاء هذا البرنامج تكملة لجهود التنمية التي تم إطلاقها مع برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث استهدف بالدرجة الاولى تحسين الظروف المعيشية للمواطن وتطوير المنشئت الاساسية .

3-2-7برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

اشتمل هذا البرنامج على استثمارات تمتد على مدة خمس سنوات من 2010 إلى 2014 بمبلغ 21.124 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين، الاول هو برنامج جاري إلى نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج أي مايعادل

130 مليار دولار، اما الشق الثاني فهو برنامج جديد بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.[158]

حسب ما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول(3 - 6)برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة
التنمية البشرية	10122	49,59
محور المنشآت الأساسية: مثل الأشغال العمومية, النقل، تهيئة الإقليم البيئة	6448	31,59
محور تحسين الخدمة العمومية: الجماعات المحلية، الامن الوطني، الحماية المدنية	1666	8,16
التنمية الاقتصادية	1566	7,67
مكافحة البطالة	360	1,76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1,23
المجموع	20412	100

المصدر: زقرير عادل، حبيب كريمة، دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد

الشكل(3 - 4)برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

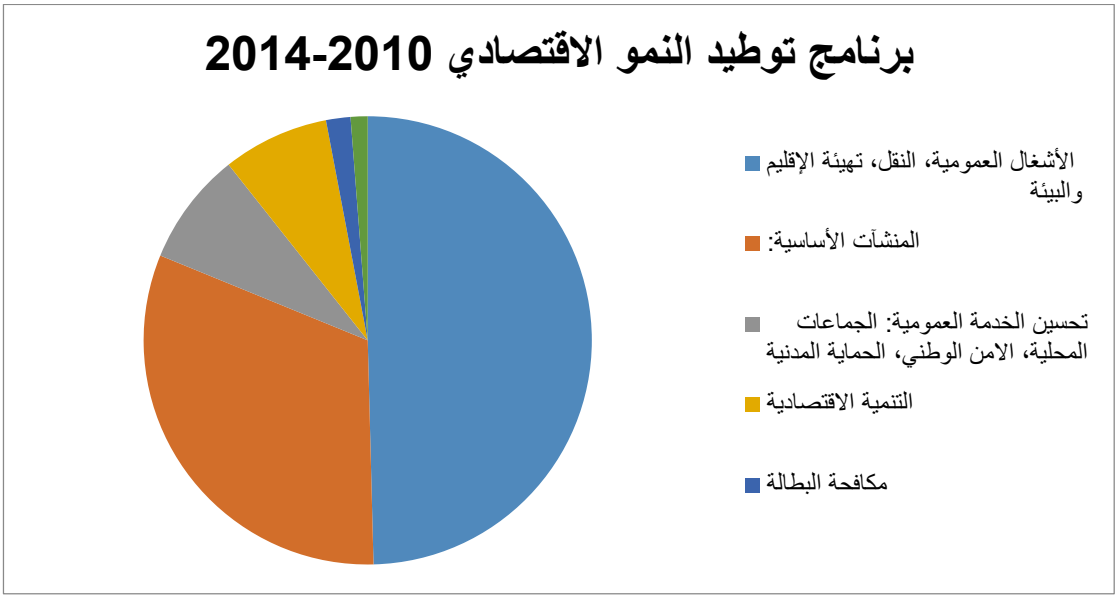

ومن خلال توزيع المخصصات نلاحظ استمرار إهتمام الدولة بالتنمية البشرية، حيث تم تخصيص قرابة نصف المبلغ الإجمالي للبرنامج من أجل قطاعات التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، السكن، الطاقة، المياه،

[158] مصالح الوزير الاول، بيان السياسة العامة، الجزء الثاني، البرنامج الخماسي 2010-2014، اكتوبر 201، ص 38، في الموقع:-www.premier ministre .gov.dz/arab/media/pdf/declaration2010.pdf

التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والإتصال، إضافة إلى هذا خصصت الدولة مبلغ 6.448 مليار دج لأجل المنشآت القاعدية وهو مايمثل نسبة 31,59% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وكانت تهدف الدولة من خلال هذا الإتفاق تحقيق التنمية الاقتصادية، ويذكر أن صندوق النقد الدولي في نشريته أشاد بالبرنامج واعتبر الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم خطوة ايجابية، غير أنه غير كافي فلا بد على الدولة ان تعمل جاهدة على تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الاعمال من اجل خلق استثمارات وفرص عمل جديدة وتطوير القطاع الخاص، فإذا ظل الاقتصاد الجزائري على حاله شديد الإعتماد على المحروقات بعيدا عن التنوع فسوف يبقى معرضا للصدمات السلبية على أسعار النفط.[159]

المفارقة الأكثر إثارة للاهتمام لتسليط الضوءأيضا، هو الانخفاض في قطاع المحروقات. من المؤكد أن برامج الاستثمار المختلفة قد عززت القطاعات الأخرى، كما يتضح من تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، لكن قطاع المحروقات ظل يسجل بثبات معدلات سلبية منذ عام 2006. على الرغم من أن المورد الرئيسي للموارد بالعملة الصعبة للبلد، كان قطاع ا المحروقات عبئًا على النمو منذ عام 2006 .

في حين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات قد يبدو متواضعا، فإن النمو في الصناعة التحويلية لا يزال ضعيفًا (+ 0.9٪ في عام 2010 مقابل + 5٪ في عام 2009). وكانت التفسيرات المطروحة متعددة: منها عدم كفاية المصفوفة المؤسسية، وتأثير الريع، وتفكيك التعريفة الجمركية بسرعة كبيرة، وضعف عدد الشركات، والسلوكيات السائدة للوكلاء الاقتصاديين، وأهمية القطاع غير الرسمي، وأهمية الفساد وحدود نموذج النمو خارج المحروقات إلى جانب هذه التفسيرات، لا يزال يتعين إجراء تشخيص شامل. بالإضافة إلى ذلك، تم وصف هذا النوع من النمو بأنه "نمو لصالح الفقراء" لأنه قلل من عدم المساواة في الدخل. بين عامي 1990 و 2004، ارتفع مؤشر جيني، الذي يقيس عدم المساواة في الدخل، في الجزائر من 40.1 ٪ إلى 35.3 ٪ ، في حين سجل المغرب 39.2 ٪ والفقراء على التوالي. بالنسبة لهذه البلدان، أظهرت الجزائر أن مؤشرها سجل 0.77 ، مما يشير إلى أن النمو المسجل بين عامي 1990 و 2004 كان مواتياً للحد من الفقر النقدي. تؤكد هذه الدراسة دراسة أخرى خلصت إلى أن معدل الفقر قد انخفض

[159] نشرية صندوق النقد الدولي FMI يناير 2011

بين عامي 2000 و 2006 ، من 12.1 في المائة إلى 5.6 في المائة. أخيرًا ، تقدر هذه الدراسة الأخيرة أن عدد الفقراء انخفض بنسبة 53٪ بين عامي 1995 و 2006[160]

إن الانتقال من الاقتصاد المدار مركزيا إلى اقتصاد السوق كان متعثرا ولم يكتمل حتى الآن. الدولة هي مرة أخرى الفاعل الرئيسي للاستثمارات، من خلال النمو القوي للنفقات العامة، في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن هذا الحجم الكبير من الاستثمار لم يكن له أي تأثير خاص على طبيعة النمو الاقتصادي. كان اقتصاد الريع الذي يميز الجزائر دائمًا هو المهيمن. يبدو أن قلة قليلة من الدول ذات الإيجارات الكبيرة للموارد الطبيعية تهرب من هذه القاعدة. الجزائر، التي لديها موارد كبيرة حاليًا مع إيرادات طبيعية بعيدة كل البعد عن أن تنضب، هل ستطور "فئة رجال الأعمال" هذه لأن هذا يبدو أنه تحدٍ في السنوات المقبلة، لبدء نمو اقتصادي كبير وتضع الأساس لاقتصاد حديث؟[161]

8.مكانة القطاع الخاص في الجزائر

8-1مكانة القطاع الخاص قبل الإنتقال إلى اقتصاد السوق

احتل الاقتصاد مكانة مركزية بشكل متزايد في الخطاب السياسي للزعماء الجزائريين وفي جميع النصوص الإيديولوجية التي ميزت الحياة السياسية للبلاد. تطور خطاب الشرعية السياسية هذا من خلال التنمية الاقتصادية وأصبح أكثر تطرفًا، وفقًا للأحداث والظروف، لصالح التنمية المخططة والصناعية والمتمحورة حول الذات والتي تم فيها تقديم تدخل الدولة دائمًا كبديل إلى التنظيم من قبل السوق.وهكذا، وبعد عامين على الاستقلال، رفض ميثاق الجزائر لعام 1964 صراحة المسار الرأسمالي للتنمية وأثار التأميم الضروري للقطاع الخاص والمصالح الأجنبية مما وضع في الاعتبار، في الواقع، قانون الاستثمار في البلاد. 26 جويلية 1963، صدر على وجه التحديد للحد من هروب رأس المال في أعقاب مناخ من عدم الاستقرار الذي تعيشه البلاد في أعقاب الأزمة السياسية في صيف عام 1962. شهد ميثاق الجزائر تمزق وافتتح الطريق إلى التأميم وإنشاء احتكارات الدولة، لا سيما في القطاع الصناعي. وعلى نفس المنوال، صدر قانون الاستثمار الخاص لعام 1966. ومع الاعتراف الأخير

[160] Ahmed Bouyacoub, QUEL DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE DEPUIS 50 ANS ? L'Harmattan | « Confluences Méditerranée » 2012/2 N°81,p98-99 Article disponible en ligne à l'adresse : https://www.cairn.inforevue-confluences-mediterranee-2012-2-page-83.htm

[161] Ahmed Bouyacoub,opcit,p99-100

بأهمية القطاع الخاص في بناء الاقتصاد الوطني، فإن أي استثمار خاص يخضع لترخيص الدولة. ومنحت الأخيرة الحق في استرداد أسهم أو أسهم أي مؤسسة خاصة. وأن رفض أي استثمار يؤثر على المجالات الاستراتيجية، وبالتالي خصصت حصرا للاستثمارات العامة. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إصدار قانون الاستثمار لعام 1966 يمثل بداية لسلسلة طويلة من التناقضات التي تصف موقف الدولة الجزائرية تجاه القطاع الخاص على المدى الطويل. من ناحية، أعلنت الدولة عن رغبتها في تشجيع الاستثمار الخاص، بينما من ناحية أخرى، اتخذت تدابير تحد من توسعه. ترك هذا الغموض القطاع الخاص الوطني والأجنبي في نوع من "الإفراج المشروط"، والتي يمكن استجوابها في أي وقت. يضاف إلى ذلك تأثير الخطاب السائد الذي أورده الميثاق الوطني وخطب الرئيس هواري بومدين الذي كان يصف القطاع الخاص بشكل منهجي في كثير من الأحيان بالاستغلال. يفسر هذا الوضع-المتسم بعدم اليقين والتهديد الدائم بالتأميم-جزئياً التوجه الضعيف للاستثمار الخاص الجزائري نحو أنشطة الإنتاج، مفضلاً التجارة والمضاربة التي تسمح باسترداد رأس المال المستثمر في وقت قصير. باختصار، يمكننا القول إن السنوات الخمس الأولى من استقلال البلاد تميزت بخطاب سياسي وإجراءات اقتصادية تعمل من أجل انفصال الاقتصاد الاستعماري، لا سيما عن طريق تغيير نمط الإنتاج. من التنظيم إلى السوق، أصبح مجال السوق الجزائري يخضع الآن للتنظيم من قبل الدولة من خلال الإدارة[162].

على الرغم من أن ما بين 1962 و1988، على الرغم من أن الاقتصاد المملوك للدولة حافظ على قطاع خاص، إلا أن هذه الشركات كانت تحت إشراف الإدارة عن كثب وأن نشاطها، الذي كان يعتمد إلى حد كبير على القطاع العام، كان إلى حد كبير بحثًا عن تحقيق الأرباح. سعى إصلاح عام 1988 إلى تعزيز تنسيق السوق من خلال التقريب التدريجي لظروف النشاط الاقتصادي من القطاعين العام والخاص. على الجانب القانوني، كان الهدف هو الجمع بين الوضع القانوني للملكية الخاصة والحكومية (والتي كان من شأنها تسهيل عملية الخصخصة) وتوحيد البيئة المؤسسية. الشركات، لا سيما عن طريق تعديل أو إزالة القواعد التمييزية. أدى توقف الإصلاح عن طريق تجميد كل قطاع في حالة انتقالية إلى عرقلة هذه العملية. فمن ناحية، لا يمكن وقف تدهور القطاع العام و من ناحية أخرى، انخفض الزخم الذي بدأه تقنين القطاع الخاص. إن حالة انعدام القانون (الفساد، ضعف حقوق الملكية، العودة

162

إلى التدخلات التقديرية والتعسف) قد فضلت إنشاء احتكارات خاصة قوية وكذلك نشر غير مسبوق للقطاع غير الرسمي.[163]

2-8مكانة القطاع الخاص بعد الإنتقال إلى اقتصاد السوق

بعد التحول من النظام الإشتراكي حيث تسيطر الدولة على الحياة الاقتصادية إلى الاقتصاد الحر ينبغي للدولة ان تتراجع مفسحة المجال للقطاع الخاص وفي هذا الإطار اتخذت الدولة مجموعة اصلاحات تنظيمية وقانونية بداية من قانون النقد والقرض 90-10 مرورا بالمرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية المؤسسات العمومية، كما تم تأسيس الهيئات المساعدة للمستثمرين، فظهرت بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار (ASPI) والتي حلت محلها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) بمقتضى المرسوم الرئاسي 01-03 وتشكيل المجلس الوطني للاستثمار (CNI).

بعد الاستقلال كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار النهج الاقتصادي الذي تبنته الدولة المستقلة حديثا والتي ورثت اقتصادا مربوطا بالمستعمر.وكذلك فإنه وبالنظر لتاريخ المستعمر وأساليبه لم يكن هناك طبقة أثرياء أو بورجوازيين من الجزائريين بإستثناء القلة القليلة التي كانت تحوز على بعض الأملاك وتدير بعض الأعمال في غالبيتها تدخل ضمن الميدان التجاري.

كانت أول محاولة لتثمين القطاع الخاص في الجزائر هي قانون 63-277 لسنة 1963 والذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 53 بتاريخ 1963/08/02.كما تم إنشاء اللجنة الوطنية للإستثمارCNI[164]. وجاء هذا القانون لبيان الضمانات الممنوحة للمستثمرين الخواص الوطنيين أو الأجانب وكذا المنافع والمزايا التي يمكن لهؤلاء المستثمرين الإستفادة منها.و يجدر بالذكر أن الإمتيازات و المنافع التي تضمنها هذا القانون كانت موجهة للمستثمرين الأجانب و يستفيد منها المستثمرون الوطنيون في إطار الشراكة فقط.[165] ومن بين أهم ما تضمنه هذا القانون من ضمانات و

[163] Fatiha Talahite. RÉFORMES ET TRANSFORMATIONS ÉCONOMIQUES EN ALGÉRIE. Economies et finances. Université Paris-Nord - Paris XIII, 2010. fftel-00684329f

[164] Abdenour Mouloud,De l'economie Administrée à l'économie ed Marché politique en faveur de l'investisseur privé en Algérie a la veille du cinquantenaire de son indépendance :quelques repères historiques ,Le Magreb et l'Independance en Algerie. Amar Mohand-Amer et Belkacem Benzeime,CRASC-IRMC,Karthala 2012p66.

[165] Leila Mebouci,l'Entreprise Algerinne Face a Quel Genre d'Envirenement ?la revue des sciences des gestions,direction et gestion strategie n234,p79,2008

مزايا من خلال المواد 3إلى7 و9إلى 11 هي ضمان حرية الإستثمار للاشخاص الطبيعيين أو المعنويين جزائريين او أجانب وكذا حرية التنقل و الإقامة لمسيري هذه المؤسسات وضمان المساواة أمام القانون وعدم نزع الملكية وإلا تم الحصول على تعويض عادل. ورغم كل الحوافز والمزايا والضمانات لم يكن لها القانون أثر واضح في تحفيز وجذب المستثمرين الخواص.[166]

وبعد تغير نظام الحكم في 19 جوان 1965 جاء قانون[167] 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات الصادر في 1966/09/10 والذي ألغى قانون 63-277.

ونظرا لطبيعة نظام الحكم والتوجه الجديد للسلطة في الجزائر بعد 1965 فقد ألزم قانون الإستثمار66-284 من خلال مادته الرابعة المستثمرين الخواص الحصول على الموافقة المسبقة من أجل مباشرة عملية الاستثمار. كانت هذه الموافقة المسبقة تشكل بالنسبة للمستثمرين عائقا في طريق إنجاز استثماراتهم وبالنسبة للدولة وسيلة للتدخل في الشأن الاستثماري و آلية لمراقبة التوجه الاقتصادي للبلد. و رغم ذلك كله فقد منحت الدولة من خلال هذا القانون 66-284 مزايا و تفضيلات للمستثمرين و الحاصلين على الموافقة المسبقة.[168] ومع أن هذا القانون كان يهدف لتشجيع الاستثمار الخاص وإنشاء الشركات الخاصة –رغم القيود المفروضة-إلا انه لم يحقق المطلوب لإنتشار سياسة التأميم (البنوك سنة1966و المحروقات سنة 1971) وتخوف المستثمرين الأجانب. إذ بلغت استثمارات القطاع العام للفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية 1973 ما يقارب 45 مليار دينار جزائري في مقابل استثمار للقطاع الخاص بلغ 650 مليون دينار جزائري للفترة نفسها أي بنسبة أقل من 2 من حجم الاستثمارات الكلي.[169]

ورغبة من السلطات الجزائرية في تحقيق القطيعة مع الحقبة الإستعمارية واستكمال الاستقلال الوطني وتعميق روح الفاتح من نوفمبر تم التأكيد على النهج الاشتراكي للدولة في الميثاق الوطني أو دستور 1976 باعتبار الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه.[170] وأصبحت البيئة الاقتصادية أكثر تقييدا للقطاع الخاص الذي كان

---

[166] Op cit p 66

[167] القانون 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات صدر في الجريدة الرسمية رقم 80 بتاريخ 1966/09/17.

[168] Abderrahman Benhama:,Le régime d'investissement étrangers en Algerie aspect juridique U Paris 1 2020 p25.

[169] Leila Melbouci: op cit p79.

[170] دستور 1976 الفصل الثاني الاشتراكية المادة 10.

محصورا في نطاق المؤسسات الصغيرة وينظر إليه على أنه نوع من استغلال الانسان لأخيه الانسان. ولم تكن الحرية الاقتصادية أولوية من أولويات الدولة في ظل هذا الدستور. حيث تم خلق قطاع عام يعمل في أريحية بعيدا عن منافسة القطاع الخاص.

3-8.قانون الاستثمار الوطني الخاص 82-11

مع بداية الثمانينات تم التوجه نحو منح حرية أ كبر للقطاع الخاص و بهذا الخصوص تم إصدار القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص و ذلك بتاريخ 11 أوت 1982[171]. و الذي يهدف إلى تحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية و كذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها وهذا ما تضمنته المادة الأولى من القانون.أما المادة الثانية من القانون فقد حددت رأسمال الشركات المراد إنشاؤها بثلاثين مليون دينار جزائري.و يتم إنشاء هذه الاستثمارات الخاصة في إطار الأهداف الإنمائية و بعد الحصول على الاعتماد.

أما الاستثمارات الاجنبية فقد تم التطرق إليها من خلال القانون 82-13 المؤرخ بتاريخ 18 أوت 1982 و الذي يتعلق بتاسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها.و يتم ذلك من خلال الشراكة بين المؤسسات الوطنية الاشتراكية والمؤسسات الأجنبية. ويكون الطرف الجزائري هو المسؤول عن توجيهها.كما أن المحاكم الجزائرية هي من تتولى النظر في النزاعات والخلافات الناتجة عن العلاقات بين الشركاء. و يمكن للدولة استعادة أسهم الشريك الاجنبي –عن طريق التأميم- إذا دعت المصلحة العامة لذلك.[172] و مواصلة للإصلاحات الرامية لتشجيع الاستثمار فقد تم في سنة 1983 –بموجب المرسوم 83-98 المؤرخ في 29 جانفي1983 -إنشاء الديوان الوطني للتوجيه و مراقبة و تنسيق الاستثمار الخاص (ONCIP) والذي أوكلت له مهمة توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو القطاعات و المناطق من أجل الاستجابة لمتطلبات التنمية وضمان التكامل بين القطاع الخاص و القطاع العام و تبادل التجارب و البحوث التي تساعد على اندماج القطاع الخاص في عملية التخطيط.[173]

ولأن كل هذه القوانين والإصلاحات لم تحقق اي تقدم في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار قامت الحكومة بإصدار تشريع آخر سنة 1986 والذي تمثل في القانون 86-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة و

---

[171] القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص و الذي صدر في العدد الثالث للجريدة الرسمية بتاريخ 21 أوت 1982

[172] القانون 82-13 ويتعلق بتاسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها الممضى في 28 أوت 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة بتاريخ 31أوت 1982 ص1724

[173] Abdnour Mouloud: Opcit p 67

سيرها المعدل و المتمم للقانون رقم 82-13 و الذي أقر جملة من الإمتيازات و الإعفاءات لصالح المستثمرين.ثم صدر القانون رقم 88-25 في 12 جويلية 1988 و المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية والذي ألغى إلزامية حصول المستثمر على الموافقة المسبقة. لكن كل ذلك لم كافيا لخلق مناخ استثماري محفز وجاذب للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.

4-8.الانتقال إلى اقتصاد السوق:

بعد الأزمة البترولية لعام 1986 وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1989 كان لزاما على الدولة تغيير السياسة المنتهجة واحداث قطيعة مع النظام الاشتراكي. و بدا ذلك جليا من خلال دستور 1989 الذي كرس الحرية الاقتصادية وألغى احتكار الدولة للتجارة الخارجية(المادة 19 من دستور 1989). وفي 14افريل 1990 صدر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وهو ما اعتبر قفزة نوعية وتحولا حاسما في مجال الاستثمار الخاص في الجزائر وبداية لإرساء قواعد جديدة تميز اقتصاد السوق بتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وفتح باب الشراكة بين المستثمرين. مثلما نصت عليه المادتين 181 و182 من القانون 90-10 والذي ألغى أيضا أحكام القانون 82-13 الخاص بالشركات المختلطة.

ورغم أن قانون النقد والقرض 90-10 متعلق بقطاع البنوك إلا أنه فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص ولم يتضمن امتيازات واعفاءات كما كان الحال في القوانين السابقة.

وتعززت المنظومة التشريعية في مجال الاستثمار بالمرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار و الذي صدر في 05 اكتوبر 1993 و ألغى القوانين السابقة عدا قانون المحروقات .و حمل مجموعة من الضمانات و الامتيازات جعلت من مناخ الاستثمار في الجزائر مغايرا لما كان عليه من قبل.و تم بموجب هذا المرسوم –المادة السابعة- انشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها (APSI) التي ترافق المستثمرين من خلال الشباك الوحيد.

ومن أجل جذب و تحفيز المستثمرين تضمن المرسوم التشريعي 93-12 العديد من التدابير التشجيعية و التي تمثلت في اعفاءات جبائية وجمركية (المواد 17-18-19-21-22 من المرسوم) وتسهيلات بنكية ومالية (المادة 12 من المرسوم) إضافة إلى الضمانات القانونية (المواد 38-39-40 من المرسوم).

لقد حاولت الدولة من خلال المرسوم التشريعي 93-12 خلق دناميكية اقتصادية جديدة في ظل ظروف داخلية صعبة تميزت بحالة عدم الاستقرار السياسي و ظروف اقتصادية صعبة مع انخفاض أسعار النفط – الذي

يعتبر المورد الأساسي للدولة- إلى ما دون 10 دولار.ولكن تطبيق المرسوم على أرض الواقع قابله مناخ غير محفز على الاستثمار خصوصا ما تعلق بطول و تعقيد اجراءات تنفيذ الاستثمار و كذا مشاكل العقار الصناعي.و هوما شكل فشلا آخر لمسعى تشجيع الاستثمار و يتجلى ذلك بوضوح من خلال تقرير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها (APSI) لسنة 1997 حول وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر و الذي جاء فيه أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بلغت 369.41 مليون دولار خلال الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى غاية سنة 1996 بمجموع 85 مشروع في إطار الشراكة بين المتعاملين الوطنيين و الأجانب. منها 8 مشاريع عربية أي بنسبة 9.4 من المئة.ومثلت الاستثمارات الاجنبية نسبة 5.5 من المئة فقط من المشاريع الوطنية[174]. وهذا ما دفع الدولة إلى إعادة مراجعة هذا المرسوم وبالفعل فقد صدر الأمر01-03 في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار و الذي ألغى المرسوم التشريعي 93-12.رغم التطابق الكبير بين مضمونهما.و تم من خلال الأمر 01-03 استحداث هيئات جديدة للإشراف على عملية الاستثمار. فقد نصت المادة السادسة من الأمر 01-03 على استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) لتحل محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها (APSI).أما المادة 18 من الأمر السالف الذكر فقد تم بموجبها إنشاء المجلس الوطني للإستثمار(CNI) الذي يقوم باقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها.

وأضيف إلى الأمر 01-03 القانون 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها. وتكون بذلك الجزائر قد فتحت عهدا جديدا مع الاستثمار سواء من خلال استحداث مشاريع جديدة أو إعادة هيكلتها أو المشاركة في مشاريع قائمة أو الاستحواذ على نسبة من رأسمال المؤسسات العمومية أو خوصصتها بالكامل.وتم اعتماد مبدأ المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب. اضافة إلى منحهم ضمانات قانونية وتحفيزات جبائية وغيرها من المزايا التي من شأنها خلق جاذبية للاستثمار في الجزائر.

وقبل أن يتم إصدار القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار طرأ على الأمر 01-03 العديد من التعديلات من خلال أوامر ومراسيم وقرارات ومن أهمها:

الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 47 بتاريخ 19 جويلية 2006 الذي أدرج قائمة السلع والخدمات والنشاطات التي تستثنى من الإمتيازات الواردة في الأمر 01-03. كما تضمن الأمر06-08

[174] محمد سارة: الاستثمار الأجنبي في الجزائر-دراسة حالة أوراسكوم-رسالة ماجستير جامعة قسنطينة 2010.

إلغاء الوصاية على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) التي كانت سابقا تحت وصاية رئيس الحكومة و هو ما يمنح هاته الوكالة نوعا من الاستقلالية.

المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 64 بتاريخ 11 أكتوبر 2006. وتتعلق أحكام هذا المرسوم التنفيذي بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره. وبموجب هذا المرسوم (المادة الثامنة) تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.

كما ألغت المادة 43 من المرسوم التنفيذي رقم 06-355 أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) وتنظيمها وسيرها.

القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 جوان 2008 و يتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و قد صدر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات.وأوضحت المادة السادسة من هذا القرار الوزاري المشترك أن محضر معاينة الدخول في الاستغلال هو وثيقة تنجزها مصالح الجباية التي تسلم للمستثمر قصد الاستفادة من المزايا الممنوحة له و التأكد أن المستثمر أوفى بالتزاماته.

الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009

ومن اهم ما جاء في هذا الأمر الذي تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 هو إدراج مبدأ أو قاعدة 49/51 –حسب نص المادة 58 من الأمر- التي تعني أن نسبة المساهمة الوطنية في اطار الشراكة الأجنبية لا يجب أن تقل عن نسبة 51 بالمئة من رأس المال الاجتماعي. أما بالنسبة للشراكة بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والمستثمرين الجزائريين المقيمين فينبغي أن لا تقل نسبة مساهمة المؤسسات العمومية عن 34 بالمئة من رأس المال الاجتماعي.و هذا ما نصت عليه المادة 62 من الأمر 09-01.

كما تضمن هذا الأمر تغيير تسمية البنك الوطني للتنمية (BAD) إلى الصندوق الوطني للاستثمار(CNI).

وفي ظل قلة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وبعد الوضعية المالية التي شهدتها الجزائر ابتداء من 2014 نتيجة تدهور أسعار المحروقات التي تمثل ما يفوق 90 بالمئة من الصادرات نحو الخارج ونحو ثلثي المداخيل الجبائية. كان لزاما على الدولة أن تسعى لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار يحفز القطاع الخاص على الانخراط في مسار التنمية الاقتصادية. ولهذا الغرض قامت الجزائر باصدار القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية

الاستثمار.والذي حمل جملة من التسهيلات من أجل جذب المستثمرين من خلال تبسيط الاجراءات الادارية وتيسير شروط خلق المؤسسات وتحديد الأجهزة والوكالات المكلفة بالاستثمار وبيان صلاحياتها وتكوينها.

ويجدر بالذكر أن منح امتيازات واعفاءات كثيرة لا يعتبر بالضرورة مؤشرا على نجاح الدولة في جذب الاستثمار وإنما هو عامل مساعد في خلق بيئة استثمارية ملائمة.

وقد تم التراجع عن قاعدة 49/51 في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 وحصرها في قطاعات استراتجية فقط كما تم أيضا من خلال نفس القانون الغاء حق الشفعة.

خاتمة الفصل الثالث:

استقلت الجزائر في ظروف عصيبة بعد ثورة التحرير المجيدة التي دامت أكثر من سبع سنوات، وعليه فقد ورثت الجزائر المستقلة اقتصادا ضعيفا وتابعا للمستعمر، فقد كانت التجارة الخارجية مرتبطة بشكل شبه كلي بالاقتصاد الفرنسي، ففي عام 1962 بلغت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا 85 بالمئة من مجموع الصادرات، ويقابلها نسبة 80 بالمئة من الواردات الجزائرية من فرنسا[175].

إضافة إلى ذلك فقد كان هيكل الاقتصاد الجزائري مبنيا على القطاع الزراعي والصناعات الاستخراجية دون وجود قاعدة صناعية قوية، ومع مغادرة أغلب المعمرين الذين كانوا يشرفون على عمليات الانتاج وتهريب رؤوس الأموال، كما طال التخريب الذي مارسته المنظمة السرية (O.S) العديد من المنشآت والأراضي الفلاحية وحتى الماشية، ماجعل عملية التنمية الاقتصادية تحديا حقيقيا خاصة مع عدم توافر الموارد اللازمة (رؤوس الاموال واليد العاملةالمؤهلة).

ربما كانت إدارة الثروات الاستعمارية واحدة من أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه القادة الجزائريين في أعقاب الاستقلال. كان هذا السؤال أكثر أهمية في أعقاب الاستقلال، فالصراعات على السلطة بين مختلف الاطراف في جبهة التحرير الوطني أضحت النقاش الدائر حول مشروع اقتصادي للمستقبل.

يشرح السيد أوليفييه في تحليل مثير لهذه الفترة المهمة في تاريخ الجزائر المستقلة: "مع مرور الوقت، ندرك بشكل أفضل الطابع الحاسم للمناقشات والاشتباكات التي تميزت بها هذه السنوات الأولى من الاستقلال. في أعقاب الاستقلال، كان لابد من تحديد ثلاث قضايا رئيسية بسرعة: ما علاقة التراث الذي تخلى عنه الفرنسيون؟ كيفية تنظيم الدولة الجديدة؟ إلى أي القوى السياسية تكلف بتوجيهها؟ من الواضح أن المشكلات الثلاث مرتبطة ببعضها البعض، لكن لكل منها خصائص محددة، بحيث لا تتضمن قراراتها نفس القوى والوسائل نفسها. ولكن هذه الحلول كانت لتوجيه المستقبل الاقتصادي للبلاد بشكل حاسم[176].

---

[175] أحمد هني:اقتصاد الجزائر المستقلة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1983، ص22

[176] Mourad Ouchichi, L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie, Thèse de doctorat, Université Lumière Lyon 2 École doctorale : Sciences sociales Institut d'Études Politiques Laboratoire Triangle,2011,p38.

وفي مرحلة بحثها عن حلول ناجعة لتحقيق نمو اقتصادي نوعي لجأت الجزائر إلى النهج الإشتراكي في عالم يتجاذبه قطبان، الأول رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والآخر اشتراكي يقوده الاتحاد السوفياتي.ولكن بعد الأزمة البترولية لعام 1986 وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1989 كان لزاما على الدولة تغيير السياسة المنتهجة واحداث قطيعة مع النظام الاشتراكي. وكان ذلك واضحا من خلال دستور 1989 الذي كرس الحرية الاقتصادية وألغى احتكار الدولة للتجارة الخارجية (المادة 19 من دستور 1989). وفي عام 1990 صدر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض وهو ما اعتبر قفزة نوعية وتحولا حاسما في مجال الاستثمار الخاص في الجزائر وبداية لإرساء قواعد جديدة تميز الاقتصاد الوطني.

من خلال دراسة الاقتصاد الجزائري، يتضح أنه عرف العديد من التقلبات سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى السياسات الاقتصادية المتبعة.فبعد الاستقلال اتبعت الجزائر النظام الاشتراكي الذي يعطي الأولوية للدولة في عملية التنمية، ولكن بعد فشل نظام المخططات والأزمات التي عرفها الاقتصاد الجزائري تم الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق.وتم فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

رغم كل المجهودات المبذولة و النتائج المحققة لا يزال الاقتصاد الجزائري يتسم بالتبعية لقطاع المحروقات و هو ما يجعله عرضة للتقلبات، الأمر الذي يستدعي تنويع الاقتصاد الوطني،و رفع قيمة الصادرات غير النفطية.

الفصل الرابع:

العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق العام في الجزائر1990-2018

الفصل الرابع: الدراسة القياسية لعلاقة النمو الاقتصادي بالانفاق العام حسب مقاربة فاغنر

مقدمة الفصل الرابع:

نظرا لأهمية الدراسة القياسية في تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتقدير معالمها في ضوء البيانات الإحصائية الواقعية، وتحويل تلك العلاقة المجردة التي تستنبطها النظريات الاقتصادية إلى علاقة واقعية تقديرية قائمة على القياس والتحليل واختبار العلاقة وبناء النماذج.وانطلاقا من هذه الأهمية للدراسات القياسية في علم الاقتصاد خصصنا هذا الفصل للدراسة القياسية من أجل دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018) حسب مقاربة فاغنر اعتمادا على الصيغ أو النماذج الستة التي تستخدم للتعبير على قانون فاغنر وهي كالتالي :

1- G=f(GDP) Peacock-Wiseman (1961).

2- GC=f(GDP) Pryor (1968).

3- G=f(GDP/P) Goffman (1968).

4- G/GDP=f(GDP/P) Musgrave (1969).

5- G/P=f(GDP/P) Gupta (1967) or Michas (1975).

6- G/GDP=f(GDP) Mann (1980) modified Peacock-Wiseman version.

وذلك بالبدء أولا بعرض نظري حول النمذجة القياسية، التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ ثم التعرف على خصائص متغيرات الدراسة من خلال دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية والسببية بين متغيرات الدراسة وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، خلال فترة الدراسة وهذا من خلال النقاط التالية:

1- الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.

2- عرض نظري حول النمذجة القياسية، التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ.

3- تعريف ودراسة استقرارية متغيرات الدراسة.

4- : تقدير نماذج الدراسة وتحليل النتائج.

-1الدراسات السابقة:

تم الاهتمام بالدراسات التطبيقية لمعرفة مدى تحقق قانون فاغنر من عدمه بعد صدور الترجمة الانجليزية لأعمال فاغنر سنة 1958 –مع العلم أن الاساس النظري للقانون ظهر سنة 1883-وزاد ظهور أساليب حديثة في الاقتصاد القياسي خاصة فيما يتعلق بالسلاسل الزمنية، من الاهتمام بإجراء الدراسات القياسية في العديد من الدول ولفترات زمنية مختلفة.

خضعت العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت الى نتائج غير حاسمة ، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها الى ثلاث وجهات نظر : الاولى جاءت متطابقة مع مضمون قانون فاغنر أي علاقة سببية احادية الاتجاه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الى نمو الإنفاق الحكومي، ووجهة النظر الثانية تتطابق مع ما ذهب اليه كينيز في فرضية بان زيادة الإنفاق الحكومي سبب في تحقيق النمو الاقتصادي، اما وجهة النظر الثالثة فقد توصلت الى وجود علاقة سببية متبادلة(ثنائية الاتجاه) بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن بين الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

1-1 الدراسات داخل الجزائر:

من بين الدراسات التي عالجت موضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق العام في الجزائرالدراسات التالية:

1. دراسة خضرة عثمانية، سمير آيت يحي 2021[177] تحت عنوان دراسة قياسية لمدى مطابقة الصيغ المختلفة لقانون فاجنر مع الإنفاق الحكومي في الجزائرخلال الفترة 1967-2018. كان الهدف من هذه الدراسة محاولة تحليل مدى مطابقة قانون فاغنر للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1967و2018، باستخدام خمس صيغ لهذا القانون، وذلك من خلال دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات باستعمال منهجية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر. لقد توصلت الدراسة إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة مستقرة

[177] عثمانية، خضرة وآيت يحي، سمير. 2021. دراسة قياسية لمدى مطابقة الصيغ المختلفة لقانون فاجنر مع الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1967-2018 .*رؤى اقتصادية*،مج. 11، ع. 2، ص ص. 77-91.

عند الفارق الأول، كما توجد علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الصيغتين الرابعة والخامسة فقط من صيغ القانون .كما أظهر اختبار سببية جرانجر أيضا وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الانفاق الحكومي وذلك في الصيغة الخامسة ممثلة في صيغة ميسغراف، وأن العلاقة التوازنية تكون في المدى الطويل وهو ما يوافق قانون فاعنر.

2. دراسة عشار إيمان وزايري بلقاسم 2020[178] تحت عنوان اختبار قانون فاغنر للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2018).تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018 ، وذلك من خلال محاولة إيجاد العلاقة التوازنية بين المتغيرين المدروسين في الأجلين الطويل والقصير، باستخدام منهجية ARDL ، كما تهدف هذه الدراسة إلى اختبار صحة قانونWagner في الجزائر، حيث انتهجت الجزائر مع بداية سنة 2001 سياسة توسعية، ترتكز على المنظور الكينزي، مما يدفعنا إلى اختبار الفرضية البديلة لقانون Wagner والمتمثلة في الفرضية الكنيزية، وقد كشفت النتائج التطبيقية إلى عدم إمكانية تطبيق قانونWagner على الاقتصاد الجزائري، من جهة أخرى وجدنا أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي اتجاه النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي .وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الوطني لا يزال مرتبط بمداخيل قطاع النفط الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية.

3. دراسة عياد هيشام 2020[179] بعنوان دراسة قانون فاغنر في حالة الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2018 . سعت هذه الدراسة إلى التأكد من العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي في الجزائر وذلك خلال الفترة (1970-2018)، باستخدام منهجية والعلاقة السببية في الميدان الزمني (منهجيةLutkepohl وتقنية TYDL)، والسببية في ميدان الترددات (طريقة2006 Breitung-Candelon). خلصت الدراسة إلى وجود علاقة في

[178] عشار، إيمان وزايري، بلقاسم. 2020. اختبار قانون فاجنر للعلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2018) .(*مجلة البشائر الاقتصادية*، مج. 6، ع. 2، ص ص. 129-145.

[179] عياد هيشام (2020). دراسة قانون فاجنر في حالة الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2018. مجلة الإقتصاد الجديد, 11(1), 116-132.

المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي، إضافة إلى وجود علاقة سببية في الإتجاهين، وهو ما يوافق قانون فاعنر وفرضية كينز.

4. دراسة كرمين سميرة وبقبق ليلى أسمهان [180]2019 بعنوان العلاقة - السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2016) أرادت الباحثتان من خلالها الإجابة على الإشكالية التالية :هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وإذا وجدت ما هو اتجاه السببية؟ حيث أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي، ومع وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين، علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق العمومي إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعم النظرية الكينزية أي أن الإنفاق العمومي يُسبب النمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النموالاقتصادي إلى الإنفاق العمومي حسب قانون فاجنر.
5. دراسة مكي عمارية وعتو الشارف 2018[181] بعنوان دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ، حاولا من خلالها الباحثتان الوصول إلى الإجابة عن التساؤل التالي :كيف يمكن التحكم في استقرار وديمومة النمو الاقتصادي من خلال أداة الإنفاق الحكومي؟و توصلت الدراسة إلى أنّ هناك تأثير موجب لكل من نفقات التسيير؛ الإيرادات الجبائية؛ وتأثير سالب لنفقات التجهيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ فقد توصلت النتائج إلى أن هناك تأثير موجب ومعنوي لنفقات التجهيز؛ الإيرادات الجبائية؛ وتأثير سلبي وغير معنوي لنفقات التسيير
6. دراسة بن سليمان يحي [182]2018 بعنوان قياس - أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال مقاربة "ARDL Bound testing" خلال الفترة'(1980-2014) ، حاول من خلالها الباحث الوصول إلى الإجابة عن التساؤل التالي :هل يؤثر في الأجل الطويل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

[180] كرمين سميرة وبقبق ليلى أسمهان (2019). العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2016). مجلة البشائر الاقتصادية, 5(2), 160-176.

[181] مكي عمارية وعتو الشارف 2018 دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. مجلة الاستراتيجية والتنمية. مج. 8، ع. 1، ص ص. 136-

[182] يحي بن سليمان (2019). قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال مقاربة ARDL Bound testing خلال الفترة 1980-2014. مجلة البديل الاقتصادي, 5(1), 94-115

فترة الدراسة؟ حيث خلص إلى أن هناك علاقة التكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وهو ما تطابق مع التحليل الكينزي في هذا المجال، حيث كانت المرونة في الأجل القصير سالبة أي أن الإنفاق الحكومي له تأثير عكسي، أما في الأجل الطويل فكانت مرونة الحكومي موجبة أي أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي كبير ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

7. دراسة بلطرش ربيعة و طويطي مصطفى 2017 [183] معنونة ب: علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة (1970-2016) تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى البحث في العلاقة بين الإنفاق العام - والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2016 ، ولتحقيق هذا الهدف تمت معالجة هذه الدراسة القياسية بالاعتماد على إحدى أهم الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس الاقتصادي والمتمثلة في نماذج تصحيح الخطأ، وقد تم التطرق في هذا الصدد إلى اختبار ديكي فولر للاستقرارية واختبار سببية غرانجر ونظرية التكامل المشترك، وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف عن وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، وفضلا عن ذلك فإنها تكشف عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق العام، وهذا ما يدعم بوضوح قانون فاغنر وصلاحيته لتقدير العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

8. دراسة دحماني وناصور 2016[184] حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الومنية المتباطئة(ARDL) لدراسة الاقتصاد الجزائري في الفترة (1970-2009)،و ضم النموذج المتغيرات التالية: الانفاق العام،نسبة نصيب الفرد من اجمالي الانفاق العام إلى GDP، نسبة الانفاق العام من GDP، الاستهلاك العام النهائي الحقيقي، نصيب الفرد من GDP ، ونسبة عجز الميزانية إلى GDP. نتائج الدراسة دلت على وجود علاقة

[183] بلطرش، ربيعة وطويطي، مصطفى. 2017. علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)للفترة (1970-2016) .(*مجلة إضافات اقتصادية*،مج. 2017، ع. 2، ص ص. 201-220.

[184] دحماني محمد دريوش و ناصور عبد القادر ، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر، بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARD، مجلة الاقتصاد والمناجمنت منشو رات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان،الجزء 11 العدد 1 ص14-42

بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل،كما أثبتت وجود علاقة سببية طويلة الأجل و تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي. و بالتالي تحقق مقاربة فاغنر.

9. دراسة ليلية غضابنة 2015[185] المعنونة ب العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2012) تهدف هذه الدراسة إلى اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية قانون فاغنر على حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990- 2012 حيث تبيّن من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عدم سكون المتغيرات عند المستوى باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول .وبتطبيق طريقة التكامل المشترك، وباستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) و من خلال اختبار السببية؛ أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوى معنوية5 ٪، كما وأظهرت نتائج اختبار السببية لغرانجر إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي الإجمالي نحو الناتج المحلي الإجمالي مما يدعم فرضية النظرية الكينزية بأن الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي وليس العكس كما تشير فرضية فاغنر

10. دراسة نور الدين بوالكور[186] بعنوان نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1969-2014). قام الباحث باستخدام الأساليب القياسية(اختبار استقرارية السلاسل الزمنية،التكامل المشترك بطريقة انجل-غرانجر،نموذج تصحيح الخطأ وسببية غرانجر)لمعرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر أثناء فترة الدراسة.ووصل إلى نتائج تؤكد فرضية فاغنر وهذا لوجود علاقة سببية قصيرة و طويلة الأجل و تأخذ الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي.

---

[185] غضابنة، ليلية. 2015. العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2012) : دراسة قياسية للفترة .*المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية*،مج. 2، ع. 1، ص ص. 71-85.

[186] نور الدين بوالكور2016. نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1969-2014) بين قانون فاغنر و فرضية كينز.دراسات العدد الاقتصادي.مج7ع3 91-106

11. دراسة أحمد سلامي 2015[187] بعنوان العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر:دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013). يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. و اختبار الاطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين والمتمثلة في قانون فاغنر و الفرضية الكينزية. وبعد استخدام الأساليب القياسية في البحث متمثلة في اختبارات الإستقرارية،نظرية التكامل المشترك و اختبار سببية غرانجر،توصل الباحث إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ووجود العلاقة السببية في الاتجاهين مما يدعم قانون فاغنر والنظرية الكينزية.

1-2الدراسات خارج الجزائر:

هناك الكثير من الباحثين الذين أجرو دراسات عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي لاختبار صحة مقاربة فاغنر نذكر منها هذه العينة:

1. دراسة [188](Ghalib Ao Minhas)2010 لاختبار قانون فاغنر في السويد من خلال تحليل العلاقة بين انواع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للفرد في المدى الطويل، وهذا للفترة الزمنية(1963-2006). باستعمال منهج (ARDL) والتكامل المشترك واختبارالحدود (Bounds test) ،تم التوصل إلى وجود علاقة ايجابية على المدى الطويل بين مجموع نفقات الاستهلاك الحكومي (باستثناء الدفاع)، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

[187] سلامي, أحمد.2015 العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)،أبحاث اقتصادية وإدارية.العدد17.

[188] Ghalib absar a.minhas , 2010, an ARDL approach to integration analysis of Swedish public consumption expenditures , testing Wagner's law , applied econometrics , Stockholm university

2. دراسة (Satish Verma , Rahul) 2010[189]. نتاولت العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي في الهند ما بين 1950و1981، اظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق العام على المدى الطويل، ما يعني تحقق قانون فاغنر.

3. دراسة (Kabeyac Molamba) 2009[190]. حاولت التحقق من صحة كلتا المقاربتين، (قانون فاغنر والفرضية الكينزية) للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في البلدان الافريقية (SADC) للفترة من 1988 إلى 2004. وخلصت النتائج إلى أنه في المدى القصير والطويل توجد علاقة السببية في اتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. وهو ما يحقق قانون فاغنر دون فرضية كينز.

4. دراسة (TuranYay , Huseyin T.) 2009[191] في تركيا حول العلاقة بين الإنفاق العام مع نمو الدخل (GDP ORGNP)، عجز الموازنة للايرادات الحكومية خلال الفترة (1950-2004).وتوصلت إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي و الناتج الاجمالي. وهو ما يؤكد قانون فاغنر وفرضية كينز.

5. دراسة (Tuck Cheog Tang) 2009[192]. كانت تهدف إلى التحقق من صحة كلتا المقاربتين، (قانون فاغنر والفرضية الكينزية) للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الماليزي من 1960 إلى غاية 2005. وهو ما يؤكد كلتا المقاربتين فاغنر وكينز.

6. دراسة (Suten kumer , et al) 2009[193]. بخصوص قانون فاغنر في نيوزيلندا،للفترة الممتدة من 1960 إلى غاية 2007.تم لتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج التكامل المشترك، وجاءت النتائج مطابقة لقانون فاغنر.

---

[189] Verma, S., & Arora, R. (2010). Does the Indian Economy Support Wagner s Law? An Econometric Analysis. *Eurasian Journal of Business and Economics*, *3*(5), 77-91

[190] KaBeya C. MulamBa. 2009, Long- Run Relation ship between Government expenditure and Economic Growth: EVIDENCE, From SADC Countries. UNV. of JOHAWNESBURG 2009.

[191] Turan, Y. A. Y. (2009). Growth of public expenditures in Turkey during the 1950-2004 period: an econometric analysis. *Romanian Journal of Economic Forecasting*, *4*, 101-18

[192] Tang, T. C. (2009). *Wagner's Law Versus Keynesian Hypothesis in Malaysia: An Impressionistic View*. University of Monash, Department of Economics.

193.

7. دراسة (Sinha Dipendra) 2007[194] التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي للفرد في تايلندا، اظهرت النتائج أنه لا وجود للعلاقة السببية في كلا الاتجاهين، كما اظهر اختبار(ARDL) للتكامل المشترك ادلة ضيعفة جداً للعلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل.
8. دراسة Chiung- ju Huang 2006[195] لاختبار قانون فاغنر في كل من الصين وتايوان، باستخدام سلسلة زمنية للفترة (1979-2002) ، لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في المدى الطويل، بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECM) توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة على المدى البعيد بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في كل من الصين وتايوان، أي عدم صحة قانون فاغنر.
9. دراسة (Ergum Dogan , Tang) 2006[196] التي هدفت إلى تحديد اتجاه السببية بين الناتج المحلي والإنفاق الحكومي عن طريق اختبار فرضية فاجنر لمدة أربعة عقود، في خمسة دول اسيوية)اندونسيا ، ماليزيا ، سنغافورة ، الفلبين و تايلندا).و أشارت نتائج اختبارات غرانجر السببية الى عدم صحة قانون فاغنر في كل الدول ماعدا الفلبين.
10. دراسة [197](Dimitrios Sideris)2006 التي كان موضوعها العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في اليونان خلال الفترة من 1833 إلى1938. وجاءت نتائج الدراسة موافقة لقانون فاغنر، أي وجود علاقة بين المتغيرين على المدى الطويل، مع اتجاه للسببية من الانفاق إلى الناتج الاجمالي.
11. دراسة (Bernardin Akitoby,et al) 2006[198] التي اختبرت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج في المدى القصير والطويل لمجموعة من البلدان النامية (51بلد)، اظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين،مما يؤكد مقاربة فاغنر.

---

[194] Sinha, D. (2007). Does the Wagner's law hold for Thailand? A time series study.

195 Huang, C. J. (2006). Government expenditures in china and taiwan: do they follow wagner's law?. Journal of economic development, 31(2), 139.

196 Dogan, E., & Tang, T. C. (2006). Government expenditure and national income: Causality tests for five South East Asian countries. International Business & Economics Research Journal (IBER), 5(10).

197 Sideris, D. (2007). Wagner's law in 19th century Greece: a cointegrtion and causality analysis.

[198] Akitoby, B., Clements, B., Gupta, S., & Inchauste, G. (2006). Public spending, voracity, and Wagner's law in developing countries. *European Journal of Political Economy*, *22*(4), 908-924.

12. دراسة Eu Chye tan 2003[199] لتوضيح العلاقة بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في الامدين الطويل و القصير اعتمدت الدراسة على بيانات ربع سنوية من الربع الاول لسنة 1991 إلى غاية الربع الثاني من سنة .2002 من أجل التأكد من فرضية كينز و مقاربة فاغنر. اظهرت الدراسة وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وعلاقة سببية في المدى القصير تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الى الإنفاق الحكومي.

13. دراسة علي عثمان الحاكمي Ali Othman Al-Hakami [200]2002. كان الهدف من هذه الدراسة هو بيان العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1965-1996).وأشارت النتائج الى وجود علاقة سببية احادية الاتجاه تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الى الإنفاق الحكومي وهذا يدعم وجود قانون فاغنر في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة .

14. دراسة بيسوال وآخرون(Biswal et al)في عام 1999[201] لاختبار قانون فاغنر مقابل الفرضية الكينزية من خلال تفحص العلاقة بين الدخل القومي والإنفاق الحكومي في كندا للفترة (1950-1995) في الامدين القصير والطويل ، توصلت الدراسة الى ان العلاقة بين المتغيرين ممكنة فقط في الامد الطويل.

15. دراسة ستالا كارجياني (Stalla Kargianni) سنة 1999[202] للتحقق من مدى صحة قانون فاغنر في15 دولة من دول الاتحاد الاوربي ، في الفترة الممتدة من 1949 إلى غاية 1998 .تم درسة العلاقة بين الإنفاق العام و الدخل على المدى الطويل،باستخدام نماذج اختبارالاستقرارية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الى سببية غرانجر.

[199] Tan, E. C. (2003). Does Wagner's law or the Keynesian paradigm hold in the case of Malaysia?. Thammasat Review, 8(1), 62-75.

[200] Al-Hakami, A. O. (2002). A Time-series Analysis of the Relationship between Government Expenditure and GDP in the Kingdom of Saudi Arabia (1965-1996). Journal King Saud University, 14(12), 105-114.

[201] Biswal, B., Dhawan, U., & Lee, H. Y. (1999). Testing Wagner versus Keynes using disaggregated public expenditure data for Canada. Applied Economics, 31(10), 1283-1291.

[202] Karagianni, S., & Pempetzoglou, M. (2009). Evidence for non-linear causality between public spending and income in the European Union countries. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, *25*(1).

يتضح من الدراسات السابقة اشكالية العلاقة الجدلية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ، تارة تكون السببية من الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي وتارة اخرى من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي واحياناً تكون السببية في كلا الاتجاهين.

2. أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

في الدراسات التجريبية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، لا بد من اتباع الخطوات التالية: 1 اختبارات جذر الوحدة، 2 اختبار التكامل المشترك، اختبار حدودARDL للتكامل المشترك،3تقدير العلاقة قصيرة وطويلة المدى 4 اختبار السببية جرانجر.

2.1. دراسة أولية للمتغيرات الإقتصادية المدروسة:

2-2-1اختبارات الجذور الأحادية[203]:

توجد طرق مختلفة لاختبار جذور الوحدة أهمها :

Augmented Dickey-Fuller3 (ADF(1981 ،Dickey-Fuller2 (DF(1979 (1988

Kwiatkowski–Phillips–(،Zivot and Andrew5 (ZA(1992 ،Philip-Perron4 (PP(

Dickey-Fuller Generalized Least Squares7 test (DF-,Schmidt–Shin6 (KPSS) 1992

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل(علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية(المتغيرات) المستعملة في التقدير.

عند التعامل مع النماذج التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية، يصبح من الضروري التحقق من خصائص البيانات مسبقًا .وذلك لثلاثة اسباب على الأقل:

[203] Berrazouane M. l'inpact des exportation d'hydrocarbures sur le taux de change normal, éssai d'application de la méthode de cointegration, p.99.

أولاً، قد يؤدي تحليل الانحدار الذي يتضمن سلاسل زمنية غير ساكنة إلى ظاهرة الانحدار الزائف[204] .بعبارة أخرى، في حال عدم استقرارية السلاسل الزمنية، فإن النتائج المحصل عليها من تقدير انحدارات من هذا النوع تعتبر زائفة تمامًا[205] .

ثانيًا، يؤثر سكون السلسلة بشدة على سلوكها وخصائصها، وذلك بالنظر إلى تأثير الصدمات -والتي يعبر عنها بقيمة الخطأ-التي يتعرض لها النظام .ففي حالة السلاسل الساكنة، تتلاشى الصدمات على النظام تدريجيًا عبر الزمن .أما بالنسبة للبيانات غير المستقرة، يكون تأثير الصدمات دوما لانهائيا[206].

ثالثًا، أما إذا كانت السلسلة الزمنية غير ساكنة، فتنحصر دراسة سلوكها خلال فترة الدراسة فقط، حيث بيانات السلاسل الزمنية ستكون خاصة بالمدة الزمنية المراد دراستها .و بالتالي لا يمكن تعميم النتائج المتحصل عليها على فترات زمنية أخرى[207]

2-1-2تعريف السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا[208].

عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ، لا بد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع. يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين[209]، وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة. تجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية

[204] 1Gujarati, D. (2011). Econometrics by Example, 1st Edition, London: Palgrave Macmillan, p207.

[205] Granger, C., & Newbold, P. (1974). Spurious Regression in Econometrics. Journal of Econometrics, 2(2), pp. 111-120.

[206] Brooks, C. (2008). Introductory Econometrics for Finance. 2end Edition. Cambridge University Press. p319

[207] Gujarati, D. (2011). Econometrics by Example, 1st Edition, London: Palgrave Macmillan. p207.

[208] David and Michaud, 1989, p.22.

[209] عبد العزيز شرابي، 2000، ص 20.

عادة ما لا تُعطَى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.

- السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة :

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series، وسلاسل زمنية غير مستقرة Non stationary Time Series أي ذات اتجاه. ويمكن القول عن سلسلة زمنية بأنها مستقرة بشكل تام، إذا توفرت الشروط التالية:

تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن: $E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$

ثبات التباين عبر الزمن :

$$\text{var}(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = \text{var}(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty \ , \ \forall t$$

حيث يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \text{cov}(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (مستقرة أو غير مستقرة) سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ إلى استخدام مقاييس إحصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة.

إذا نقوم أولا بالتحليل التقليدي للسلاسل(المنحنى البياني)، وبعدها دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل(التكامل المتزامن).

2-1-3اختبارات ديكي فولر(Dickey Fuller) :

نفترض نموذج من الشكل(1)AR لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم (φ):

$|\varphi|\langle 1$: السلسلة X_t مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

$\varphi = 1$:السلسلة X_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

$|\varphi| \rangle 1$: السلسلة X_t غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع (t) والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

اختبار Dickey Fuller البسيط(DF):

يقترح Dickey Fuller اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\varphi| = 1 \\ H_1 : |\varphi| \langle 1 \end{cases}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر، ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

النموذج الأول: $X_t = \varphi X_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $X_t = \varphi X_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $X_t = \varphi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

هذا الاختبار غير صالح إلا في حالة نموذج من الشكل AR(1) .

- **اختبار Dickey Fuller الصاعد(ADF):**

ليكن لدينا النموذج من الشكل AR(p):

حيث:

$$A_m(B) U_T = \varepsilon_t \;\; ; \varepsilon_t \to N\left(0, \delta_\varepsilon^{\,2}\right)$$

فإذا كان (φ) يمثل أكبر جدر لكثير الحدود $A(B)$ فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \varphi B)\left(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \cdots - \alpha_{\varphi-1} B^{\varphi-1}\right)$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:

$$\Delta X_T = \varphi X_{T-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وبإدخال الثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة نتحصل على النماذج التالية وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

الشكل الأول: $$\Delta X_T = \varphi X_{T-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

الشكل الثاني: $$\Delta X_T = C + \varphi X_{T-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

الشكل الثالث: $$\Delta X_T = C + BT + \varphi X_{T-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

توزيعات قوانين مقدرات نماذج(ADF) هي نفسها الخاصة بنماذج(DF) وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

4-1-2 تطبيق اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج:

لدراسة استقرارية السلاسل نستعمل اختبار الجذر الأحادي لـ: $Dicky-Fuller$. ولكن قبل تطبيق اختبار $Dicky-Fuller$ لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام في السلسلة، ولإيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية:

- ملاحظة المنحنى البياني للسلسلة المدروسة لتحديد مركبة الاتجاه العام، الملحق رقم(02).
- نقوم بملاحظة الـ*Correlogram* للسلسلة المدروسة وذلك بتحديد الأعمدة (*Le pics*) الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية (*FPAC*). إذا كان: P=0 (أي لا يوجد أي تأخير له دلالة إحصائية) نستعمل اختبار $Dicky-Fuller$ البسيط، وإذا كان p≥1 نستعمل اختبار $Dicky-Fuller$ الصاعد (أي يوجد على الأقل تأخير له دلالة إحصائية).

- القيام بأخذ أقل قيمة لمعياري (*Akaike* و*Schwarz*) لتحديد معامل التأخير(p) واستعماله في النموذج الثالث لمعرفة مدى مدلولية القيمة الإحصائية لمركبة الاتجاه العام وتحديد نوع السلسلة (*DS* أو *TS*) بحيث:

إذا كانت : قيمة احتمال مركبة الاتجاه العام أكبر من 0.05 فالنموذج من نوع *DS*.

إذا كانت : قيمة احتمال مركبة الاتجاه العام أصغر من 0.05 فالنموذج من نوع *TS*.

2-2التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

لقد ظهرت تقنية التكامل المتزامن أو المشترك (**Cointégration**) في أواسط الثمانينات وهذا من طرف (**Granger**) سنة 1983، **ثم (Engele و Granger)** سنة 1987، واعتبره العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد، وله أهمية كبرى في مجال القياس الإقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية[210]. حيث أرتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية، وهي عبارة عن عملية دمج ما بين تقنية بوكس-جينكينز والتقارب الديناميكي لنماذج تصحيح الخطأ.

إن وجود التكامل المتزامن مرتبط باختبارات الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الأحادية، وبالتالي التأكد من وجود تكامل متزامن أي التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية.

1-2-2مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين:

تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين متغيرتين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

1-1-2-2 خصائص حول رتبة التكامل:

تكون السلسلة متكاملة من الرتبة " d " و نكتب : $X_t \longrightarrow I(d)$

وبعد ذلك إذا تطلب إجراء الفرو قات " d " على هذه السلسلة من جديد و ذلك لجعلها تستقر

[210] -Bourbonnai.Régis,"Econométrie",5eme édition, page281 .

- لتكن لدينا سلسلة مستقرة X_{1t} و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة: "d=1"

$$\left.\begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(0) \\ x_{2t} \rightarrow I(1) \end{array}\right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(1)$$ حيث:

السلسلة $(y = x_{1t} + x_{2t})$ غير مستقرة لأن مجموع سلسلتين إحداهما غير مستقرة .

- لتكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين مكاملتين من الرتبة " d " :

$$\left.\begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(d) \\ x_{2t} \rightarrow I(d) \end{array}\right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(?)$$

والتوفيقية الخطية : $\alpha x_{1t} + \beta x_{2t} \rightarrow I(?)$

في الواقع إن الإجابة على هذا الإشكال مرتبط بالمعاملين β و α :

فإذا كانا هذين المعاملين من إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وفي هذه السلسلة الناتجة تؤول إلى I(0) و في الحالة العكسية تؤول إلى I(d) .

* حالة أخرى:

$$\left.\begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(d) \\ x_{2t} \rightarrow I(d') \end{array}\right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(?)$$

- من المؤكد أنه غير ممكن جمع سلسلتين ذات مرتبتين مختلفتين.

2-2-2 شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين X_t وY_t مكاملتين إذا تحقق الشرطان التاليان:

1. إذا خضعا إلى اتجاه عشوائي له نفس رتبة الفرق " d " .

2. التوفيق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل، وليكن :

$$\left.\begin{matrix} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(d) \end{matrix}\right\}$$

حيث: $\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d-b)$ مع: $d \geq b \geq 0$

و نكتب: $x_t \rightarrow CI(d,b)$

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الإدماج (**vecteur de cointegration**).

2-2-3نموذج تصحيح الخطأ[211](ECM):

ندرس الحالة: $x_t, y_t \rightarrow CI(1,1)$ و $[B,-1]$ (حيث: $B = \frac{\alpha_1}{\alpha_2}$)

وهو شعاع الاندماج ، في هذا النوع من التعيين ، مجرد كون السلاسل مدمجة وغير مستقرة يخلق مشكل في التقدير والجودة الإحصائية للنموذج (R^2 كبيرة ومعاملات النموذج ذات مدلوليه)، حيث تتطلب إستقرارية.

السلاسل في انحدار مباشر لـ: y_t على x_t ، و هذا عندما يكون: $x_t, y_t \rightarrow CI(1,1)$

حيث يكون استعمال هذا النموذج لأهداف تنبؤية غير صالح و غير مجد ، لان العلاقة المفسرة لإنحدار y_t على x_t غير حقيقية وهذا لأنها علاقة بين اتجاهين ذو مركبتا الاتجاه (**Deux tendances**).

إذا نجد إن المشكل يكون في استخراج علاقة موحدة للتكامل (الاتجاه الموحد)، ومن جهة أخرى البحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات، والهدف من النموذج (**ECM**)، هذا النموذج هو في نفس الوقت نموذج ساكن (**statique**) أي بمعنى ($B_1 \Delta x_t$) و نموذج ديناميكي ($B_2(y_{t-1} - Bx_{t-1})$)

وهكذا يمكن كتابة العلاقة: $\Delta y_t = B_1 \Delta x_t + B_2(y_{t-1} - Bx_{t-1})$

I(0) I(0) I(0)

[211] -Sandrine Lardic, Valérie Mignon, Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières,ECONOMICA 2002,p ,214.

من خلال علاقة المدى الطويل، النموذج(**ECM**) يسمح بدمج تغيرات (تقلبات) في المدى القصير، المعامل β_2 (الذي يجب إن يكون سالبا) والذي يعبر عن قوة الحشد **(force de rappel)** وهذا نحو التوازن في المدى الطويل .

- **التكامل بين متغيرين**[212]: وفي هذه المرحلة نتعرض إلى خوارزمية "**Engel et Granger**" ويكون هذا على مرحلتين:

المرحلة الأولى: اختبار رتبة الفروقات للمتغيرات:

الشرط الأساسي للتكامل هو أن تكون لهذه السلاسل نفس رتبة الفرق أي (رتبة التكامل)، أما إذا لم تكن لهما نفس رتبة الفرق فإنه لا يمكن أن يكون هناك تكامل مشترك، وهكذا يجب إذا تحديد بدقة نوع الإتجاه العام سواء كان تحديدي أو عشوائي، ثم بعد ذلك تحديد رتبة الفرق وهذا لكل متغير (ويكون ذلك بتطبيق اختبارات الجذر الأحادي ADF) و منه يكون لدينا:

$$\left.\begin{array}{l} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(d) \end{array}\right\}$$

المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى الطويل:

وهنا تكون هذه العلاقة عندما يتحقق الشرط الضروري وهو أن السلاسل الزمنية تكون لها نفس الفروق، ونقوم بتقدير علاقة المدى الطويل بين المتغيرات بواسطة طريقة المربعات الصغرى **MCO** :

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + \varepsilon_t$$

حتى تكون علاقة التكامل المشترك صحيحة، فإنه يجب أن يكون باقي هذا النموذج الإنحداري مستقرا.

$$e_t = Y_t - \hat{Y}_t = Y_t - (\hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_t)$$

[212] --Sandrine Lardic, Valérie Mignon ,Econométrie des series temporelles macroeconomiques et financieres,ECONOMICA 2002,p ,220-221.

إذن استقرار الباقي يكون التحقق منه بواسطة اختبارات DF و ADF وعند هذه الحالة يمكننا تقدير النموذج تصحيح الخطأ (**ECM**).

4-2-2تقدير نموذج (ECM):

وهنا إذا كان لدينا سلاسل غير مستقرة ومكاملة، يجب أن نقوم بعملية التقدير لعلاقاتها وذلك من خلال النموذج (**ECM**) ، حيث قام كل من **Engel et Granger** (1987) بالتحقق من أن كل السلاسل المكاملة يمكن تمثيلها بواسطة نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**).

وفيما يلي نقوم بعرض كل من التقنيتين الأكثر سهولة والأكثر ملائمة لتقدير النموذج (**ECM**):

تقدير النموذج (**ECM**) في مرحلتين:

المرحلة الأولى: تقدير النموذج بواسطة طريقة **MCO** على المدى الطويل:

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\beta}x_t + e_t$$

المرحلة الثانية: نقوم في هذه المرحلة بتقدير علاقة النموذج الديناميكي أي (قصير المدى) و هذا بواسطة طريقة **MCO** :

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t$$

ولدينا المعامل α_2 قوة الحشد (**force de rappel**) يجب أن يكون سالب أما إذا كان العكس فإننا نرفض وجود نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**).

التقدير بواسطة **MCO** في مرحلة واحدة :

حيث نقوم بتقدير النموذج التالي بواسطة MCO :

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 Y_{t-1} - \alpha_2 \beta x_{t-1} + \alpha_0 + U_t$$

ويكون ذلك عن طريق التعويض في النموذج التالي: e_{t-1} بـ:

$$e_{t-1} = Y_{t-1} - \hat{\alpha} - \hat{\beta}x_{t-1}$$

وبالتالي يكون تقدير مختلف الثوابت في مرحلة واحدة، والعامل α_2 يجب أن يكون سالب لنفس الأسباب السابقة.

5-2-2.طريقة المعقولية العظمى لجوهانسن [213]*(Johanson):*

لقد أعتمد *Johansen* (*1988,1989*) في دراسة التكامل المشترك[214] للسلاسل الزمنية علي شعاع الانحدار الذاتي (*VAR*). إن استعمال شعاع الانحدار الذاتي في دراسة الاندماج المشترك يعطي بعد جديد لهذا الموضوع ويسمح التحليل أن يكون أوسع من استعمال الطرق السابقة الذكر وإن كان أكثر تعقيدا.

عكس الطريقة السابقة، فإن طريقة المعقولية العظمى ل*Johansen* تسمح بتقدير النماذج الآنية[215]،في بعض الأحيان يكون هناك أكثر من شعاع تكامل متزامن، وتصبح طريقة أنجل وغرانجر غير مجدية لأن مقدرات المربعات الصغرى لا تكون متسقة، لهذا يجب اللجوء إلى تمثيل شعاعي لشكل تصحيح الخطاء(*VECM*[216]) و يتم تقديره باستعمال طريقة المعقولية العظمى ل*Johansen* ، التي تعتمد باختصار على ما يلي:

يعتبر جوهانسن شعاع X_t يحتوي على k متغيرة متكاملة من نفس الدرجة الأولى، ويتم اختبار وجود تكامل متزامن بين التغيرات بعد تقدير المعادلة:

$$\Delta X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + ... + A_{p-1}\Delta X_{t-1-p+1} + A_P \Delta X_{t-p} + \varepsilon_t .....(1-3)$$

بحيث: $A_p = \sum_{i=1}^{p} A_i - I$

ولكي يكون هناك توازن في المعادلة يجب أن تكون :

$A_p X_{t-p}$ متكاملة من نفس الدرجة *I(0)* ، ذلك لأن كل الحدود الأخرى للمعادلة متكاملة من الدرجة صفر، و يمكن و ضع A_0 على الشكل التالي : $A_0 = B(a)'$

[213]- Sandrine Lardic, Valérie Mignon ,Econométrie des series temporelles macroeconomiques et financieres,ECONOMICA 2002,p ,232.

[214]– *(Cointegration)*-مصطلح الإندماج المشترك يقصد بها التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية .

[215]-Voir l'aide de Eviews.

[216] - Vector Error Correction Model.

فتصبح المعادلة كما يلي:

$$\Delta X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + ... + A_{p-1}\Delta X_{t-1-p+1} - B(a)' X_{t-p} + \varepsilon_t .....(2-3)$$

و يقترح *Johansen* تقدير هذه المعادلة باستعمال المعقولية العظمى للحصول على مصفوفة أشعة التكامل المتزامن α.

- إذا كانت Γ رتبة A_0 تساوي الصفر، لا يمكن تطبيق تصحيح الخطاء، أما إذا كانت الرتبة تساوي K فإن كل المتغيرات مستقر *(I(0))* و ليس هناك مشكل تكامل متزامن.
- إذا كانت $1 \le r \le (k-1)$ هناك r علاقة تكامل متزامن ، و لهذا يجب اللجوء إلى شكل تصحيح الخطاء.

و لمعرفة عدد علاقات التكامل المتزامن ، يقترح *Johansen* (1988) حساب الإحصاءة التالية :

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1-\lambda).....(3-3)$$

بحيث: n عدد المشاهدات، λ_i القيم الذاتية للمصفوفة A_0 ، K عدد المتغيرات، r رتبة المصفوفة.

و هذه الإحصاءة تتبع توزيعا احتماليا يشبه *(khi-deux)* مجدولة سنة 1990 ويتم القرار كالآتي:

$H_0: r = q$

$H_1: r \neq q$ $\qquad$ $q = 0.1.2....$

نرفض H_0 إذا كانت λ_{Trace} أكبر من المجدولة و ننتقل إلى *(q+1)* و إذا كانت الرتبة $k = r$ فإن كل المتغيرات *I(0)* و لا يوجد تكامل متزامن.

3. توصيف وصياغة نموذج الدراسة

نحاول في هذا المبحث إجراء دراسة قياسية من أجل تحديد محددات الانفاق الحكومي في الجزائر وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1990 – 2018.

تعتمد الدراسة القياسية في هذا العمل على عدة مراحل أو خطوات لبناء نماذج لقياس العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي وفق مقاربة فاجنر، بحيث يمثل النموذج أثر النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي مع بعض المتغيرات المفسرة على الانفاق الحكومي. ويمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي[217]:

- ✓ **المرحلة الأولى:** تحديد متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها؛
- ✓ **المرحلة الثانية:** معالجة متغيرات الدراسة وذلك بـ:
  - تحديد ما إذا كان هناك قيم ناقصة، شاذة أو متطرفة ومعالجتها؛
  - إنشاء المتغيرات اللوغاريتمية لعدم تجانس وحدتها من جهة وتحويل النموذج الذي يربط متغيرات الدراسة الى خطي من جهة اخرى؛
  - دراسة الارتباط بين هذه المتغيرات اللوغاريتمية لمعرفة مدى قوة الارتباط فيما بينها.
- ✓ **المرحلة الثالثة:** دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وذلك لتفادي الانحدار الزائف، ومن أهم الاختبارات التي سنقوم بتطبيقها في دراسة الاستقرارية هي: اختبار ديكي وفولر المطور(ADF) واختبار فيليبس وبيرون (PP)؛
- ✓ **المرحلة الرابعة:** دراسة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية (المستقرة من نفس الدرجة) باستخدام اختبار (Johansen) وذلك لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين سلاسل متغيرات الدراسة، أي هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات المتكاملة في نفس الدرجة، ثم تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة المدى بين المتغيرات؛

[217] مدياني محمد، محلي كمال، الانفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 1 ص ص 28-29.

- ✓ **المرحلة الخامسة:** القيام بالنمذجة وذلك إما باستخدام أشعة الانحدار الذاتي في حالة علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أو استخدام نموذج تصحيح الخطأ عندما تكون هناك علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

1-3 تحديد متغيرات الدراسة

إن اختيار النموذج المثالي لهذه الدارسة يعتمد على قدرة أي نموذج في الإجابة على الإشكال المطروح في مقدمة هذا البحث، وحسب الدراسات السابقة النظرية والتطبيقية المتوفرة لدينا والتي التي عالجت العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي فإنه يمكن اعتماد المتغيرات حسب النموذج التالي:

$$LnG = \beta 0 + \beta 1\ LnGDP + \beta 2\ LnOILR + \beta 3\ LnDEBT + \beta 4\ LnPOP + \beta 5\ LnINF + \varepsilon t$$

حيث:

- LnG: اللوغاريتم الطبيعي للنفقات العامة
- LnGDP: اللوغاريتم الطبيعي للناتج الداخلي الإجمالي.
- LnOILR:اللوغاريتم الطبيعي لمداخيل البترول.
- LnDEBT: اللوغاريتم الطبيعي للدين العام.
- LnPOP: اللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان.
- LnINF: اللوغاريتم الطبيعي لمعدل التضخم.

وبما أن المتغيرات هي في قيمتها اللوغاريتمية، فإن المعالم الجزئية تعبر عن مرونة النفقات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية؛ ومن المتوقع أن تأخذ الإشارات التالية: $a_1, a_2, a_3 > 0$ ؛ حيث تعبر (a_1) عن مرونة النفقات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، والمتوقع أن الزيادة في الناتج تؤدي إلى الزيادة في النفقات، وبالنسبة (a_2) فتمثل مرونة النفقات بالنسبة للأسعار البترول؛ إذ أن ارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى زيادة حجم الانفاق العام.

نشير أن المعطيات التي نعتمد في هذه الدراسة مقدرة بالمليار دينار جزائري؛ أي كل من قيمة النفقات والناتج الداخلي الإجمالي مقدرة بالمليار دينار جزائري، أما أسعار البترول فهي مقاسة بالدولار للبرميل الواحد، وقد تم استخلاص

البيانات المتاحة من مصادر متعددة (وزارة المالية؛ بنك الجزائر؛ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، وهي تغطي الفترة (1990-2018).

الجدول (4 - 1)تصنيف متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرموز	المصدر	الفترة
الانفاق العام	G	ONS	2018-1990
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	ONS	2018-1990
مداخيل البترول	OILR	ONS	2018-1990
الدين العام	DEBT	Direction Générale du Trésor	2018-1990
عدد السكان	POP	http://perspective.usherbrooke.ca	2018-1990
معدل التضخم	INF	http://perspective.usherbrooke.ca	2018-1990

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

2-3 معالجة البيانات

إن لمعالجة القيم كخطوة أولى أهمية كبيرة وهي مهمة في عملية التحليل. فوجود القيم المتطرفة أو المفقودة ضمن مجموعة من البيانات يؤثر بشكل كبير على نتائج التحليل الإحصائي لها.

- **القيم المفقودة:**

تعتبر البيانات المفقودة من أكثر المعوقات التي تحد من جودة متغيرات الدراسة، لذلك فقد كان من الضروري معالجتها، ففي دراستنا هذه لم تكن لدينا مشاهدات مفقودة.

- **القيم المتطرفة Outliers:**

هي تلك المشاهدات التي تبدو شاذة، غير منطقية أو متطرفة وتظهر انحرافا كبيرا مقارنة بباقي مكونات العينة التي وجدت فيها تلك المشاهدة[218]، إن وجود قيمة شاذة واحدة تهدم المزايا الجيدة لمقدرات المربعات الصغرى.

[218] Barnett, V.D. and Leois , T. (1978), "Outliers in statistical data" . John Wiley and Sons , New York.

وتُعنى النظرية الإحصائية للقيم المتطرفة بتقدير توزيعات هذه القيم المتطرفة للقيم الكبيرة للمجتمع الإحصائي.

وقد تم الاعتماد على طريقة العرض بالرسم الصندوقي (Box Plot)لاستكشاف القيم المتطرفة وفي حال وجودها يتم حذفها ومعالجتها على أساس قيم مفقودة. وهو عبارة عن تمثيل بياني يبين توزيع وانتشار البيانات[219]، ويمكن من خلاله تحديد ما إذا كان هناك بيانات متطرفة او غير منسجمة مع مجموعة البيانات الرئيسية. اما طريقة رسم الصندوق فتكون من خلال تحديد الربيع الأول للبيانات أي القيمة التي تحصر اقل منها 25 %من البيانات، والربيع الثالث وهي القيمة التي تحصر اقل منها 75 %من البيانات. وتحديد الوسيط بينهما. إضافة الى القيمة الصغرى للبيانات التي تحدد الطرف الأول للرسم، والقيمة العظمى التي تحدد الطرف الأخير .هذا ومن الممكن اعتبار اية قيمة من قيم البيانات التي تقع خارج الصندوق بانها قيمة غير منسجمة او أحيانا تدعى قيمة متطرفة او شاذة.

الشكل(4 - 1)طريقة العرض بالرسم الصندوقي ((Box Plotلاستكشاف القيم المتطرفة في سلسلة متغير الانفاق الحكومي

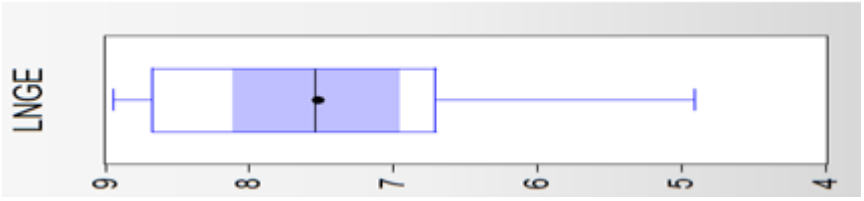

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS9.

4. تعريف ودراسة استقرارية متغيرات الدراسة

كما سبق فإن الهدف من هذا البحث هو دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018). وذلك باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية؛ من نماذج التكامل المشترك (المتزامن) ونماذج تصحيح الخطأ، مبيناً مدى تأثير المتغيرات المفسرة (المحددة) في المدى القصير والطويل على حجم النفقات العامة.

[219] مركز الإحصاء، دليل مبادئ التحليل الاحصائي،أدلة المنهجية والجودة، مركز الإحصاء ، ابوظبي، ص8.

والشكل العام لعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي هو كالتالي:

$$G = f(GDP)$$

4-1تقديم المتغيرات وصياغة النموذج

رغم اختلاف نماذج محددات النفقات العامة في بعض الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا إننا نجد أن الدخل ومؤشر العام للأسعار ومداخيل البترول (بالنسبة للاقتصاد الوطني) تعتبر عوامل رئيسية في تحديد قيمة النفقات العامة. وتبدأ صياغة هذا النموذج في هذه الدراسة على أن متغير قيمة الانفاق العام(G) المعبر عنها بقيمة النفقات، دالة في كل من متغير النمو ممثلا بالناتج الداخلي الإجمالي (GDP). ومداخيل البترول (OILR)، والدين العام (DEBT)،وعدد السكان(POP)،ومعدل التضخم(INF). وعليه تكون صياغة النموذج كالآتي:

$$\frac{G_t}{Pd_t} = f\left(\frac{PIB_t}{Pd_t}, PP_t\right)$$

أي أن قيمة النفقات الحقيقية دالة في كل من الناتج الداخلي الإجمالي (GDP). ومداخيل البترول (OILR)، والدين العام، عدد السكان، ومعدل التضخم. وهذه الصياغة تم استخدامها بشكل واسع في الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات النفقات العامة.

4-2 دراسة استقرارية المتغيرات

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل(علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (لمتغيرات) المستعملة في التقدير.

نستعمل اختبار أحادي الجذر ADF[(*)] المؤسس تحت فرضية التناوب $|\Phi_1| < 1$ على تقدير النماذج الثلاثة السابقة (**(4)**؛ **(5)**؛ **(6)** من العلاقة رقم **(4-3)**) باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

[(*)]Augmented Dickey Fuller

مبادئ الاختبار

نقوم بتقدير معالم Φ_1 نرمز لها $\hat{\Phi}_l$ للنماذج (**(4)**؛ **(5)**؛ **(6)** من العلاقة رقم **(4-3)**) بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\Phi}_1}$ الذي يمثل اختبار **Student**.

- إذا كان $\left|t_{\hat{\Phi}t}\right| < \left|t_{tab}\right|$ ،إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 وجود الجذر الوحدوي (Racine unitaire)و بالتالي السلسلة (processus) غير مستقرة[220].

- إذا كان $\left|t_{\hat{\Phi}t}\right| > \left|t_{tab}\right|$ ؛ أي إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (DF) أو (Mackinnon) فإنها تكون معنوية إحصائيا، وعليه نرفض الفرضية H_0 ؛ أي السلسلة مستقرة (stationary)[(*)].

نستعمل برنامج Eviews.10 لتحليل السلاسل الزمنية يقوم بحساب قيم $t_{\hat{\Phi}_1}$ بطريقة آلية، نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات السابقة مبينة في الجداول التالية.

1- السلسلة LnG: تمثل قيمة النفقات العامة

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4- 2) نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـLnG

صنف النموذج	سلسلة $t_{\hat{\Phi}_l}$ **LnG**	سلسلة **DLnG** (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_l}$
(4)	(0) -3.542	(0)-4.752**
(5)	(0) -3.540*	(0) -4.231**
(6)	(0) 3.921	(0) -1.954

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام *برنامج Eviews10*

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 6 فترات.

[220] Regis Bourbonnais, op.cit, P200.

(*) السلسلة الزمنية المستقرة هي التي تظل متوسطاتها وتباينها ثابت مع مرور الزمن.

الشكل(4 - 2)منحنى تطور LnG و DLnG

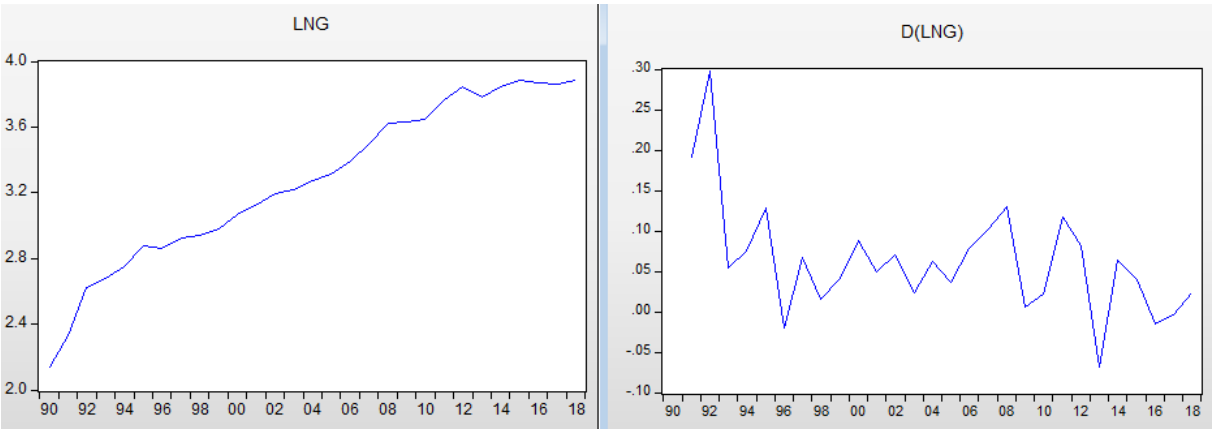

المصدر: مستخرج باستخدام *برنامج Eviews10*.

مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)(*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ تشير بأن السلسلة LnGغير مستقرة من نوع DS وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة DLnGمستقرة،وهذا بالنسبة للنموذج (4) و (5)،أما بالنسبة للنموذج (6) فهي غير مستقرة حتى بعد أخذ الفروق الأولى.

2- السلسلة LnGDP: تمثل قيمة الناتج المحلي الاجمالي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4- 3)نتائج اختبار ديكي-فولر المطورADF لـ LnGDP

صنف النموذج	سلسلة $t_{\hat{\Phi}_i}$ **LnGDP**	سلسلة DLnGDP (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_i}$
(4)	(0) -2.638	(0)-5.350**
(5)	(0)-4.128**	-
(6)	(0)5.244	(0) -3.125**

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام برنامج Eviews10

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 6 فترات.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

الشكل(4 - 3)منحنى تطور LnGDP و DLnGDP

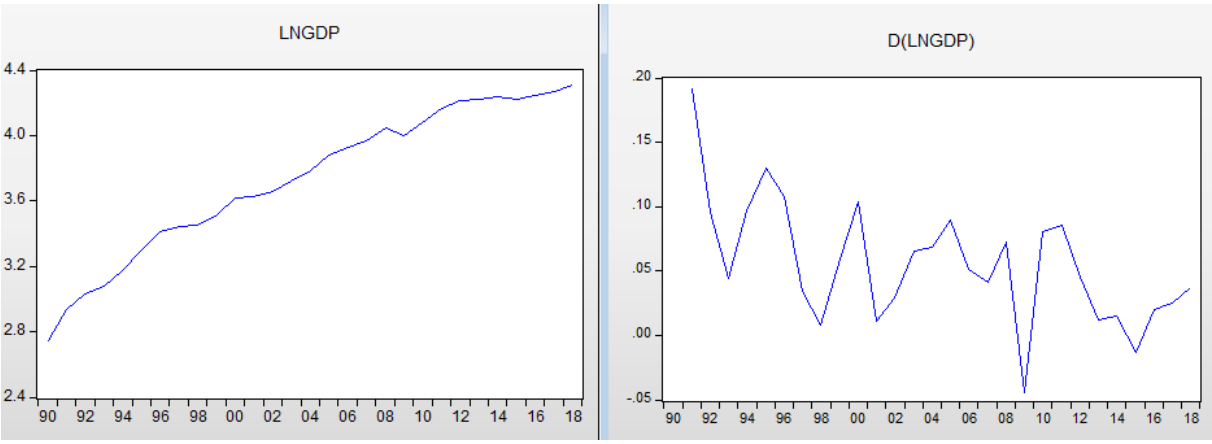

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)[(*)] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ نجدأن السلسلة**LnGDP** غير مستقرة من نوع DS وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة**DLnGDP** مستقرة، وهذا بالنسبة للنموذج (4) و (6)،أما بالنسبة للنموذج (5) فهي مستقرة من نوع DS.

3- السلسلة G/GDP: تمثل حصة الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4- 4)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ GDP/G

صنف النموذج	سلسلة $t_{\hat{\Phi}_l}$ LnG/ GDP.	سلسلة $t_{\hat{\Phi}_l}$ DLnG/ GDP (فرق درجة أولى)
(4)	(0) -2.7858	**(0)-5.926
(5)	(0) -3.044	**(0) -4.840
(6)	(0) 0.021	** (0) -5.997

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام برنامج *Eviews10*

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 6 فترات.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

الشكل(4 - 4)منحنى تطورG /GDP و(D(G /GDP

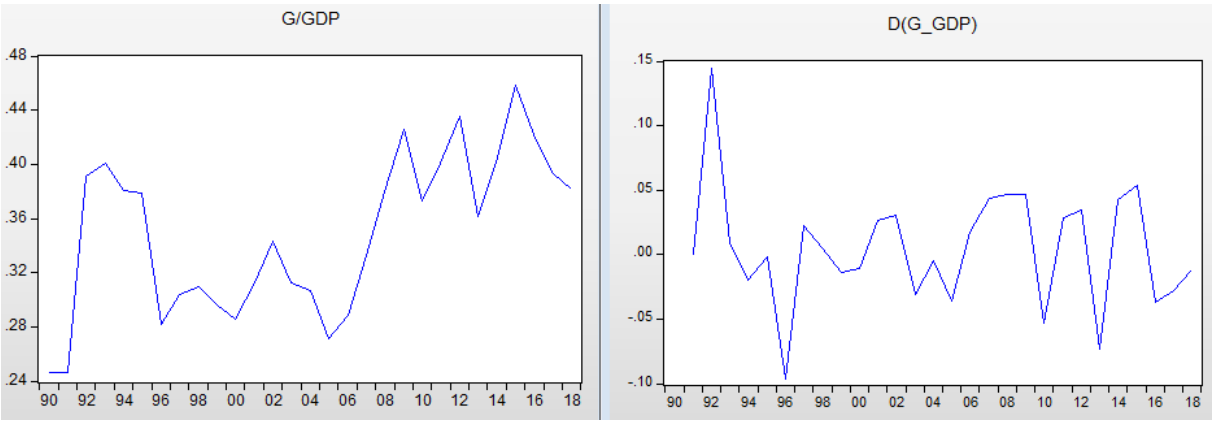

المصدر: مستخرج باستخدام *برنامج Eviews10*.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)(*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ نجدأن السلسلةG /GDP غير مستقرة من نوع DS وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة D(G /GDP) مستقرة، وهذا بالنسبة للنموذج (4) و (5) و(6)،.

4- السلسلة CE : تمثل الانفاق الاستهلاكي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4- 5)نتائج اختبار ديكي-فولرADF لـ CE

صنف النموذج	سلسلة $t_{\hat{\Phi}_l}$ Ln CE	سلسلة $t_{\hat{\Phi}_l}$ DLn CE (فرق درجة أولى)
(4)	(0)11.346	(0) -0.182
(5)	(0) 3.122	**(0) -3.764
(6)	(0) 17.221	** (0) 1.047

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام *برنامج Eviews10*

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 6 فترات.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

الشكل(4 - 5)منحنى تطور CE و(D(CE

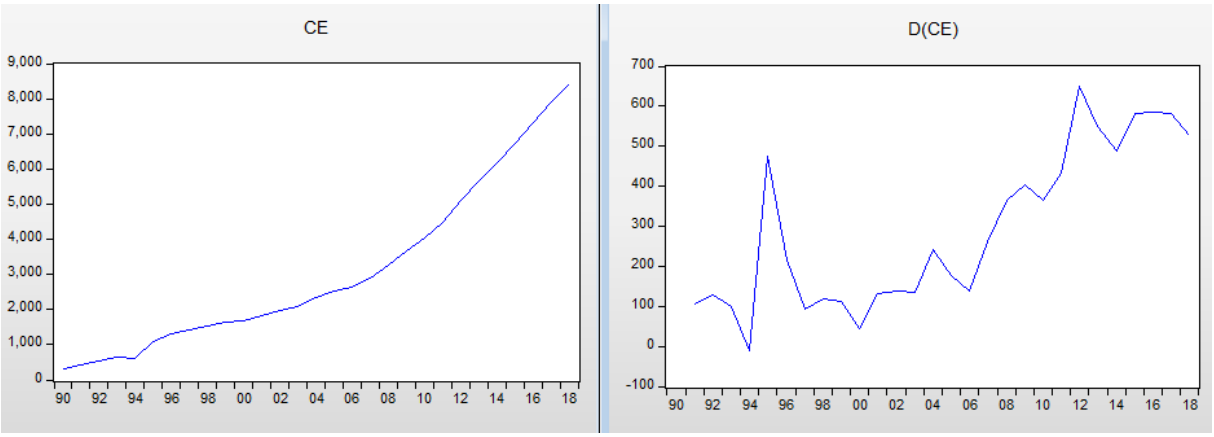

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)(*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ نجد أن السلسلةCE غير مستقرة من نوع DS وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة D(CE) مستقرة، وهذا بالنسبة للنموذج (5) و (6)،أما بالنسبة للنموذج (4) فهي غير مستقرة من نوع DS.

5- السلسلة GDP/P: تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4- 6)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ GDP/P

صنف النموذج	سلسلة $t_{\hat{\Phi}_l}$ Ln GDP/P	سلسلة $t_{\hat{\Phi}_l}$ DLn GDP/P (فرق درجة أولى)
(4)	(0) 1.533	(0)-4.952**
(5)	(0) -1.861	(0) -5.504**
(6)	(0) 3.942	(0) -2.930**

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام *برنامج Eviews10*

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 6 فترات.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

الشكل(4 - 6)منحنى تطور GDP/P و(D(GDP/P

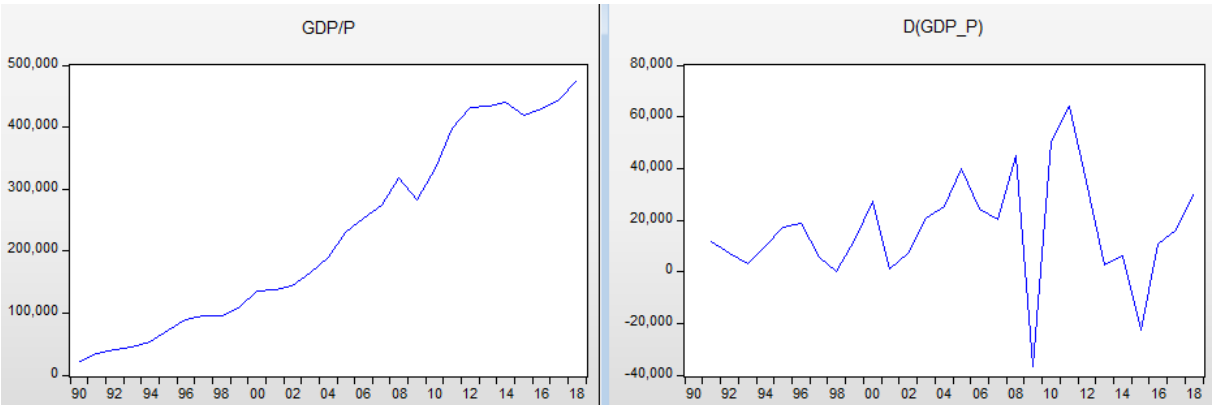

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)(*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ نجد أن السلسلة**GDP/P** غير مستقرة من نوع DS وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة **D(GDP/P)** مستقرة، وهذا بالنسبة للنموذج (4) و (5) و(6).

6- السلسلة G/P : تمثل نصيب الفرد من الانفاق

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4- 7)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ G/P

صنف النموذج	سلسلة LnG/P $t_{\hat{\Phi}_1}$	سلسلة DLnG/P (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_1}$
(4)	(0) 0.167	(0) 4.479 **
(5)	(0) 5.224 **	(0) 4.373 **
(6)	(0) 2.010	(0) 2.278 **

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام *برنامج Eviews10*

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 6 فترات.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

الشكل(4 - 7)منحنى تطور G/P و(D(G/P

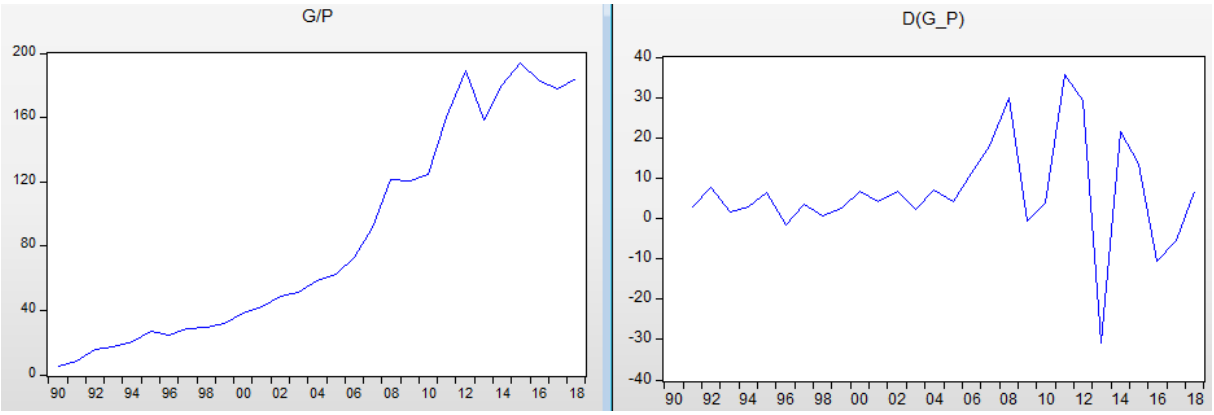

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)(*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ نجدأن السلسلة**G/P** غير مستقرة من نوع DS وهذا بالنسبة للنموذج (4) و (6) وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة **D(G/P)** مستقرة، أما بالنسبة للنموذج (5) فهي مستقرة من نوع DS.

7- السلسلة LnOILR: تمثل قيمة مداخيل البترول

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4- 8)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ LnOILR

صنف النموذج	سلسلة **LnOILR** $t_{\hat{\Phi}_1}$	سلسلة **DLnOILR** (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_1}$
(4)	(0) -1.614	**(0)-5.772
(5)	(0) -2.555	**(0) -4.968
(6)	(0) 2.430	**(0)-4.424

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام *برنامج Eviews10*

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 6 فترات.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

الشكل(4 - 8)منحنى تطور LnOILR و DLnOILR

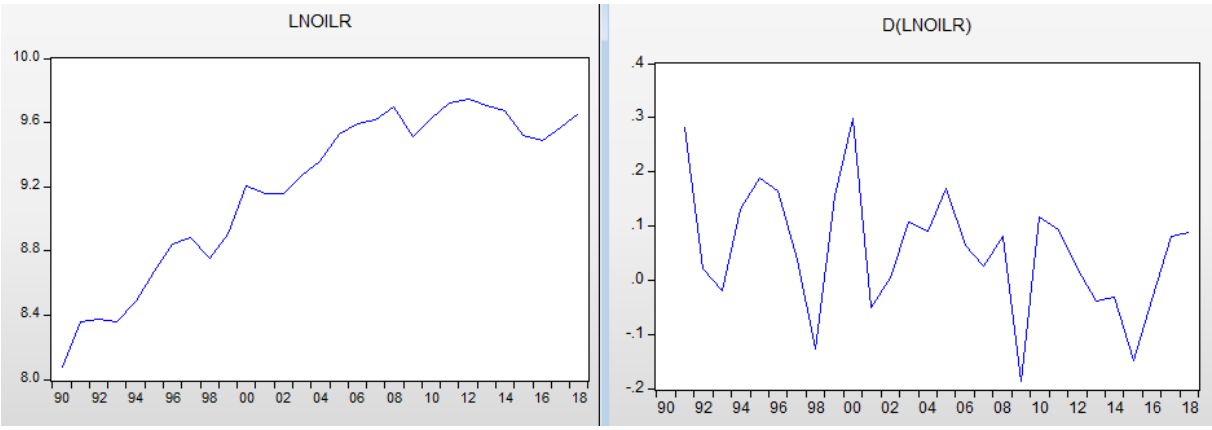

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج *Eviews*.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)[*] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ تظهر بأن السلسلة**LnOILR** غير مستقرة من نوع DS وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة**DLnOILR** مستقرة.

8- السلسلة LnDebt: تمثل قيمة الدين العام

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4- 9)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ LnDebt

صنف النموذج	سلسلة **LnDebt** $t_{\hat{\Phi}_l}$	سلسلة **DLnDebt** (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_l}$
(4)	(6) -1.967	(0)-2.945
(5)	(1) -1.017	(0) -2.929
(6)	(1) 0.968	**(0)-2.735

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام برنامج *Eviews10*

[*]La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

الشكل(4 - 9)منحنى تطور LnDebt و DLnDebt

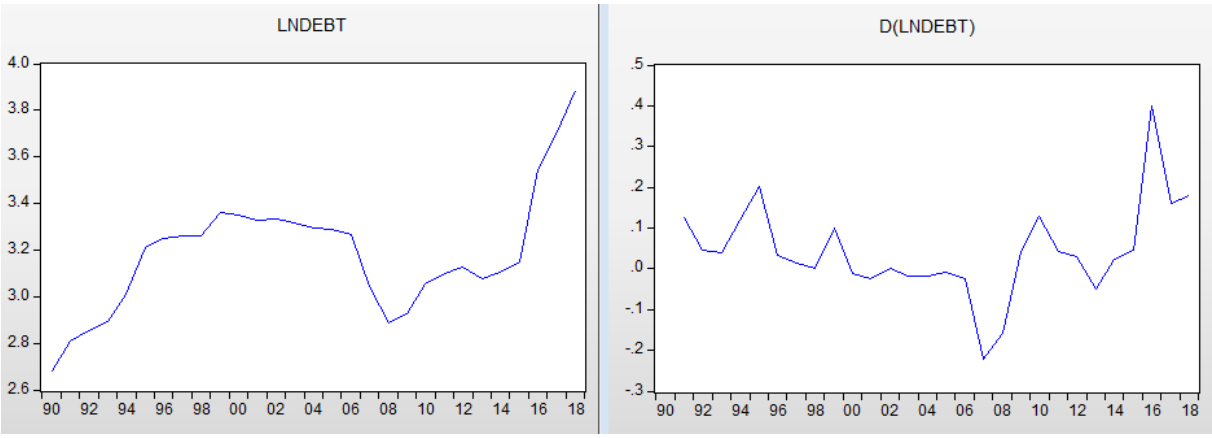

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)[(*)] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ تظهر بأن السلسلة**LnDebt** غير مستقرة من نوع DS وتصبح مستقرة بعد اجراء الفرق الأول **DLnDebt**، وهذا بالنسبة للنموذج(6)،أما بالنسبة للنموذجين (4) و (5)فهي غير مستقرة حتى بعد أخذ الفروق الأولى.

9- السلسلة LnInf: تمثل قيمة معدل التضخم

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4- 10)نتائج اختبار ديكي-فولر ADF لـ LnInf

صنف النموذج	سلسلة $t_{\hat{\Phi}_1}$ **LnInf**	سلسلة **DLnInf** (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_1}$
(4)	(0) -2.506	**(0) -7.764
(5)	(0) -2.400	**(0) -7.788
(6)	(1) -1.397	**(0)-7.878

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام *برنامج Eviews10*

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 6 فترات.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

الشكل(4 - 10)منحنى تطور LnInf و DLnInf

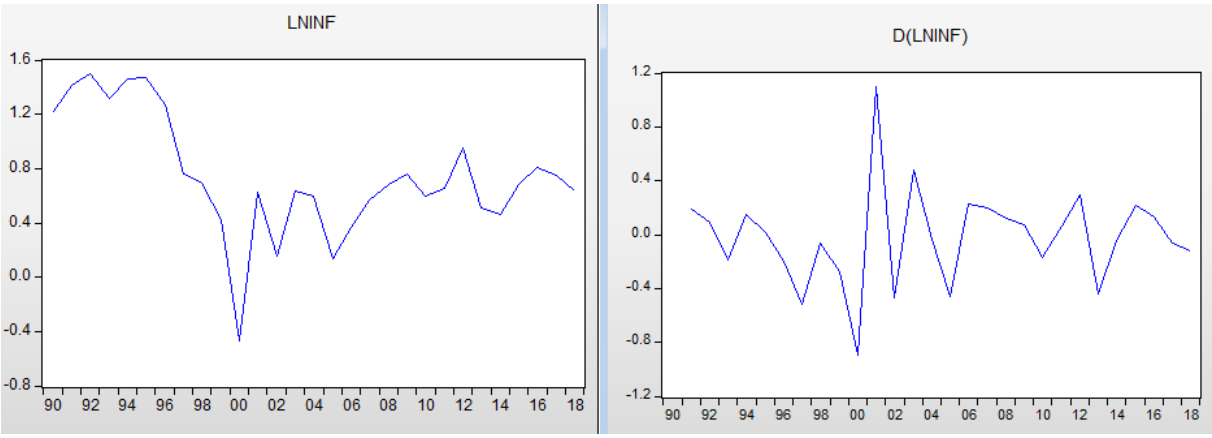

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)[(*)] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ تظهر بأن السلسلة**LnInf** غير مستقرة من نوع DS وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة**DLnInf** مستقرة.

10- السلسلة LnPop : تمثل عدد السكان

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4- 11)نتائج اختبار ديكي-فولر**ADF** لـ**LnPop**

صنف النموذج	سلسلة **LnPop** $t_{\hat{\Phi}_l}$	سلسلة **DLnPop** (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_l}$
(4)	*(5) -4.131	*(5) -4.076
(5)	(6) -1.445	**(5) -4.350
(6)	(6) 4.017	(6)-0.508

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام *برنامج Eviews10*

*معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 6 فترات.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

الشكل(4 - 11) منحنى تطور LnPop و DLnPop

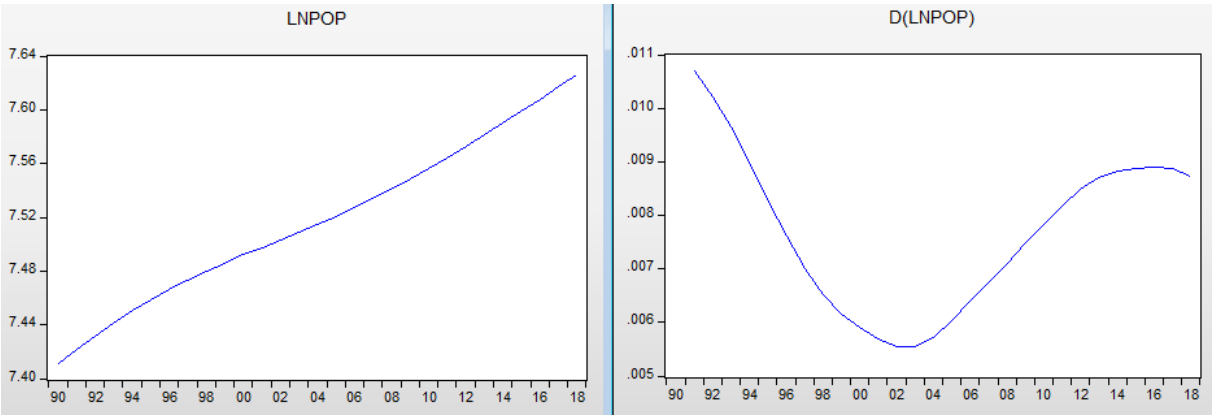

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)[*] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ تظهر بأن السلسلة**LnPop** غير مستقرة من نوع DS وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة**LnPop** مستقرة، وهذا بالنسبة للنموذج(5)،أما بالنسبة للنموذج(6)فهي غير مستقرة حتى بعد أخذ الفروق الأولى،و النموذج (4) فهي مستقرة عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ فقط.

5. تقدير نماذج الدراسة:

5-1اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود Bound Test للنماذج الستة :

النماذج الستة المراد دراستها هي:

1- G=f(GDP) Peacock-Wiseman (1961).

2- GC=f(GDP) Pryor (1968).

3- G=f(GDP/P) Goffman (1968).

4- G/GDP=f(GDP/P) Musgrave (1969).

5- G/P=f(GDP/P) Gupta (1967) or Michas (1975).

6- G/GDP=f(GDP) Mann (1980) modified Peacock-Wiseman version.

حيث:

G:الإنفاق الحكومي

[*]La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

GDP :الناتج المحلي الإجمالي

GC : الإنفاق الإستهلاكي

G/P : نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي.

GDP/P : نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

G/GDP:نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي.

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغيرات النماذج الستة على حده متكاملة من الدرجة الأولى، أي أنها غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول. وترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة (**non-stationary**)؛ وقد أشار كل من انجل وغرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن (المستقر)، فإن هذه السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الدرجة (**cointegrated**). نستخدم اختبار التكامل المشترك في هذه الدراسة بالاعتماد على اختبار والد (Wald Test)، وهو وفق النموذج التالي:

$$\Delta LnG_{it} = \beta_0 + \alpha_1 LnGDP_{it-1} + \alpha_2 LnOILR_{it-1} + \alpha_3 LnDEBT_{it-1} + \sum_{i=0}^{n} \gamma_j \Delta(LnG_i)_{t-j} + \sum_{k=0}^{m} \delta_k \Delta(LnGDP_i)_{t-k} + \sum_{l=0}^{o} \theta_l \Delta(LnOILR_i)_{t-l} + \sum_{p=0}^{v} \varphi_p \Delta(LnDEBT_i)_{t-p} + e_{it}$$

الجدول (4- 12)نتائج اختبار الحدود للنماذج الستة

النموذج	إحصائية F للنموذج	النتيجة
النموذج الاول	12.217	توجد علاقة التكامل المشترك
النموذج الثاني	7.633	توجد علاقة التكامل المشترك
النموذج الثالث	13.913	توجد علاقة التكامل المشترك
النموذج الرابع	3.126	لا توجد علاقة التكامل المشترك
النموذج الخامس	16.468	توجد علاقة التكامل المشترك
النموذج السادس	3.518	لا توجد علاقة التكامل المشترك
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الاعلى
عند مستوى معنوية 1%	8.74	9.63
عند مستوى معنوية 5%	6.56	7.3
عند مستوى معنوية 10%	5.59	6.26

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews10

يظهر من الجدول أن القيم المحسوبة لكل من النموذج الاول والثالث والخامس والتي تساوي على التوالي 12.217 ، 13.913 ، 16.468 أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (1%) وهو يدل على رفض فرضية العدم أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات هذه النماذج، اما بالنسبة للنموذج الثاني فان القيمة المحسوبة والتي تساوي 7.633 فهي أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (5%)، فيما كانت القيم المحسوبة **للنموذجين** الرابع والسادس على التوالي 3.126 ، 3.518 اقل من القيم الجدولية عند مستوى (10%) وهو يدل على قبول فرضية العدم أي عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذجين.

2-5 تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للنموذج الاول:

تشير نتائج التقدير أدناه أن دالة الانفاق العام مقبولة اقتصاديا واحصائيا؛ إذ يظهر تأثير تغير الناتج المحلي الاجمالي على تغير الانفاق العام ، إذ تتجه الحكومة الجزائرية الى التوسع في الانفاق العام عند زيادة الناتج المحلي الاجمالي؛ حيث زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع في النفقات بـ 0,66%

الجدول (4 - 13) تقدير نموذج الأجل الطويل بالنسبة للنموذج الاول:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(G(-1))	0.467664	0.182558	2.561723	0.0191
LOG(G(-2))	-0.279841	0.166489	-1.680838	0.1092
LOG(GDP)	0.660134	0.239766	2.753239	0.0126
LOG(GDP(-1))	0.347788	0.337787	1.029609	0.3161
LOG(GDP(-2))	-0.213832	0.338766	-0.631206	0.5354
LOG(GDP(-3))	0.235453	0.341330	0.689811	0.4987
LOG(GDP(-4))	0.135883	0.316033	0.429965	0.6721
LOG(GDP(-5))	-0.607639	0.215533	-2.819242	0.0110
C	0.065134	0.547314	0.119006	0.9065
@TREND	0.051728	0.014950	3.460159	0.0026

تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الاول:

يشير الجدول رقم () أن معلمات الأجل القصير والطويل جاءت متوافقة من حيث مستوى المعنوية الإحصائية وان ظهرت قيم معلمات الأجل الطويل أكبر في النموذج المقدر وأكثر معنوية احصائية.

الجدول (4 - 14)تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الاول

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.065134	0.158729	0.410344	0.6861
@TREND	0.051728	0.009984	5.181142	0.0001
DLOG(G(-1))	0.279841	0.160269	1.746071	0.0969
DLOG(GDP)	0.660134	0.219533	3.006989	0.0072
DLOG(GDP(-1))	0.450134	0.237513	1.895200	0.0734
DLOG(GDP(-2))	0.236303	0.238207	0.992004	0.3337
DLOG(GDP(-3))	0.471756	0.203150	2.322199	0.0315
DLOG(GDP(-4))	0.607639	0.203059	2.992422	0.0075
CointEq(-1)*	-0.812177	0.160141	-5.071623	0.0001

نلاحظ في الأجل القصير معنوية معامل التصحيح بإشارة سالبة؛ إذ أخذ قيمة (0.812) عند مستوى معنوية أقل من (1%) بـقيمة احتمالية بلغت (0.0001)، وهو يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة. كما يعبر هذا المعامل على أن نسبة 81.2 بالمئة من الاختلالات يتم تصحيحها خلال الفترة الزمنية (سنة). كما نلاحظ ان معامل المتغير المستقل معنوي في المدى القصير ايضا بقيمة احتمالية 0.0072.

الاختبارات التشخيصية للنموذج الاول: للتأكد من جودة هذا النموذج المستخدم في تحليل أثر الناتج المحلي الاجمالي في تحديد الانفاق العام وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية **diagnostic Tests** التالية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول (4 - 15)اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.086067	Prob. F(2,17)	0.9179
Obs*R-squared	0.290696	Prob. Chi-Square(2)	0.8647

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يشير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية **Test (LM) Breusch-Godfrey Serial Correlation** أن القيمة الاحصائية لـ**F** قدرت بـ (0.086) وهي بقيمة احتمالية (0.917) أكبر من 0.01. مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لبواقي معادلة انحدار الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي.

2- مشكلة عدم تباين حد الخطأ:

الجدول (4 - 16)اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.774286	Prob. F(9,19)	0.6416
Obs*R-squared	7.782044	Prob. Chi-Square(9)	0.5563
Scaled explained SS	2.927528	Prob. Chi-Square(9)	0.9671

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**، تم قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة فيشر 0.774 والقيمة الاحتمالية لها (0.641)، وهي أكبر من 0.01. أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

3- اختبار ملائمة النموذج:

الجدول (4 - 17)اختبار ملائمة النموذج:

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: G G(-1) G(-2) G(-3) GDP C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.805194	20	0.4302
F-statistic	0.648337	(1, 20)	0.4302

يبين اختبار **Ramsey RESET** أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي؛ إذ تحصلنا من الاختبار على قيمة **F** التي بلغت (0.648)، إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (0.430)، وهو ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء**Jarque-Bera Normality**:

الجدول (4 - 18)اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء**Jarque-Bera Normality**:

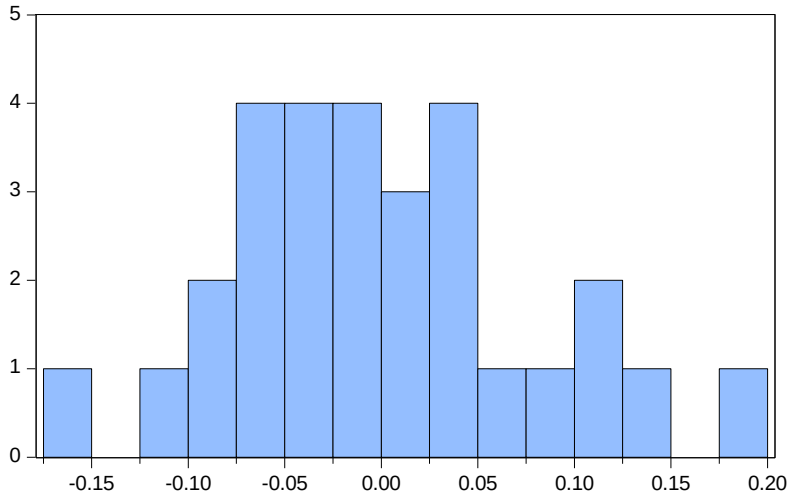

Series: Residuals
Sample 1990 2018
Observations 29

Mean	-2.44e-15
Median	-0.007520
Maximum	0.175111
Minimum	-0.150516
Std. Dev.	0.076817
Skewness	0.444145
Kurtosis	2.752775
Jarque-Bera	1.027299
Probability	0.598308

بلغت قيمة **Jarque-Bera** (1.027) باحتمالية (0.598)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، التي تشير على أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعا طبيعيا.

5- **اختبار استقرارية النموذج الاول**: يظهر من الشكلين البيانين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.

الشكل(4 - 12)منحنى CUSUM of Squares و: CUSUM

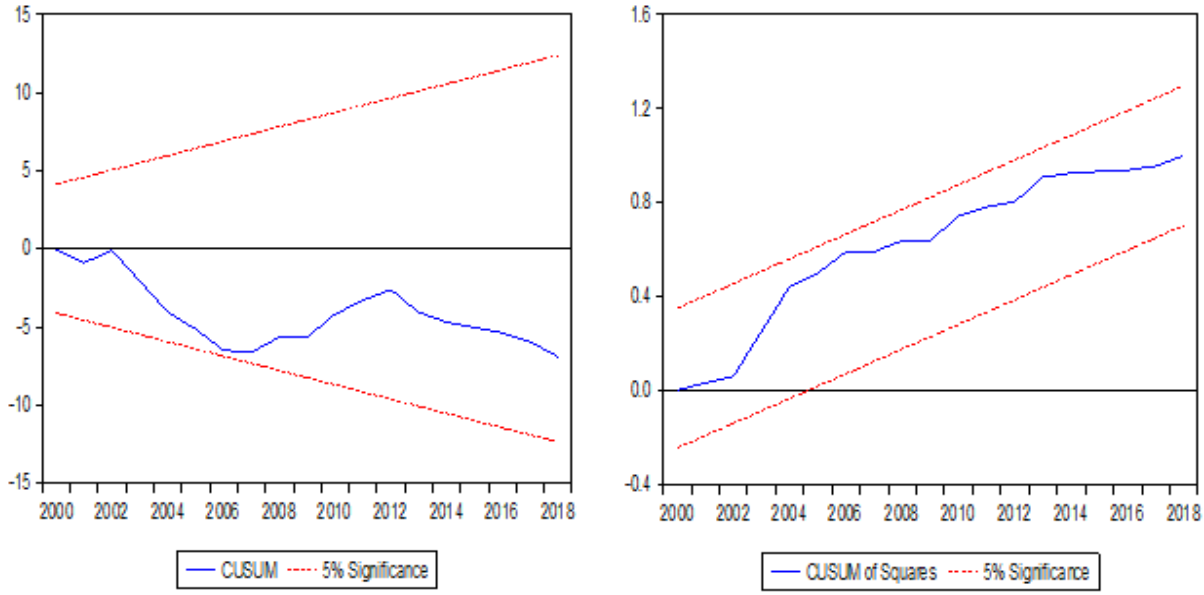

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

3-5تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الثاني:

تشير نتائج التقدير أدناه أن دالة الانفاق الإستهلاكي مقبولة اقتصاديا واحصائيا؛ إذ يظهر تأثير تغير الناتج المحلي الاجمالي على تغير الانفاق الإستهلاكي، إذ تتجه الحكومة الجزائرية الى التوسع في الانفاق الإستهلاكي عند زيادة الناتج المحلي الاجمالي؛ حيث زيادة زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ1% تؤدي إلى ارتفاع في نفقات الاستهلاك بـ0,29%

الجدول (4 - 19)تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الثاني:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(CE(-1))	0.573207	0.115093	4.980380	0.0000
LOG(GDP)	0.296462	0.083763	3.539303	0.0014
C	0.670186	0.427629	1.567216	0.1279
@TREND	0.007047	0.009495	0.742190	0.4639

تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الثاني:

يشير الجدول رقم () أن معلمات الأجل القصير والطويل جاءت متوافقة من حيث مستوى المعنوية الإحصائية وان ظهرت قيم معلمات الأجل الطويل أكبر في النموذج المقدر وأكثر معنوية احصائية.

الجدول (4 - 20)تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الثاني:

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.670186	0.134289	4.990612	0.0000
@TREND	0.007047	0.002907	2.424197	0.0218
CointEq(-1)*	-0.426793	0.107397	-3.973968	0.0004

نلاحظ في الأجل القصير معنوية معامل التصحيح بإشارة سالبة؛ إذ أخذ قيمة (0.426) عند مستوى معنوية أقل من (1%) بـقيمة احتمالية بلغت (0.0004)، وهو يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة. كما يعبر عن نسبة التصحيح إذ أن نسبة 81.2 بالمئة من الاختلالات يتم تصحيحها خلال الفترة الزمنية (سنة).

كما نلاحظ في الأجل القصير معنوية معامل الثابت بإشارة موجبة؛ إذ أخذ قيمة (0.670) عند مستوى معنوية أقل من (1%) بـقيمة احتمالية بلغت (0.000)، وهو يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين الانفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.

الاختبارات التشخيصية للنموذج الثاني: للتأكد من جودة هذا النموذج المستخدم في تحليل أثر الناتج المحلي الاجمالي في تحديد الانفاق الاستهلاكي وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية **diagnostic Tests** التالية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول (4 - 21)اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.248638	Prob. F(2,27)	0.7816
Obs*R-squared	0.596791	Prob. Chi-Square(2)	0.7420

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يشير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية **Test (LM) Breusch-Godfrey Serial Correlation** أن القيمة الاحصائية لـ**F** قدرت بـ (0.248) وهي بقيمة احتمالية (0.781) أكبر من 0.01. مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لبواقي معادلة انحدار الانفاق الاستهلاكي على الناتج المحلي الاجمالي.

2- **مشكلة عدم تباين حد الخطأ:**

الجدول (4 - 22)اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.143051	Prob. F(3,29)	0.3482
Obs*R-squared	3.489517	Prob. Chi-Square(3)	0.3221
Scaled explained SS	8.603784	Prob. Chi-Square(3)	0.0351

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي -**Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan Godfrey**، تم قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة فيشر 1.143 والقيمة الاحتمالية لها (0.3482)، وهي أكبر من 0.01. أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

3- اختبار ملائمة النموذج:

الجدول (4 - 23)اختبار ملائمة النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: CE CE(-1) GDP C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.580555	24	0.1271
F-statistic	2.498154	(1, 24)	0.1271

يبين اختبار **Ramsey RESET** أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي؛ إذ تحصلنا من الاختبار على قيمة **F** التي بلغت (2.498)، إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (0.127)، وهو ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality:

الجدول (4 - 24)اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality

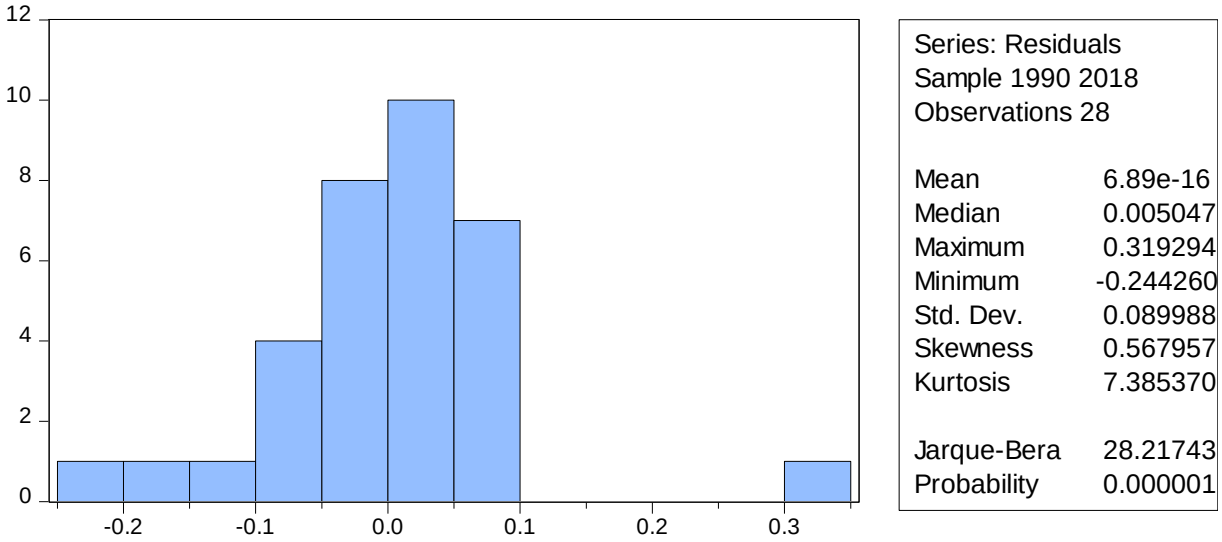

بلغت قيمة **Jarque-Bera** (28.217) باحتمالية (0.000001)، وهو ما يؤدي إلى رفض فرضية العدم، التي تشير على أن بواقي معادلة الانحدار لا تتبع توزيعا طبيعيا.

5- **اختبار استقرارية النموذج الثاني**: يظهر من الشكلين البيانين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد غير مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، وهذا يظهر جليا في منحنى الشكل الأول من خلال الصدمة سنة 1996 التي أدت إلى خروج المنحنى عن المجال المحدد.

الشكل(4 - 13)منحنى CUSUM of Squares ومنحنى CUSUM

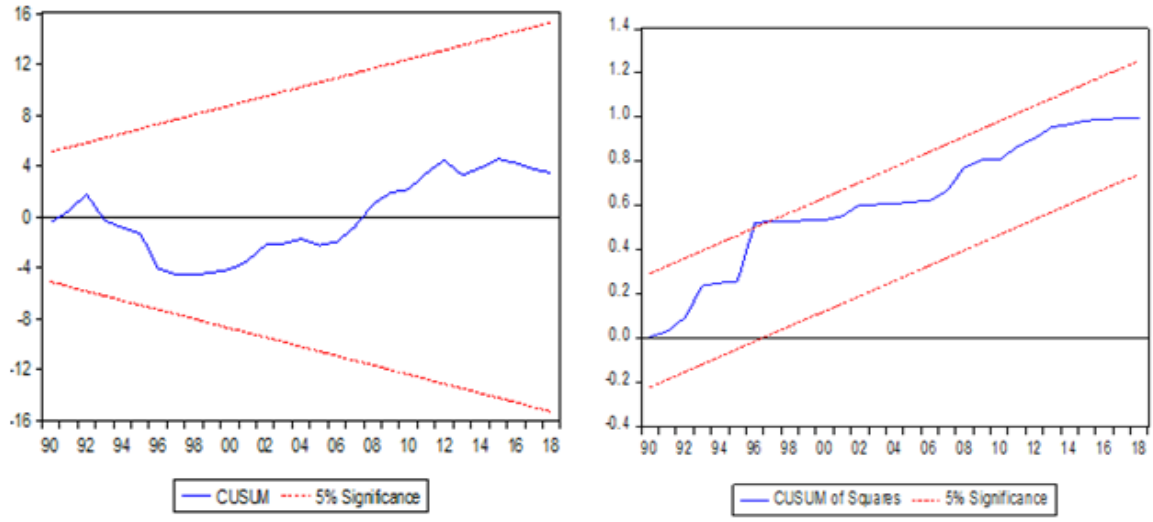

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

4-5تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الثالث:

تشير نتائج التقدير أدناه أن دالة الانفاق العام مقبولة اقتصاديا واحصائيا؛ إذ يظهر تأثير تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على تغير الانفاق العام، إذ تتجه الحكومة الجزائرية الى التوسع في الانفاق العام عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛ حيث زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ1% تؤدي إلى ارتفاع في النفقات بـ0,545%

الجدول (4 - 25) تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الثالث:

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.362335	0.751356	-3.144095	0.0040
@TREND	0.025628	0.012427	2.062218	0.0489
LOG(G(-1))*	-0.621615	0.124621	-4.988047	0.0000
LOG(GDP_P)**	0.545892	0.111214	4.908490	0.0000
DLOG(G(-1))	0.335312	0.143033	2.344292	0.0267

تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الثالث:

يشير الجدول رقم (25-4) أن معلمات الأجل القصير والطويل جاءت متوافقة من حيث مستوى المعنوية الإحصائية وان ظهرت قيم معلمات الأجل الطويل أكبر في النموذج المقدر وأكثر معنوية احصائية.

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.362335	0.477107	-4.951374	0.0000
@TREND	0.025628	0.005944	4.311658	0.0002
DLOG(G(-1))	0.335312	0.131613	2.547702	0.0168
CointEq(-1)*	-0.621615	0.115714	-5.371984	0.0000

نلاحظ في الأجل القصير معنوية معامل التصحيح بإشارة سالبة؛ إذ أخذ قيمة (0.621) عند مستوى معنوية أقل من (1%) بـقيمة احتمالية بلغت (0.000)، وهو يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين الانفاق العام و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة. كما يعير هذا المعامل على أن نسبة 62.1 بالمئة من الاختلالات يتم تصحيحها خلال الفترة الزمنية (سنة).

الاختبارات التشخيصية للنموذج الثالث: للتأكد من جودة هذا النموذج المستخدم في تحليل أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تحديد الانفاق العام وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية **diagnostic Tests** التالية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول (4 - 26)اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.259103	Prob. F(2,25)	0.7738
Obs*R-squared	0.649833	Prob. Chi-Square(2)	0.7226

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews10**

يشير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية **Test (LM) Breusch-Godfrey Serial Correlation** أن القيمة الاحصائية لـ**F** قدرت بـ (0.259) وهي بقيمة احتمالية (0.773) أكبر من 0.01. مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لبواقي معادلة انحدار الانفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

2- مشكلة عدم تباين حد الخطأ:

الجدول (4 - 27)اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.115554	Prob. F(4,27)	0.3697
Obs*R-squared	4.538489	Prob. Chi-Square(4)	0.3380
Scaled explained SS	3.044228	Prob. Chi-Square(4)	0.5505

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews10**

من خلال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**، تم قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة فيشر 1.115 والقيمة الاحتمالية لها (0.369)، وهي أكبر من 0.01. أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

3- اختبار ملائمة النموذج:

الجدول (4 - 28)اختبار ملائمة النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: G G(-1) G(-2) G(-3) GDP_P C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.376112	20	0.7108
F-statistic	0.141460	(1, 20)	0.7108

يبين اختبار **Ramsey RESET** أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي؛ إذ تحصلنا من الاختبار على قيمة **F** التي بلغت (0.141)، إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (0.710)، وهو ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality:

الجدول (4 - 29)اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality:

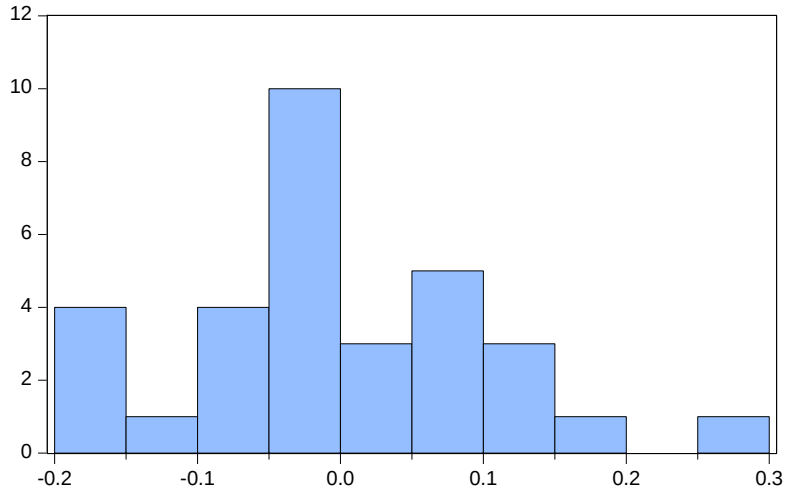

Series: Residuals
Sample 1987 2018
Observations 32

Mean	-1.56e-15
Median	-0.017202
Maximum	0.251818
Minimum	-0.169266
Std. Dev.	0.101564
Skewness	0.392079
Kurtosis	2.884379
Jarque-Bera	0.837696
Probability	0.657804

بلغت قيمة **Jarque-Bera** (0.837) باحتمالية (0.657)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، التي تشير على أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعا طبيعيا.

5- **اختبار استقرارية النموذج الثالث** : يظهر من الشكلين البيانين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد غير مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، وهذا يظهر جليا في منحنى الشكل الثاني من خلال الصدمة سنة 1996 التي أدت إلى خروج المنحنى عن المجال المحدد.

الشكل(4- 14) منحنى CUSUM of Squares و منحنى CUSUM

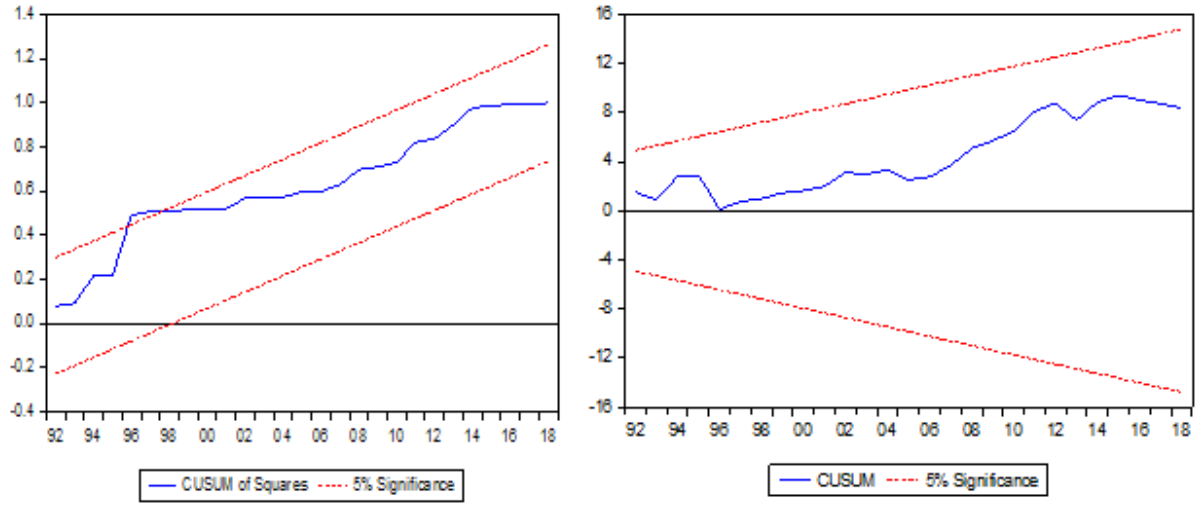

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

5-5تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الخامس:

تشير نتائج التقدير أدناه أن دالة الانفاق العام مقبولة اقتصاديا واحصائيا؛ إذ يظهر تأثير تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على تغير نصيب الفرد من الانفاق العام، ورغم أن الحكومة الجزائرية تتجه الى التوسع في نصيب الفرد من الانفاق العام عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛ حيث زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 1% تؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من النفقات بـ 0,75%

الجدول (4 - 30) تقدير نموذج الأجل الطويل للنموذج الخامس

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.780648	7.653543	1.147266	0.2648
@TREND	-1.055553	0.980400	-1.076656	0.2945
G_P(-1)*	-0.758644	0.134936	-5.622268	0.0000
GDP_P(-1)	0.000373	7.79E-05	4.787786	0.0001
D(GDP_P)	-0.000151	8.75E-05	-1.725743	0.0998
D(GDP_P(-1))	-0.000427	0.000109	-3.926245	0.0008
D(GDP_P(-2))	-0.000413	0.000105	-3.925775	0.0008
D(GDP_P(-3))	-0.000309	9.99E-05	-3.096969	0.0057
D(GDP_P(-4))	-0.000426	0.000104	-4.105451	0.0005

تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الخامس:

يشير الجدول رقم () أن معلمات الأجل القصير والطويل جاءت متوافقة من حيث مستوى المعنوية الإحصائية وان ظهرت قيم معلمات الأجل الطويل أكبر في النموذج المقدر وأكثر معنوية احصائية.

الجدول (4 - 31)تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للنموذج الخامس

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.780648	4.229325	2.076135	0.0510
@TREND	-1.055553	0.339850	-3.105936	0.0056
D(GDP_P)	-0.000151	7.76E-05	-1.944499	0.0660
D(GDP_P(-1))	-0.000427	0.000106	-4.027604	0.0007
D(GDP_P(-2))	-0.000413	0.000103	-4.022729	0.0007
D(GDP_P(-3))	-0.000309	9.74E-05	-3.176461	0.0047
D(GDP_P(-4))	-0.000426	0.000101	-4.221258	0.0004
CointEq(-1)*	-0.758644	0.129003	-5.880824	0.0000

نلاحظ في الأجل القصير معنوية معامل التصحيح بإشارة سالبة؛ إذ أخذ قيمة (0.758) عند مستوى معنوية أقل من (1%) بـقيمة احتمالية بلغت (0.000)، وهو يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين نصيب الفرد من الانفاق العام و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة. كما يعبر هذا المعامل على أن نسبة 75.8 بالمئة من الاختلالات يتم تصحيحها خلال الفترة الزمنية (سنة).

الاختبارات التشخيصية للنموذج الخامس: للتأكد من جودة هذا النموذج المستخدم في تحليل أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تحديد نصيب الفرد من الانفاق العام وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية **diagnostic Tests** التالية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول (4 - 32)اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.686749	Prob. F(2,18)	0.5159
Obs*R-squared	2.055975	Prob. Chi-Square(2)	0.3577

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews10**

يشير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية **Test (LM) Breusch-Godfrey Serial Correlation** أن القيمة الاحصائية لـ**F** قدرت بـ (0.686) وهي بقيمة احتمالية (0.515) أكبر من 0.01. مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لبواقي معادلة انحدار نصيب الفرد من الانفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

2- مشكلة عدم تباين حد الخطأ:

الجدول (4 - 33)اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	6.474756	Prob. F(8,20)	0.0003
Obs*R-squared	20.92179	Prob. Chi-Square(8)	0.0074
Scaled explained SS	12.13581	Prob. Chi-Square(8)	0.1452

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**، تم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة فيشر 6.474 والقيمة الاحتمالية لها (0.0003)، وهي أصغر من 0.01. أي أن النموذج يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

3- اختبار ملائمة النموذج:

الجدول (4 - 34)اختبار ملائمة النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: G_P G_P(-1) G_P(-2) G_P(-3) GDP_P C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.291787	20	0.7735
F-statistic	0.085140	(1, 20)	0.7735

يبين اختبار **Ramsey RESET** أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي؛ إذ تحصلنا من الاختبار على قيمة F التي بلغت (0.085)، إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (0.773)، وهو ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality:

الجدول (4 - 35)اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality:

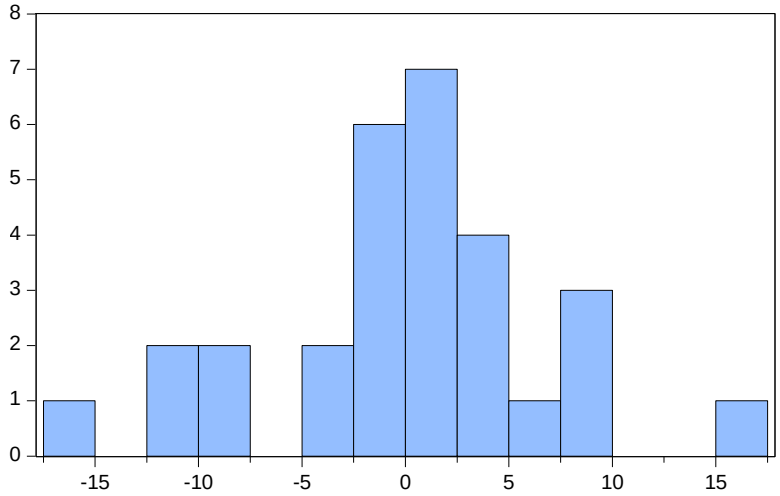

Series: Residuals
Sample 1990 2018
Observations 29

Mean	-1.90e-14
Median	0.460203
Maximum	16.37835
Minimum	-15.64843
Std. Dev.	6.757265
Skewness	-0.171986
Kurtosis	3.439135
Jarque-Bera	0.375982
Probability	0.828622

بلغت قيمة **Jarque-Bera** (0.375) باحتمالية (0.828)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، التي تشير على أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعا طبيعيا.

5- **اختبار استقرارية النموذج الخامس**: يظهر من الشكلين البيانين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد غير مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، وهذا يظهر جليا في منحنى الشكل الأول من خلال خروج المنحنى عن المجال المحدد في الفترة 2005-2017.

الشكل(4 - 15) منحنى CUSUM of Squares و منحنى CUSUM

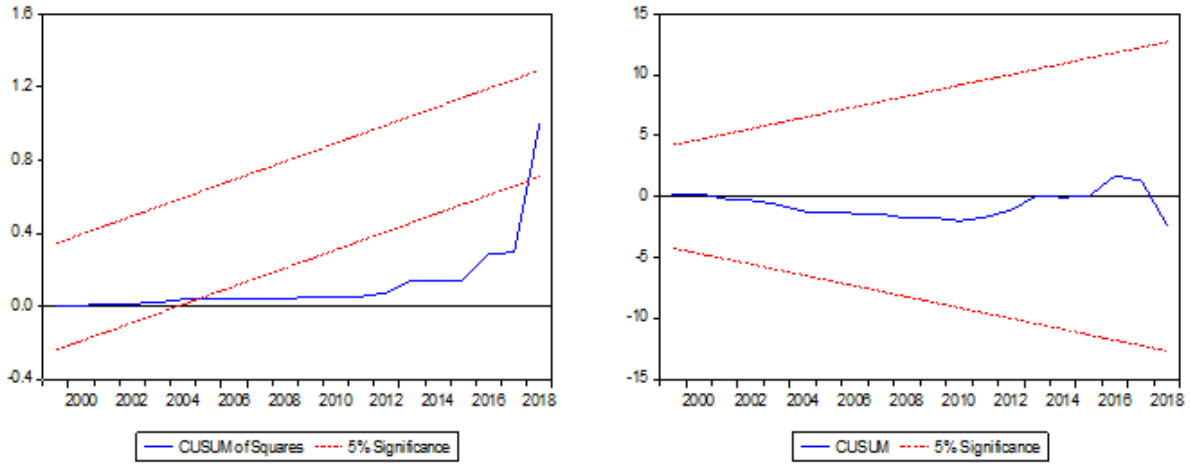

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

6-5 تقدير نموذج دالة الانفاق العام

على ضوء ما تقدم من تحديد المتغيرات وصياغة النموذج، وبعد محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة، فقد تبين لنا أفضلية الصياغة اللوغاريتمية التالية:

$$LnG = \beta_0 + \beta_1 LnGDP + \beta_2 LnOILR + \beta_3 LnDEBT + \beta_4 LnPOP + \beta_5 LnINF + \varepsilon_t$$

حيث:

LnG: اللوغاريتم الطبيعي للنفقات العامة

LnGDP: اللوغاريتم الطبيعي للناتج الداخلي الإجمالي.

LnOILR:اللوغاريتم الطبيعي لمداخيل البترول.

LnDEBT: اللوغاريتم الطبيعي للدين العام.

LnPOP: اللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان.

LnINF: اللوغاريتم الطبيعي لمعدل التضخم.

وبما أن المتغيرات هي في قيمتها اللوغاريتمية، فإن المعالم الجزئية تعبر عن مرونة النفقات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية؛ ومن المتوقع أن تأخذ الإشارات التالية: $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5 > 0$ ؛ حيث تعبر (β_1) عن مرونة النفقات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، والمتوقع أن الزيادة في الناتج تؤدي إلى الزيادة في النفقات، وبالنسبة (β_2) فتمثل مرونة النفقات بالنسبة لمداخيل البترول؛ إذ أن ارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى زيادة حجم الانفاق العام.

نشير أن المعطيات التي نعتمد في هذه الدراسة مقدرة بالمليار دينار جزائري؛ أي كل من قيمة النفقات والناتج الداخلي الإجمالي.و مداخيل البترول مقدرة بالمليار دينار جزائري، ، وقد تم استخلاص البيانات المتاحة من مصادر متعددة (؛ الديوان الوطني للإحصائيات (ONS؛ وزارة المالية) ، وهي تغطي الفترة (1990-2018).

من خلال دراسة استقرارية متغيرات الدراسة يمكننا أن نستنتج أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

$$LnG \to I(1), \qquad LnGDP \to I(1), \qquad LnOILR \to I(1)$$

$$LnDEBT \to I(1), \qquad LnPOP \to I(1), \qquad LnINF \to I(1)$$

وأن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر.

$$LnG \to I(0), \qquad LnGDP \to I(0), \qquad LnOILR \to I(0)$$

$$LnDEBT \to I(0), \qquad LnPOP \to I(0), \qquad LnINF \to I(0)$$

وبالتالي يوجد خط التكامل المشترك (المتزامن)، مما يضمن وجود علاقة على المدى الطويل.

وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية؛ التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى ولكنها تصبح مستقرة (ساكنة) بعد إجراء الفرق الأول.

دراسة الارتباط بين متغيرات النموذج:

بغرض تدعيم المقاربة القياسية لابد من دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة باعتماد برنامج Eviews10:

الجدول (4 - 36)مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation						
Probability	LnG	LnDEBT	LnGDP	LnINF	LnOILP	LnPOP
LnG	**1.000000**					
LnDEBT	**0.461185**	**1.000000**				
LnGDP	**0.991880**	**0.494037**	**1.000000**			
LnINF	**-0.463161**	**-0.433585**	**-0.532829**	**1.000000**		
LnOILP	**0.947423**	**0.419448**	**0.971572**	**-0.615836**	**1.000000**	
LnPOP	**0.975961**	**0.540909**	**0.974094**	**-0.444696**	**0.900139**	**1.000000**

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام برنامج *Eviews10*

من خلال مصفوفة الارتباط نلاحظ أن وجود ارتباط طردي بين المتغير التابع (**LnG**) وبعض المتغيرات المستقلة (**LnDEBT** ، **LnGDP** ، **LnOILP** ، **LnPOP**)، و ارتباط عكسي مع المتغير المستقل(**LnINF**). وهذه الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وهذا ما قد يزيد من جودة النموذج الذي يربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة.

أما بخصوص المتغيرات المستقلة فتختلف درجة واتجاه الارتباط بينها فمن خلال المصفوفة أعلاه يتبين لنا وجود ارتباط طردي بين جل المتغيرات المستقلة، و ارتباط عكسي بين المتغير (**LnINF**)و باقي المتغيرات المستقلة (**LnDEBT** ، **LnGDP** ، **LnOILP** ، **LnPOP**)،غير أن وجود الارتباطات القوية بين المتغيرات المستقلة قد يطرح إشكالا في النمذجة من حيث أن أحد الفرضيات الأساسية قد تكون غير محققة، والمتعلقة بوجود مشكلة التعدد الخطي. وللتأكد من ذلك نقوم بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى(OLS)كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول (4 - 37)نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى(OLS)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEBT	-0.091557	0.044970	-2.035972	0.0534
LGDP	1.866003	0.314383	5.935448	0.0000
LINF	0.045416	0.029389	1.545342	0.1359
LOILP	-0.449372	0.156387	-2.873457	0.0086
LPOP	-1.842874	1.257672	-1.465306	0.1564
C	14.54590	9.498950	1.531316	0.1393

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام برنامج *Eviews10*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مقدرات التضخم ومداخيل البترول وعدد السكان والدين العام غير معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$. من خلال مصفوفة الارتباط يتبين لنا وجود ارتباط قوي بين عدد السكان وجل المتغيرات المفسرة الأخرى. وعليه نقوم بإستبعاد المتغير(**LnPOP**) من النموذج ونعيد التقدير مرة أخرى.

الجدول (4 - 38)نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى(OLS)بعد استبعاد (LnPOP)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEBT	-0.096489	0.045903	-2.102038	0.0462
LGDP	1.430247	0.104391	13.70087	0.0000
LINF	0.047038	0.030062	1.564699	0.1307
LOILP	-0.266776	0.096723	-2.758145	0.0109
C	0.654451	0.610043	1.072795	0.2940

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام *برنامج Eviews10*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بعد استبعاد عدد السكان لا تزال مقدرة التضخم غير معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$.في حين أصبحت مقدرات مداخيل البترول والدين العام معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ فقط. من أجل تحسين النموذج اكثر نقوم باستبعاد المتغير (**LnINF**)ونعيد التقدير من جديد.

الجدول (4 - 39)نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى(OLS)بعد استبعاد (LnPOP) و (LnINF)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	1.513033	0.092560	16.34658	0.0000
LOILP	-0.357609	0.079575	-4.493987	0.0001
LDEBT	-0.128871	0.042143	-3.057950	0.0053
C	1.318351	0.450836	2.924234	0.0072

المصدر: نتائج مستخرجة باستخدام *برنامج Eviews10*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مقدرات الناتج المحلي الإجمالي و مداخيل البترول و الدين العام معنوية عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$.

5-1-6 اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود Bound Test

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول. و من خلال دراسة الارتباط بين متغيرات النموذج وجدنا ارتباطات قوية بين المتغيرات المستقلة فقمنا باستبعاد المتغيرات التي تسببت في مشكلة التعدد الخطي وهي (**LnPOP**) و

(LnINF)وترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة (**non-stationary**)؛ وقد اشار كل من انجل وغرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن (المستقر)، فإن هذه السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الدرجة (**cointegrated**). نستخدم اختبار التكامل المشترك في هذه الدراسة بالاعتماد على اختبار والد (Wald Test)، وهو وفق النموذج التالي:

$$\Delta LnG_{it} = \beta_0 + \alpha_1 LnGDP_{it-1} + \alpha_2 LnOILR_{it-1} + \alpha_3 LnDEBT_{it-1} + \sum_{i=0}^{n} \gamma_j \Delta(LnG_i)_{t-j} + \sum_{k=0}^{m} \delta_k \Delta(LnGDP_i)_{t-k} + \sum_{l=0}^{o} \theta_l \Delta(LnOILR_i)_{t-l} + \sum_{p=0}^{v} \varphi_p \Delta(LnDEBT_i)_{t-p} + e_{it}$$

الجدول (4- 40)نتائج اختبار الحدود لنموذج الانفاق العام

إحصائية F للنموذج	10.299		
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1%	5.23	4.3	وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع (الانفاق العام)
عند مستوى معنوية 5%	4.23	3.38	
عند مستوى معنوية 10%	3.74	2,97	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews10

يظهر من الجدول أن القيمة المحسوبة (10.299) أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (1%) وهو يدل على رفض فرضية العدم أي وجود تكامل مشترك بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى (مداخيل البترول والدين العام ومعدل التضخم وعدد السكان).

2-6-5 تقدير نموذج الأجل الطويل للإنفاق العام:

تشير نتائج التقدير أدناه أن دالة الانفاق العام غير مقبولة اقتصاديا واحصائيا؛ وهذا لانعدم دور مداخيل البترول في تحديد قيمة النفقات العامة حيث كانت مقدرتها غير مقبولة احصائيا، هذا ما يدفعنا الى استبعادها من النموذج

الجدول (4 - 41)نموذج الأجل الطويل للإنفاق العام

Levels Equation
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEBT	-0.195366	0.064630	-3.022848	0.0065
LGDP	1.162411	0.499874	2.325409	0.0302
LOILP	-0.233170	0.210027	-1.110190	0.2795
@TREND	0.009086	0.015349	0.591930	0.5602

EC = LG - (-0.1954*LDEBT + 1.1624*LGDP -0.2332*LOILP + 0.0091 *@TREND)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج التقدير أدناه أن دالة الانفاق العام مقبولة اقتصاديا واحصائيا؛ إذ يظهر التأثير السلبي لتغير الدين العام على تغير النفقات العامة، إذ تتجه الحكومة الجزائرية الى التوسع في الانفاق العام عند زيادة الناتج المحلي الاجمالي؛ حيث زيادة زيادة الناتج المحلي الاجمالي بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع في النفقات بـ 1.070%؛

الجدول (4 - 42)نموذج الأجل الطويل للإنفاق العام

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	1.070989	0.038769	27.62454	0.0000
LDEBT	-0.215890	0.047775	-4.518930	0.0001

EC = LG - (1.0710*LGDP -0.2159*LDEBT)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

تؤكد النتائج دور الناتج المحلي الاجمالي في تحديد قيمة النفقات العامة، بالإضافة الى الدين العام؛ إذ في حالة انخفاض الدين العام بـ 1% يساهم في زيادة الانفاق العام بـ 0.215%.

3-6-5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج للإنفاق العام:

يشير الجدول رقم (4-41) أن معلمات الأجل القصير والطويل جاءت متوافقة من حيث مستوى المعنوية الإحصائية وان ظهرت قيم معلمات الأجل الطويل أكبر في النموذج المقدر وأكثر معنوية احصائية.

الجدول (4 - 43)نتائج تصحيح الخطأ (ECM) للإنفاق العام

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D(LNG(-1))	-0.238485	0.175091	-1.362065	0.1900
D(LNG(-2))	-0.190881	0.126207	-1.512447	0.1478
D(LNG(-3))	0.209637	0.123242	1.701024	0.1061
D(LNGDP)	0.569978	0.220759	2.581902	0.0188
D(LNDEBT)	-0.069455	0.077015	-0.901841	0.3791
D(LNDEBT(-1))	-0.193179	0.085380	-2.262570	0.0363
C	0.038632	0.016925	2.282587	0.0348

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ في الأجل القصير معنوية معامل الثابت بإشارة موجبة؛ إذ أخذ قيمة (0.0386) عند مستوى معنوية أقل من (5%) بـقيمة احتمالية بلغت (0.034)، وهو يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المحددة للإنفاق العام خلال فترة الدراسة (1990-2018).

4-6-5الاختبارات التشخيصية لنموذج الانفاق العام:

للتأكد من جودة هذا النموذج المستخدم في تحليل أثر تغير أسعار البترول في تحديد حجم الإنفاق العام وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية diagnostic Tests التالية:

1 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول (4 - 44)اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.154448	Prob. F(2,19)	0.1435
Obs*R-squared	5.176097	Prob. Chi-Square(2)	0.0752

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews**10

يشير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية **Test (LM) Breusch-Godfrey Serial Correlation** أن القيمة الاحصائية لـ**F** قدرت بـ (2.154) وهي بقيمة احتمالية (0.143) أكبر من 0.01. مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لبواقي معادلة انحدار الانفاق العام على اجمالي الناتج المحلي.ومداخيل البترول والدين العام.

2 **مشكلة عدم تباين حد الخطأ:**

الجدول (4 - 45)اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	4.970533	Prob. F(26,1)	0.3425
Obs*R-squared	27.78500	Prob. Chi-Square(26)	0.3691
Scaled explained SS	17.15045	Prob. Chi-Square(26)	0.9045

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**، تم قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة فيشر 4.970 والقيمة الاحتمالية لها (0.3425)، وهي أكبر من 0.01. أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

3 **اختبار ملائمة النموذج:**

الجدول (4 - 46)اختبار ملائمة النموذج:

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LPUB LPUB(-1) LGDP LOILP LDEBT C @TREND
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.527923	21	0.6031
F-statistic	0.278703	(1, 21)	0.6031

يبين اختبار **Ramsey RESET** أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي؛ إذ تحصلنا من الاختبار على قيمة **F** التي بلغت (0.278)، إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (0.603)، وهو ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

4 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality:

الجدول (4 - 47) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality:

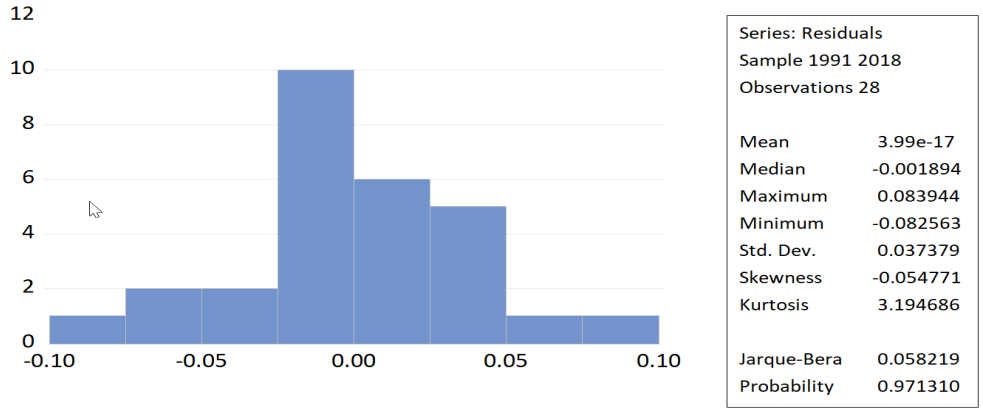

بلغت قيمة **Jarque-Bera** (0.058) باحتمالية (0.971)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، التي تشير على أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعا طبيعيا.

5 اختبار استقرارية نموذج الانفاق العام: يظهر من الشكلين البيانين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومداخيل البترول والدين العام.

الشكل(4-16) منحنى CUSUM of Squares ومنحنى CUSUM

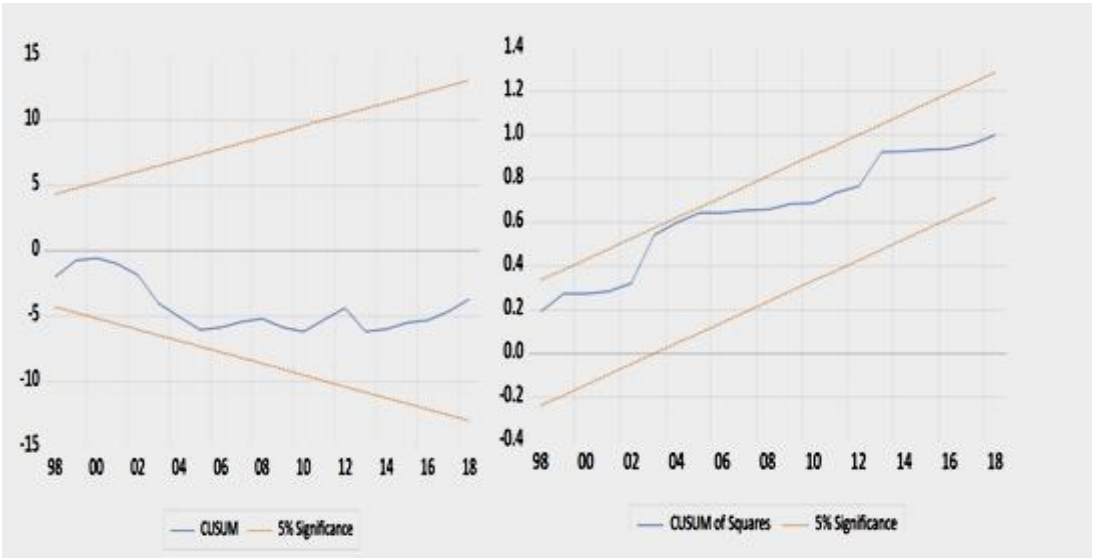

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

خلاصة الفصل الرابع:

قمنا بتخصيص الفصل الرابع للدراسة التحليلية القياسية بغية التحقق من مقاربة فاغنر في الجزائر وهذا بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام خلال الفترة (1990- 2018).في البداية تم بإبراز أهم الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي.يتضح من الدراسات السابقة اشكالية العلاقة الجدلية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي ، تارة تكون السببية من الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي وتارة اخرى من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي واحياناً تكون السببية في كلا الاتجاهين.

وترجع الزيادة في الإنفاق العام-حسب فاغنر-إلى النمو الاقتصادي لهذا تم دراسة الصيغ أو النماذج الستة التي تستخدم للتعبير على قانون فاغنر و هي:

1- G=f(GDP) Peacock-Wiseman (1961).

2- GC=f(GDP) Pryor (1968).

3- G=f(GDP/P) Goffman (1968).

4- G/GDP=f(GDP/P) Musgrave (1969).

5- G/P=f(GDP/P) Gupta (1967) or Michas (1975).

6- G/GDP=f(GDP) Mann (1980) modified Peacock-Wiseman version.

ولكن يمكن أن تؤثر على الإنفاق عوامل أخرى،و من أجل فهم العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق العام ، استخدم في الدراسة نموذج معدل قليلاً من صيغ قانون فاغنر من خلال ادراج متغيرات جديدة مثل عائدات النفط والدين العام وأسعار النفط والتضخم - لمعرفة تأثيرها على حجم الإنفاق العام. رغم اختلاف نماذج محددات النفقات العامة في بعض الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا إننا نجد أن الدخل ومؤشر العام للأسعار ومداخيل البترول (بالنسبة للاقتصاد الوطني) تعتبر عوامل رئيسية في تحديد قيمة النفقات العامة. وتبدأ صياغة هذا النموذج في هذه الدراسة على أن متغير قيمة الانفاق العام(G) المعبر عنها بقيمة النفقات، دالة في كل من متغير النمو ممثلا بالناتج الداخلي الإجمالي (GDP). و مداخيل البترول (OILR)،و الدين العام(DEBT)، وعدد السكان(POP)،ومعدل التضخم(INF). أي يصبح النموذج بعد ادخال اللوغاريتم كالتالي:

$$\mathrm{LnG} = \beta_0 + \beta_1 \mathrm{LnGDP} + \beta_2 \mathrm{LnOILR} + \beta_3 \mathrm{LnDEBT} + \beta_4 \mathrm{LnPOP} + \beta_5 \mathrm{LnINF} + \varepsilon_t$$

بعد اجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود Bound Test للنماذج الستة، اتضح أن كل متغيرات النماذج الستة على حدة متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول.

ويظهر من خلال القيم المحسوبة لكل من النموذج الاول والثالث والخامس والتي تساوي على التوالي 12.217 ، 13.913 ، 16.468 أنها أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (1%) وهو يدل على رفض فرضية العدم أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات هذه النماذج، اما بالنسبة للنموذج الثاني فان القيمة المحسوبة والتي تساوي 7.633 فهي أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (5%).، أما النموذجين الرابع والسادس فقد بينت القيم المحسوبة عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذجين.

أما فيما يخص النموذج المعدل فقد أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية أن جميع المتغيرات بالقيم الحقيقية مستقرة أو متكاملة في المستوى والفرق الأول، ومن هذا المنطلق تم تقدير نموذج قياسي يعكس طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة وذلك وفق منهجية ARDLحيث رافق ذلك عدة اختبارات تشخيصية وإحصائية بغية التأكد، من نتائج الدراسة القياسية.

أظهر نموذج ARDL المقدر عن وجود علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بين المتغير التابع (G) والمتفير المستقل (GDP)، حيث ظهر هناك تأثير معنوي وطردي كما ظهر تأثير عكسي ومعنوي بين المتغيرالتابع (G) والمتفير المستقل (DEBT). حيث جاءت نتائج الدراسة القياسية متوافقة مع النظرية الاقتصادية أي صحة مقاربة فاغنر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة التي تناولت موضوع أثر تدخل الدولة على التنمية الإقتصادية في الجزائر وفق مقاربة Wagner وهي النظرية التي تعنى بالعلاقة السببية بين النمو الااقتصادي والانفاق الحكومي. في الجزائر، فإن مسألة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وإدارتها لعملية التنمية كانت محور النقاش الدائر منذ الاستقلال. وبعد اختيار الجزائر للنهج الاشتراكي الذي كان يرمي إلى تحقيق ثلاثة اهداف تتمثل في: أولا دعم الاقتصاد الوطني، ثانيا اقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للانسان وثالثا ترقية الانسان. إذن فالدولة هي كل شيئ في الحياة الاقتصادية، فهي تقوم بدور المنتج والموزع والمنظم للعلاقات الاقتصادية وهي القائم على عملية التنمية الاقتصادية.ورغم التراجع عن النظام الاشتراكي، والانتقال إقتصاد السوق منذ نهاية الثمانينات، وصدور العديد من القوانين والمراسيم الرامية لتشجيع القطاع الخاص، وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.لا يزال الوجود البارز والكبير للدولة في الحياة الاقتصادية وقيادتها لعملية التنمية من خلال البرامج التنموية المسطرة، وحجم الانفاق العام الذي يعرف ارتفاعا من سنة لأخرى.

ينطلق Wagner من فكرة أساسية، وهي أن سيطرة الدولة تزداد كنتيجة طبيعية، لزيادة الثقافة والحضارة الوطنية. ولم يتوقف Wagner عند بيان قانون نمو النفقات العامة، كقانون تجريبي مرتبط بالتقدم الاجتماعي، المدني والاقتصادي بل راح يقدم تفسيرا نظريا بقوله إن الدولة منظمة متفوقة، يمكنها أداء أدوار مهمة، وتمكين المواطنين من تلبية الاحتياجات التي لا يمكن للأفراد اشباعها بشكل كاف واستنادا إلى مقاربة Wagner فإن زيادة نشاط الدولة وارتفاع حجم نفقاتها العامة يكون كنتيجة لزيادة معدل النمو وارتفاع مستوى معيشة الأفراد. من خلال ما سبق ومن أجل معالجة موضوع أطروحتنا ارتأينا طرح الإشكالية الآتية:

هل يحقق تدخل الدولة في الجزائر من خلال عملية الانفاق مقاربة Wagner؟ وبالتالي هل تعتبر زيادة النفقات العامة مرتبطة بزيادة النشاط الاقتصادي؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

هل يؤثر تدخل الدولة على عملية التنمية؟

هل يمكن التعبير عن نشاط الدولة والنمو الإقتصادي بحجم الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي أم هناك متغيرات أخرى يمكن التعبير من خلالها؟

ما طبيعة العلاقة بين مستوى الانفاق العام بمعدل النمو في الجزائر؟

هل يمكن اعتبار زيادة نشاط الدولة في الاقتصاد من العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة؟

قمنا بوضع الفرضية الرئيسية للدراسة وهي أن زيادة النشاط الاقتصادي المعبر عنه عادة بمعدل النمو يؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة.وانطلاقا من هذه الفرضية الرئيسية استخرجنا الفرضيتين الثانويتين التاليتين:

1. ثمة متغيرات أخرى يمكن التعبير من خلالها التعبير عن نشاط الدولة والنمو الإقتصادي.
2. في المدى الطويل توجد علاقة ايجابية بين مستوى الانفاق العام ومعدل النمو في الجزائر.

. وتهدف هذه الدراسة التأكد من تحقق قانون Wagner في الجزائر من عدمه. وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول. في البداية تم التطرق إلى الدولة في الفكر الاقتصادي ودور الدولة في النشاط الاقتصادي ثم التعريف بالاقتصادي الألماني Adolph Wagner و قانون زيادة أنشطة الدولة الذي يحمل اسمه. اضافة إلى تفسيرات أخرى قدمها اقتصاديون لظاهرة ارتفاع التفقات العامة، كنظرية كينز، وأثر الازاحة لبيكوك ووايزمان.

الفصل الثاني جاء للتعريف بالتنمية الاقتصادية ومؤشرات قياسها وأبعادها وأهم النظريات المتعلقة بها.ثم بيان دور الدولة في عملية التنمية، مع دراسة أمثلة عن دول تمثل نماذج لمساهمة الدولة في التنمية الاقتصادية.والفصل الثالث عبارة عن عرض تحليلي للاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وتقييم للسياسات والبرامج المتبعة. اما الفصل الرابع والأخير فكان عبارة عن دراسة قياسية للعلاقة بين النمو الااقتصادي والانفاق الحكومي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2018 حسب قانون Wagner باستعمال الصيغ أو النماذج الخمسة التي تطرح في الأدبيات على أنها تمثيل لقانون Wagner وهي بيكوك-وايزمان، غوبتا، غوفمان، ميسغراف، مان.كما تم استخدام نموذج معدل قليلا بإدخال بعض المتغيرات التي يمكن أن تساهم في تفسير زيادة حجم الإنفاق العام.

و يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة كالآتي:

من النتائج النظرية ما يرتبط بدور الدولة في الحياة الاقتصادية حيث أصبح واضحا أهمية تدخل الدولة في المحال الاقتصادي، خصوصا مع المستجدات التي فرضتها الأزمات التي عرفها العالم. كما أن الفكر الاقتصادي عرف تطورا لمفهوم الدولة تبعا للفترات الزمنية التي مرت بها. فالدولة باعتبارها صاحبة السلطة تسعى إلى رعاية مصالحها

وأهمها المصالح الاقتصادية وتعتمد الدولة في تدخلها على سياسات اقتصادية تقوم على إعدادها وتطبيقها بما يتلائم ونوع المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد. فالدولة مؤسسة، يمكنها أداء أدوار مهمة، لتمكين المواطنين من تلبية احتياجاتهم دور الدولة أساسي في الاقتصاد من خلال إنشاء البنية التحتية و كذا من خلال تنفيذ القوانين. هذا التوسع في الوظائف و المهام خاصة مع تقدم الدولة و ارتفاع مستوى معيشة الأفراد يؤدي إلى ارتفاع حجم نفقاتها.

التنمية الاقتصادية تعبر عن التغيرات الجوهرية النشطة والمؤثرة في بنية الاقتصاد. أما النمو الاقتصادي فيقتصر على قياس ما هو متحقق ومنجز عبر مؤشرات النمو. ومنه فإنه يمكن أن يكون هناك نمو دون وجود التنمية، لكن لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون نمو.

مع العلم أن الاساس النظري للقانون ظهر سنة 1883 إلا أن الاهتمام بالدراسات التطبيقية لمعرفة مدى تحقق قانون Wagner من عدمه بدأ بعد صدور الترجمة الانجليزية لأعمال Wagner سنة 1958. وساعد ظهور أساليب حديثة في الاقتصاد القياسي خاصة فيما يتعلق بالسلاسل الزمنية، من الاهتمام بإجراء الدراسات القياسية في العديد من الدول ولفترات زمنية مختلفة. ورغم أن Wagnerلم يقدم قانونه في شكل صياغة رياضية إلا أن الكثير من الباحثين وضعوا أشكال مختلفة من الصياغة الرياضية لهذا القانون خلال محاولتهم إجراء دراسات قياسية للتحقق من قانون Wagner والتي يمكن أن نجملها في ستة صيغ.

خضعت العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للعديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت الى نتائج غير حاسمة ، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها الى ثلاث وجهات نظر : الاولى جاءت متطابقة مع مضمون قانون Wagner أي علاقة سببية احادية الاتجاه من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الى نمو الإنفاق الحكومي، ووجهة النظر الثانية تتطابق مع ما ذهب اليه كينيز في فرضية بان زيادة الإنفاق الحكومي سبب في تحقيق النمو الاقتصادي، اما وجهة النظر الثالثة فقد توصلت الى وجود علاقة سببية متبادلة) ثنائية الاتجاه (بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للنتائج القياسية: فيما يتعلق بالنماذج أو الصيغ الست أدناه:

1- G=f(GDP) Peacock-Wiseman (1961).

2- GC=f(GDP) Pryor (1968).

3- G=f(GDP/P) Goffman (1968).

4- G/GDP=f(GDP/P) Musgrave (1969).

5- G/P=f(GDP/P) Gupta (1967) or Michas (1975).

6- G/GDP=f(GDP) Mann (1980) modified Peacock-Wiseman version

بعد اجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود Bound Test للنماذج الستة، اتضح أن كل متغيرات النماذج الستة على حدة متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول.

ويظهر من خلال القيم المحسوبة لكل من النموذج الاول والثالث والخامس والتي تساوي على التوالي 12.217 ، 13.913 ، 16.468 أنها أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (1%) وهو يدل على رفض فرضية العدم أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات هذه النماذج، اما بالنسبة للنموذج الثاني فان القيمة المحسوبة والتي تساوي 7.633 فهي أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (5%)، أما النموذجين الرابع والسادس فقد بينت القيم المحسوبة عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذجين

أما النموذج المعدل أدناه:

$$\mathrm{LnG} = \beta_0 + \beta_1 \mathrm{LnGDP} + \beta_2 \mathrm{LnOILR} + \beta_3 \mathrm{LnDEBT} + \beta_4 \mathrm{LnPOP} + \beta_5 \mathrm{LnINF} + \varepsilon_t$$

أظهر نموذج ARDL المقدر عن وجود علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بين المتغيرالتابع (G) والمتفير المستقل (GDP)، حيث ظهر هناك تأثير معنوي وطردي كما ظهر تأثير عكسي ومعنوي بين المتغيرالتابع (G) والمتفير المستقل (DEBT). حيث جاءت نتائج الدراسة القياسية متوافقة مع النظرية الاقتصادية أي ما يثبت تحقق قانون Wagner في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. احمد سبع. دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. العدد 07-.2016 .
2. أحمد هني. اقتصاد الجزائر المستقلة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1983.
3. اسماعيل شعباني مقدمة في اقتصاد التنمية –نظريات التنمية والنمو – استيراتجيات التنمية ط2 دار هومة الجزائر1997.
4. إعلان الحق في التنمية لعام 1986، المادة 2 .
5. الجريدة الرسمية رقم 80 بتاريخ 1966/09/17.القانون 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات.
6. الجريدة الرسمية رقم 3 بتاريخ 21 أوت1982 القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار الوطني الخاص.
7. الجريدة الرسمية رقم 35 المؤرخة بتاريخ 31أوت 1982 القانون 82-13 ويتعلق بتاسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها الممضى في 28 أوت 1982.
8. الجريدة الرسمية. 153المادة 8 من القانون 82-11،
9. الجريدة الرسمية، عدد 02، 1988 152المادة 02 من القانون رقم 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة، المؤرخ في 1988/01/13،
10. ، الجريدة الرسمية، العدد1990/16قانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، المواد من 127إلى 130 .
11. الكاتب سفيان. الدولة والعولمة في نهاية السيادة فرانسيس فوكوياما أنموذجا رسالة ماجستير جامعة وهران 2016 .
12. الامين شريط.الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية1999.
13. ايناس عبد الله:أسباب و مظاهر تصاعد الدور الاقتصادي للدولة,مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة,12ماي.2014 .
14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية لعام 1992 .

15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2010 .

16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.تقرير التنمية البشرية,المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر2014.

17. برنامج القضاء على الفقر، التجربة البرازيلية، وزارة التنمية الزراعية في البرازيل FAO ص 53 من خطاب لولا دي سيلفا بعد فوزه في الانتخابات 20 اكتوبر 2002.

18. برنامج طرابلس النصوص الاساسية لثورة نوفمبر - 1954 بيان أول نوفمبر، قرارات الصومام.

19. بلطرش، ربيعة وطويطي، مصطفى. 2017. علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة (1970-2016 .(مجلة إضافات اقتصادية،مج. 2017، ع. 2، ص ص. 201-220

20. جابريل ايه الموند جي بنجهام باول الابن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية ، ترجمة هشام عبد الله الدار الأهلية للنشر والتوزيع, الأردن 1998 .

21. جميلة معلم (ص 37) أو جمال حلاوة و علي صالح مدخل الى علم التنمية : دار الشروق 2010 ص 39/98.

22. جوزيف ستيغليتز ، الفقر والعولمة مساهمة في تقرير التنمية البشرية 2003 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيروت، 2003

23. حازم البلاوي. دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي دار الشروق الطبعة الاولى القاهرة 1995 .

24. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق الطبعة الاولى القاهرة 1998.

25. خرشي الهام:السلطات الادارية في ظل الدولة الضابطة,أطروحة دكتوراه,جامعة سطيف 2015.

26. خميس خليل، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2011/09،

27. دحماني محمد دريوش و ناصور عبد القادر ، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر، بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARD، مجلة الاقتصاد والمناجمنت منشو رات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان،الجزء 11 العدد 1 ص14-42

28. دستورالجزائر 1976، الفصل الثاني الإشتراكية، المادة10.

29. سلامي, أحمد. العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)،أبحاث اقتصادية وإدارية.العدد17.

30. سهيلة زين العابدين نظرية الدولة عند ابن خلدون موقع قصة الإسلام 2013/03/12www.islamstory.com

31. شرارة فيصل:انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث,أطروحة دكتوراه,جامعة مستغانم,2018,

32. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، مارس 2013 .

33. صرارمة عبد الحميد ، أطروحة دكتوراه تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق ، جامعة قسنطينة،2007/2006 .

34. عابد عبد الكريم غريبي ، ماجستير ، دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية . دراسة حالة الجزائر جامعة تلمسان 2011 .

35. عبلة عبد الحميد التنمية و التخطيط الاقتصادي نظريات النمو و التنمية الاقتصادية دون سنة.

36. عثمانية، خضرة وآيت يحي، سمير. 2021. دراسة قياسية لمدى مطابقة الصيغ المختلفة لقانون فاجنر مع الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1967-2018 .رؤى اقتصادية،مج. 11، ع. 2، ص ص. 77-91.

37. عشار، إيمان وزايري، بلقاسم. 2020. اختبار قانون فاجنر للعلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2018) .(*مجلة البشائر الاقتصادية*،مج. 6، ع. 2، ص ص. 129-145.

38. عياد هشام (2020). دراسة قانون فاجنر في حالة الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970-2018. مجلة الإقتصاد الجديد, 11(1), 116-132.

39. عقون محسن:ماهية التنمية وأبعادها,مجلة الحقيقة,العدد الأول,جامعة أدرار, 2002 .

40. .علي صلاح:هل تكون بداية النهاية للعولمة الاقتصادية,مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة,01 ماي2019 .

41. عويسي أمين: النظام الاقتصادي و الثقافة الاجتماعية (العلاقة و الإفرازات),دار إحياء للنشر الرقمي,2014.

42. فريمش مليكة. دور الدولة في التنمية ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة 2012/2011 .

43. فرغلي هارون ، تجارب ناجعة لدور الدولة الاجتماعي في ظل العولمة الاقتصادية 2013 .

44. كرمين سميرة وبقبق ليلى أسمهان (2019). العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2016). مجلة البشائر الاقتصادية, 5(2), 160-176.

45. كينئيشتي أو نو التنمية الاقتصادية في اليابان ترجمة خليل درويش دار الشروق القاهرة 2008.

46. ليلية غضابنة. 2015. العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2012) : دراسة قياسية للفترة .المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية،مج. 2، ع. 1، ص ص. 71-85.

47. مايكل تودارو التنمية الاقتصادية ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمد دار المريخ الرياض 2006 .

48. ماهر ظاهر بطرس. دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق; دار النهضة العربية للنشر القاهرة ، 1995 .

49. مكي عمارية وعتو الشارف 2018 دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. مجلة الاستراتيجية والتنمية. مج. 8، ع. 1، ص ص. 136-

50. انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث ص28 نقلا عن عبد الله بوقفة، القانون الدولى المعاصروالقانون الدستوري، دار الهدى، الطبعة الاولى، عين مليلة، الجزائر،2012.147.

51. كمال عياشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد جامعة باتنة 14ماي 2019 على الموقع http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/handle/123456789/463

52. مدحت القريشي:تطور الفكر الاقتصادي,دار وائل للنشر,مصر, 2008,ص28

53. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية : معجزة شرق آسيا ، النمو الاقتصادي والسياسات العلمية ، ط 1 ،2006 ، الإمارات العربية المتحدة .

54. محمد دويدار. مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت دون تاريخ.

55. محمد عبد المومن:المفهوم التطوري للدولة بين المضامين الاقتصادية و المضامين الاجتماعية,مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية,الجزء8 العدد1.

56. مقدمة ابن خلدون ف 42 ص129.

57. . منال مليزي و مخلفي أمينة: أثر تطور الاطار القانوني للمحروقات على الشراكة الأجنبية في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 1986-2017, Global Journal of Economics and Business , Vol.7, No.2, 2019,

58. محمد مهاتير ،طبيب في رئاسة الوزراء،مذكرات الدكتور محمد مهاتير،ترجمة أمين الأيوبي،الشبكة العربية للأبحاث و النشر،بيروت ط1،2014.

59. وهيبة بشرير، نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس، مجلة تاريخ المغرب العربي، مجلد2، ص 140 142

60. مصالح الوزير الاول، بيان السياسة العامة، الجزء الثاني، البرنامج الخماسي 2010-2014، اكتوبر 201، ص38

61. محمد سارة: الاستثمار الأجنبي في الجزائر-دراسة حالة أوراسكوم-رسالة ماجستير جامعة قسنطينة 2010.

62. مدياني محمد، محلي كمال، الانفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 21، العدد 1ص ص 28-29.

63. مركز الإحصاء، دليل مبادئ التحليل الاحصائي،أدلة المنهجية والجودة، دليل رقم 10مركز الإحصاء ، ابوظبي،دون سنة..

64. نور الدين بوالكور. نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1969-2014) بين قانون فاغنر و فرضية كينز.دراسات العدد الاقتصادي.مج7ع3 91-106.

65. نشرية صندوق النقد الدولي FMI يناير 2011

66. يحي بن سليمان (2019). قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال مقاربة ARDL Bound testing خلال الفترة 1980-2014. مجلة البديل الاقتصادي, 5(1), 94-115

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abbasov, J. A., & Aliyev, K. (2018). Testing Wagner's Law and Keynesian Hypothesis in Selected Post-Soviet Countries. Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis, 66(5), 1227-1237.
2. Abdenour Mouloud.De l'economie Administrée à l'économie ed Marché politique en faveur de l'investisseur privé en Algérie a la veille du cinquantenaire

de son indépendance :quelques repères historiques ,Le Magreb et l'Independance en Algerie. Amar Mohand-Amer et Belkacem Benzeime,CRASC-IRMC,Karthala.2012.

3. Abderrahman Benhama,Le régime d'investissement étrangers en Algerie aspect juridique U Paris 1 2020 p25.
4. Ahmed Bouyacoub, QUEL DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE DEPUIS 50 ANS? « Confluences Méditerranée » 2012/2 N°81,p98-99 Article disponibleen ligne à l'adresse : https://www.cairn.inforevue-confluences-mediterranee-2012-2-page-83
5. Adamu Jibir And Chadana Aluthge. modelling the determinants government expenditure in Nigeria cogent economic et fincance (2019) , 7.
6. Akitoby, B., Clements, B., Gupta, S., & Inchauste, G. (2006). Public spending, voracity, and Wagner's law in developing countries. *European Journal of Political Economy*, *22*(4), 908-924.
7. Alain Alcouffe, Maurice Baslé. Adolph Wagner : d'un engagement militant nationaliste à la coévolution " privé-public ". la pensée économique allemande, 2009. hal-01628920 .
8. Al-Hakami, A. O. (2002). A Time-series Analysis of the Relationship between Government Expenditure and GDP in the Kingdom of Saudi Arabia (1965-1996). Journal King Saud University, 14(12), 105-114.
9. Amina Mernache,le statut et le role de l'Etat Algerien dans l'economie : thèse doctorat,universite Paris-est creteil2017 p30.
10. Andrzej Bolesta: CHINA as a developmental state, montenegrin journal of economics no 5,2007.
11. Antoniou Antonis, Katraklids Constantinos Tsaliki Perfofne. wagner's law versus keynessan hypothesis : endece from pre wwIi Greece , ponoecnomicus 4, 2013.

12. Babayev, Bahruz Azerbaijan The Rise of New Institutional Economics and Assessment its Contributions to the Post Washington Consensus UNEC Business School 201588000-87 .
13. Backhaus, Jürgen, Günther Chaloupek, and Hans A. Frambach, eds. Gustav Von Schmoller and Adolph Wagner: Legacy and Lessons for Civil Society and the State. Vol. 21. Springer, 2018.
14. Bagchi, Amiya Kumar. "The past and the future of the developmental state." journal of world-systems research (2000): 398-442.
15. Barnett, V.D. and Leois , T. (1978), "Outliers in statistical data" . John Wiley and Sons , New York197.
16. Benmihoub A. 50 ans de réformes du foncier agricole étatique en Algérie, une rétrospective. In : Vianey G. (ed.), Requier-Desjardins M. (ed.), Paoli J.C. (ed.(.Accaparement, action publique, stratégies individuelles et ressources naturelles regards croisés sur la course aux terres et à l'eau en contextes méditerranéens.Montpellier : CIHEAM, 2015. p. 60 (Options Méditerranéennes : Série B. Etudes etRecherches; n. 72
17. Berrazouane M. l'impact des exportations d'hydrocarbures sur le taux de change normal, éssai d'application de la méthode de cointegration, p.99
18. Brooks, C. (2008). Introductory Econometrics for Finance. 2end Edition. Cambridge University Press. p319.
19. Biswal, B., Dhawan, U., & Lee, H. Y. (1999). Testing Wagner versus Keynes using disaggregated public expenditure data for Canada. Applied Economics, 31(10), 1283-1291.
20. Bouchnan James, the public finances , edit , revised , usa 1995 .
21. Caldentey, Esteban Pérez. "The concept and evolution of the developmental state." International Journal of Political Economy 37.3 (2008): 27-53.
22. Corinne Gendron: Le développement durable comme compromis, Publications de l'université, Québec, 2006

23. Dadzie, Richard B. "Developmental state and economic development: Prospects for sub-Saharan Africa." *Journal of Sustainable Development* 5.9 (2012): 14.

24. Dogan, E., & Tang, T. C. (2006). Government expenditure and national income: Causality tests for five South East Asian countries. International Business & Economics Research Journal (IBER), 5(10).

25. Elsa lfye de michean. au origine de l'émergence malaisienne la nouvelle politique économique 1974-1990 revue tiers monde n 219 juillet septembre 2014

26. Enrique j savaria la réforme de l'état du Brésil : l'influence du new public management école national d'administration reverse française d'administration

27. Esteban Pérez Caldentey :the concept and evolution of the developmental state,international journal of political economy,37(3)september2008.

28. Fatiha Talahite. RÉFORMES ET TRANSFORMATIONS ÉCONOMIQUES EN ALGÉRIE. Economies et finances. Université Paris-Nord - Paris XIII, 2010.

29. Farhat Abbes,demain se lèvera le jour,collection etudes et document Alger 2010.

30. F. teulon l'etat et de la politique econimique PUF Paris 1998 .

31. Ghalib absar a.minhas , 2010, an ARDL approach to integration analysis of Swedish public consumption expenditures , testing Wagner's law , applied econometrics , Stockholm university

32. GRANGER, Clive WJ et NEWBOLD, Paul. Spurious regressions in econometrics. Journal of econometrics, 1974, vol. 2, no 2, p. 111-120.

33. Gujarati, D. (2011). Econometrics by Example, 1st Edition, London: Palgrave Macmillan. p207.
34. Gulien geco : les facteurs d'évolutions des depenses publiques applications au cas de la Belgique Masta economic analyses and public gouvernance, ecole de gestion de l'université de liège 2016 .
35. Hamid Tammar.la lecture economique du programme de Tripoli et la rente pétrolière ont maintenu l'économie dans la trappe de transition.par Fatima Houari Algerie 12/05/2016.
36. Henrekson, Magnus. "The Peacock and Wiseman displacement effect: A reappraisal and a new test." European Journal of Political Economy 6.2 (1990): 245-260.
37. Heyong économie néo institution et développement : revenu d'économie et de développement 2 année n 4 1994.
38. Huang, C. J. (2006). Government expenditures in china and taiwan: do they follow wagner's law?. Journal of economic development, 31(2), 139
39. Jacques genereaux alternatives economiques n : 129 01/11/2003
40. Jacques Chevallier : l'état régulateur, revue françaises d'administration publique, n111, 2004.
41. Jacqueline Doneddu:Quelles missions et quelles organizations de l'etat dans les territories?,les rapports du conseil économique et social et environnemental,novembre Paris, La Documentation française 2011.
42. KaBeya C. MulamBa. 2009, Long- Run Relation ship between Government expenditure and Economic Growth: EVIDENCE, From SADC Countries. UNV. of JOHAWNESBURG 2009.
43. Karagianni, S., & Pempetzoglou, M. (2009). Evidence for non-linear causality between public spending and income in the European Union countries. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, *25*(1).

44. Kederouci Sabah : Les Institutions de l'Etat et le développement économique en Algérie,thése doctorat universite Telemcen 2018-2019.
45. Kónya, László, and Bekzod Abdullaev. "An attempt to restore Wagner's law of increasing state activity." *Empirical Economics* 55 (2018): 1569-1583.
46. KYLE, Jordan. Perspectives on the role of the state in economic development: Taking stock of the "Developmental State" after 35 years. Intl Food Policy Res Inst, 2017.
47. LA CHARTE D'ALGER, Fondement idéologique De la Révolution Algérienne , Les caractéristiques De la société algérienne,la revolution socialiste,18, AVRIL 1964.
48. Lardic, Sandrine, and Valérie Mignon. Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières. Economica, 2002.
49. Lars Wächter,Ökonomen auf einen Blick;Ein Personenhandbuch zur Geschichte der Wirtschaftswissenschaft, 2., aktualisierte und erweiterte Auflage;Ebook2020
50. Legacy and Lessons for Civil Society and the State, The European Heritage in Economics and the Social Sciences, springer2018.
51. LEGOUTÉ, Jean Ronald. *Définir le développement: historique et dimensions d'un concept plurivoque*. Université du Québec à Montréal, Groupe de recherche sur l'intégration continentale, 2001..
52. Meckling, Jonas. "The developmental state in global regulation: Economic change and climate policy." European Journal of International Relations 24.1 (2018): 58-81.
53. Melbouci, Leila. "L'entreprise algérienne face à quel genre d'environnement?." La Revue des Sciences de Gestion 6 (2008): 75-83.
54. Mourad Ouchichi, L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie ,Thèse de doctorat, Université Lumière Lyon 2 École doctorale : Sciences sociales Institut d'Études Politiques Laboratoire Triangle,2011.

55. Moussa Zouaoui, l'impact de l'action de l'état sur le developpement économique en algerie (1962-2000), thése docorat,2000 université de constantine.

56. Milton and Rose Friedman,free to choose :a personnel statement, Harcourt Brace Jovanovich, New York,1979,p93

57. Ouchene, Belkacem, and Aurora Moroncini. "De l'économie socialiste à l'économie de marché: l'Algérie face à ses problèmes écologiques." VertigO 18.2 (2018).

58. Parsons, Kenneth H. "Nurkse: problems of capital formation in underdeveloped countries edited by A. Eugene A. Wilkening (Book Review)." *Rural Sociology* 19.1 (1954): 89.

59. projet de programmepour la réalisation de la révolution démocratique Populaire) adoptée à 39;unanimité par le c. n. r.a. à tripoli en juin 1962) ,aperçu de la situation economique et sociale de l'algerie coloniale

60. Rapport de la banque mondial : L'état clans des monde en mutation : rapport sur le développement dans le monde 1997 p 24

61. Régis Bourbonnai.Econométrie5eme édition,2003 page281.

62. Sideris, D. (2007). Wagner's law in 19th century Greece: a cointegrtion and causality analysis.

63. Sinha, D. (2007). Does the Wagner's law hold for Thailand? A time series study.

64. STIGLITZ, Joseph. Redefining the Role of the State. 10th anniversary of MITI Research Institute, Tokyo, 1998.

65. STIGLITZ, Joseph E. Quand le capitalisme perd la tête (The roaring Nineties). Paris: Fayard, 2003.

66. SUNDARAM, Jomo Kwame. 'Malaysia Incorporated': Corporatism a la Mahathir. *Institutions and Economies*, 2014, p. 73-94.

67. Sylvain zeqhni : monde en développement vol 32-2004 1 n 125 note de lecture.

68. Talahite, Fatiha. Réformes et transformations économiques en Algérie. Diss. Université Paris-Nord-Paris XIII, 2010.

69. Tan, E. C. (2003). Does Wagner's law or the Keynesian paradigm hold in the case of Malaysia?. Thammasat Review, 8(1), 62-75

70. Tang, T. C. (2009). *Wagner's Law Versus Keynesian Hypothesis in Malaysia: An Impressionistic View*. University of Monash, Department of Economics.

71. Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith. "Economic Development T welfth E dition." (2015).

72. Turan, Y. A. Y. (2009). Growth of public expenditures in Turkey during the 1950-2004 period: an econometric analysis. *Romanian Journal of Economic Forecasting*, *4*, 101-18.

73. Verma, S., & Arora, R. (2010). Does the Indian Economy Support Wagner s Law? An Econometric Analysis. *Eurasian Journal of Business and Economics*, *3*(5), 77-91.

74. www.premier-ministre .gov.dz/arab/media/pdf/declaration2010.pdf.

75. Yong, He. "Economie néo-institutionnelle et développement-une analyse synthétique." Revue d'économie du développement 2.4 (1994): 3-34.

قائمة المـــلاحق

الملاحق

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/26/21 Time: 18:05
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Covariance Correlation	LNGE	LNGDP	LNDEBT	LNOILR	LNPOP	INF	TOP
LNGE	1.282561						
	1.000000						
LNGDP	1.158166	1.063028					
	0.991880	1.000000					
LNDEBT	0.308451	0.300818	0.348773				
	0.461185	0.494037	1.000000				
LNOILR	1.232424	1.150601	0.284529	1.319335			
	0.947423	0.971572	0.419448	1.000000			
LNPOP	0.152587	0.138650	0.044100	0.142736	0.019059		
	0.975960	0.974094	0.540910	0.900138	1.000000		
INF	-6.801858	-6.816954	-2.519385	-8.100081	-0.822209	86.97329	
	-0.644014	-0.708965	-0.457436	-0.756169	-0.638621	1.000000	
TOP	0.063415	0.061315	0.003966	0.082609	0.006352	-0.479989	0.007585
	0.642929	0.682818	0.077115	0.825774	0.528299	-0.590949	1.000000

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LNGE	LNGDP	LNDEBT	LNOILR	LNPOP	TOP	INF
With Constant	t-Statistic	-3.3772	-10.2843	-1.0213	-6.0198	-0.0544	-1.9121	-1.4505
	Prob.	***0.0206***	***0.0000***	***0.7314***	***0.0000***	***0.9452***	***0.3222***	***0.5433***
		**	***	n0	***	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4953	-2.7817	-1.3172	-1.3659	-1.7462	-1.1193	-1.9772
	Prob.	***0.0594***	***0.2150***	***0.8625***	***0.8489***	***0.7032***	***0.9075***	***0.5880***

	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend t-Statistic	3.0763	4.0663	1.4475	2.5719	13.9032	0.3249	-1.4118
Prob.	***0.9990***	***0.9999***	***0.9597***	***0.9965***	***1.0000***	***0.7724***	***0.1437***
	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

	d(LNGE)	d(LNGDP)	d(LNDEBT)	d(LNOILR)	d(LNPOP)	d(TOP)	d(INF)
With Constant t-Statistic	-4.2221	-4.7580	-2.9292	-5.0364	-1.9940	-4.9582	-5.4998
Prob.	***0.0029***	***0.0008***	***0.0551***	***0.0004***	***0.2875***	***0.0005***	***0.0001***
	***	***	*	***	n0	***	***
With Constant & Trend t-Statistic	-4.7643	-8.3859	-2.9451	-7.0047	-2.4243	-5.1249	-5.8950
Prob.	***0.0038***	***0.0000***	***0.1651***	***0.0000***	***0.3599***	***0.0016***	***0.0003***
	***	***	n0	***	n0	***	***
Without Constant & Trend t-Statistic	-3.1221	-3.1460	-2.7358	-4.4212	-0.8998	-5.0478	-5.4402
Prob.	***0.0030***	***0.0028***	***0.0082***	***0.0001***	***0.3173***	***0.0000***	***0.0000***
	***	***	***	***	n0	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

	LNGE	LNGDP	LNDEBT	LNOILR	LNPOP	TOP	INF
With Constant t-Statistic	-3.5400	-4.1285	-1.0171	-2.5554	-1.3369	-1.9190	-1.4966
Prob.	***0.0142***	***0.0034***	***0.7324***	***0.1140***	***0.5935***	***0.3192***	***0.5206***
	**	***	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend t-Statistic	-3.5487	-2.6390	-1.9672	-1.6141	-3.9578	-1.3021	-1.8263
Prob.	***0.0533***	***0.2673***	***0.5862***	***0.7614***	***0.0258***	***0.8665***	***0.6648***
	*	n0	n0	n0	**	n0	n0
Without Constant & Trend t-Statistic	3.9212	5.2442	0.9689	2.4306	5.6969	0.2564	-1.4081

Prob.	***0.9999***	***1.0000***	***0.9072***	***0.9951***	***1.0000***	***0.7533***	***0.1447***
	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

	d(LNGE)	d(LNGDP)	d(LNDEBT)	d(LNOILR)	d(LNPOP)	d(TOP)	d(INF)
With Constant t-Statistic	-4.2310	-4.6854	-2.9292	-4.9685	-5.8695	-4.9199	-5.3936
Prob.	***0.0028***	***0.0009***	***0.0551***	***0.0004***	***0.0001***	***0.0005***	***0.0002***
	***	***	*	***	***	***	***
With Constant & Trend t-Statistic	-4.7527	-5.2773	-2.9451	-5.7721	-3.8281	-4.9948	-5.4044
Prob.	***0.0039***	***0.0012***	***0.1651***	***0.0004***	***0.0343***	***0.0022***	***0.0008***
	***	***	n0	***	**	***	***
Without Constant & Trend t-Statistic	-1.9544	-3.1257	-2.7358	-4.4243	-0.3095	-5.0000	-5.3760
Prob.	***0.0501***	***0.0030***	***0.0082***	***0.0001***	***0.5630***	***0.0000***	***0.0000***
	*	***	***	***	n0	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 10/08/22 Time: 17:51
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Correlation Probability	LG	LDEBT	LGDP	LINF	LOILP	LPOP
LG	1.000000 -----					
LDEBT	0.461185 0.0118	1.000000 -----				
LGDP	0.991880 0.0000	0.494037 0.0065	1.000000 -----			
LINF	-0.463161 0.0114	-0.433585 0.0188	-0.532829 0.0029	1.000000 -----		
LOILP	0.947423 0.0000	0.419448 0.0235	0.971572 0.0000	-0.615836 0.0004	1.000000 -----	
LPOP	0.975961 0.0000	0.540909 0.0024	0.974094 0.0000	-0.444696 0.0156	0.900139 0.0000	1.000000 -----

Dependent Variable: LG
Method: Least Squares
Date: 10/08/22 Time: 18:36
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEBT	-0.091557	0.044970	-2.035972	0.0534
LGDP	1.866003	0.314383	5.935448	0.0000
LINF	0.045416	0.029389	1.545342	0.1359
LOILP	-0.449372	0.156387	-2.873457	0.0086
LPOP	-1.842874	1.257672	-1.465306	0.1564
C	14.54590	9.498950	1.531316	0.1393

R-squared	0.993080	Mean dependent var	3.269711
Adjusted R-squared	0.991576	S.D. dependent var	0.500545
S.E. of regression	0.045941	Akaike info criterion	-3.140917
Sum squared resid	0.048544	Schwarz criterion	-2.858028
Log likelihood	51.54329	Hannan-Quinn criter.	-3.052320
F-statistic	660.1674	Durbin-Watson stat	1.464804
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LG
Method: Least Squares
Date: 10/08/22 Time: 18:38
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEBT	-0.096489	0.045903	-2.102038	0.0462
LGDP	1.430247	0.104391	13.70087	0.0000
LINF	0.047038	0.030062	1.564699	0.1307
LOILP	-0.266776	0.096723	-2.758145	0.0109
C	0.654451	0.610043	1.072795	0.2940

R-squared	0.992434	Mean dependent var	3.269711
Adjusted R-squared	0.991173	S.D. dependent var	0.500545
S.E. of regression	0.047026	Akaike info criterion	-3.120633
Sum squared resid	0.053075	Schwarz criterion	-2.884892
Log likelihood	50.24918	Hannan-Quinn criter.	-3.046802
F-statistic	787.0539	Durbin-Watson stat	1.342686
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LG
Method: Least Squares
Date: 10/09/22 Time: 15:44
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	1.513033	0.092560	16.34658	0.0000
LOILP	-0.357609	0.079575	-4.493987	0.0001
LDEBT	-0.128871	0.042143	-3.057950	0.0053
C	1.318351	0.450836	2.924234	0.0072

R-squared	0.991663	Mean dependent var	3.269711
Adjusted R-squared	0.990662	S.D. dependent var	0.500545
S.E. of regression	0.048369	Akaike info criterion	-3.092461
Sum squared resid	0.058490	Schwarz criterion	-2.903869
Log likelihood	48.84069	Hannan-Quinn criter.	-3.033396
F-statistic	991.1694	Durbin-Watson stat	1.190951
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LG
Method: ARDL
Date: 10/08/22 Time: 19:37
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LDEBT LGDP LOILP
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LG(-1)	0.310292	0.160043	1.938804	0.0661
LDEBT	-0.103618	0.102495	-1.010951	0.3235
LDEBT(-1)	-0.031127	0.107447	-0.289699	0.7749
LGDP	0.801724	0.479592	1.671680	0.1094
LOILP	-0.160819	0.168086	-0.956768	0.3496
C	1.105075	0.559795	1.974071	0.0617
@TREND	0.006267	0.009900	0.632975	0.5336

R-squared	0.993361	Mean dependent var	3.310232
Adjusted R-squared	0.991464	S.D. dependent var	0.458744
S.E. of regression	0.042384	Akaike info criterion	-3.271757
Sum squared resid	0.037725	Schwarz criterion	-2.938705
Log likelihood	52.80459	Hannan-Quinn criter.	-3.169939
F-statistic	523.6583	Durbin-Watson stat	2.249823
Prob(F-statistic)	0.000000		

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	10.29965	10%	2.97	3.74
k	3	5%	3.38	4.23
		2.5%	3.8	4.68
		1%	4.3	5.23
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	3.29	4.176
		5%	3.936	4.918
		1%	5.654	6.926
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.378	4.274
		5%	4.048	5.09
		1%	5.666	6.988

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LG)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0)
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend
Date: 10/08/22 Time: 19:38
Sample: 1990 2018
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.105075	0.559795	1.974071	0.0617
@TREND	0.006267	0.009900	0.632975	0.5336
LG(-1)*	-0.689708	0.160043	-4.309513	0.0003
LDEBT(-1)	-0.134745	0.042131	-3.198257	0.0043
LGDP**	0.801724	0.479592	1.671680	0.1094
LOILP**	-0.160819	0.168086	-0.956768	0.3496
D(LDEBT)	-0.103618	0.102495	-1.010951	0.3235

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEBT	-0.195366	0.064630	-3.022848	0.0065
LGDP	1.162411	0.499874	2.325409	0.0302
LOILP	-0.233170	0.210027	-1.110190	0.2795
@TREND	0.009086	0.015349	0.591930	0.5602

EC = LG - (-0.1954*LDEBT + 1.1624*LGDP -0.2332*LOILP + 0.0091 *@TREND)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LG)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0)
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend
Date: 10/08/22 Time: 19:43
Sample: 1990 2018
Included observations: 28

ECM Regression
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.111342	0.133682	8.313338	0.0000
D(LDEBT)	-0.103618	0.065322	-1.586258	0.1276
CointEq(-1)*	-0.689708	0.088086	-7.829905	0.0000

R-squared	0.716464	Mean dependent var	0.062601
Adjusted R-squared	0.693782	S.D. dependent var	0.070199
S.E. of regression	0.038846	Akaike info criterion	-3.557471
Sum squared resid	0.037725	Schwarz criterion	-3.414735
Log likelihood	52.80459	Hannan-Quinn criter.	-3.513835
F-statistic	31.58618	Durbin-Watson stat	2.249823
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الاختبارات التشخيصية:

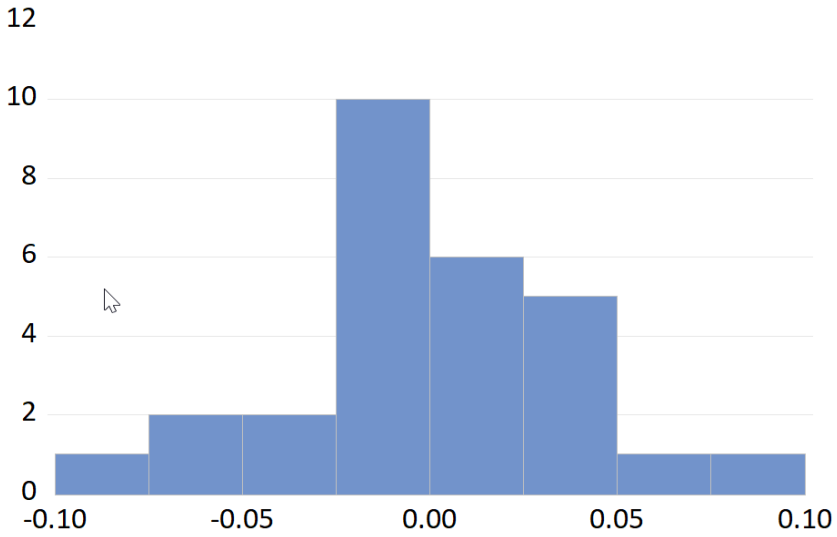

Series: Residuals
Sample 1991 2018
Observations 28

Mean	3.99e-17
Median	-0.001894
Maximum	0.083944
Minimum	-0.082563
Std. Dev.	0.037379
Skewness	-0.054771
Kurtosis	3.194686
Jarque-Bera	0.058219
Probability	0.971310

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.154448	Prob. F(2,19)	0.1435
Obs*R-squared	5.176097	Prob. Chi-Square(2)	0.0752

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	4.970533	Prob. F(26,1)	0.3425
Obs*R-squared	27.78500	Prob. Chi-Square(26)	0.3691
Scaled explained SS	17.15045	Prob. Chi-Square(26)	0.9045

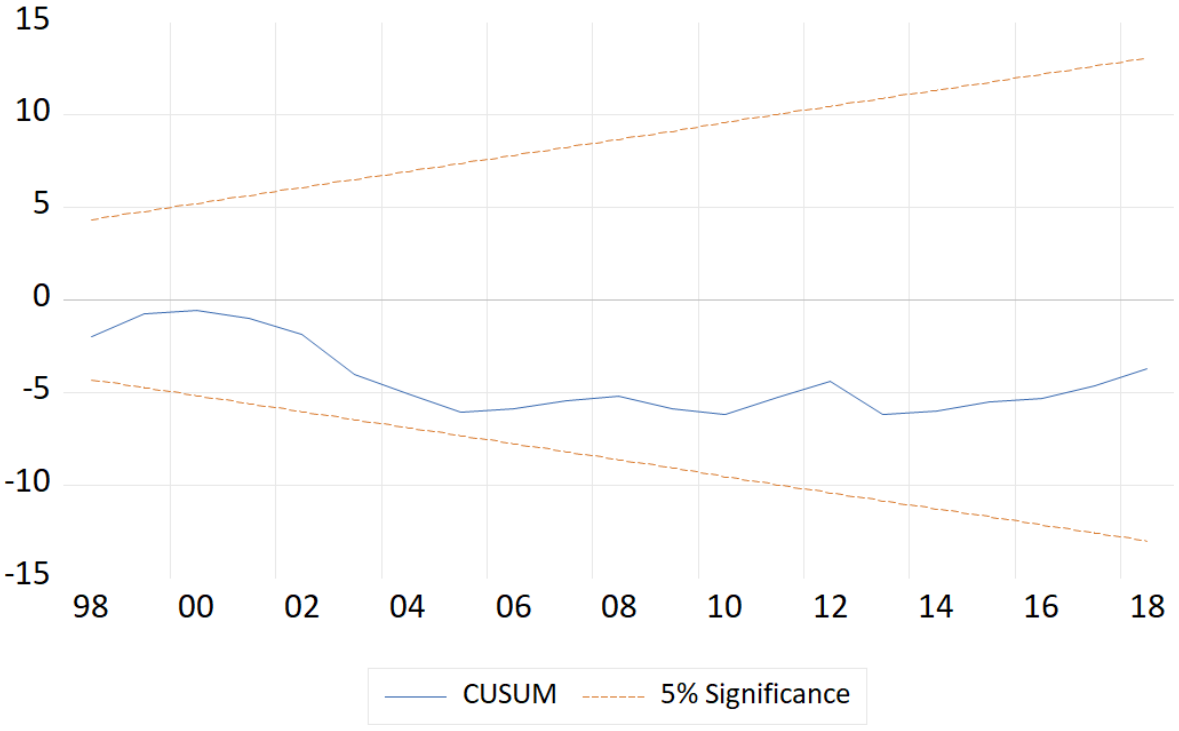

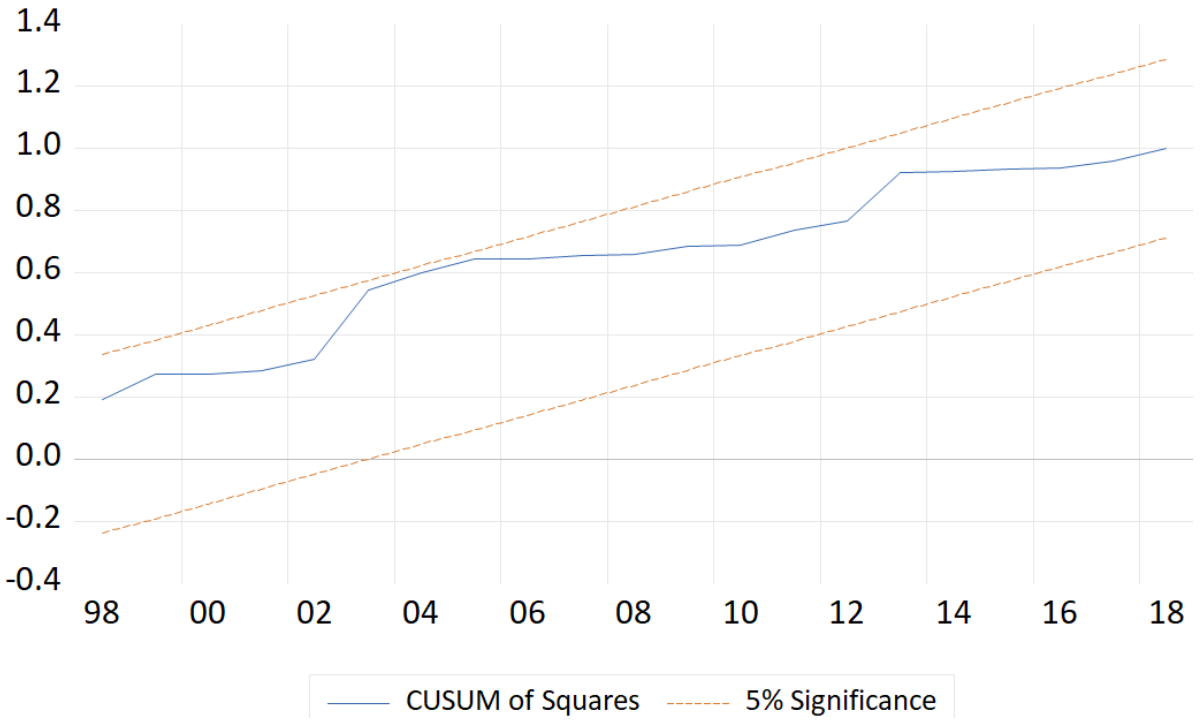

من أهم مؤلفات Wagner

قانون المال والائتمان لبنك بيل ، 1861

Die Geld- und Credittheorie der Peelschen Bankacte, 1861

• الانتظام في التصرفات البشرية التعسفية ظاهريا من وجهة نظر الإحصاء (1864).

Die Gesetzmässigkeit in den scheinbar willkührlichen menschlichen Handlungen vom Standpunkte der Statistik(1864).

إلغاء الملكية الخاصة للأراضي ، 1870

Die Abschaffung des privaten Grundeigenthums, 1870

خطاب حول المسألة الاجتماعية ، 1872

.Rede über die sociale Frage, 1872

تعليم وكتيب الاقتصاد السياسي لكارل هاينريش راو ، منقح بالكامل. أ.فاجنروإي.ناس ، 1876.

Lehr- und Handbuch der politischen Oeconomie von .Karl Heinrich Rau, vollst. neu bearb. A. Wagner u. E. Nasse, 1876

أسس الاقتصاد السياسي1876 .

1876 Grundlegung der politischen Ökonomie

المالية العامة ، 4 مجلدات ، 1877–1901.

Finanzwissenschaft, 4 Bde., 1877–1901.

الاقتصاد العام أو النظري 1876.

Allgemeine oder theoretische Volkswirtschaftslehre 1876.

• الاقتصاد السياسي والاشتراكية الأكاديمية 1895.

Die akademische Nationalökonomie und der Socialismus, 1895

مقالة "الدولة (من الناحية الاقتصادية الوطنية)" 1901.

Article "État (en termes économiques nationaux)" 1901.

التيارات في السياسة الاجتماعية والاشتراكية الأكاديمية والدولة ، 221.1912

Die Strömungen in der Sozialpolitik und der Katheder- und Staatssozialismus, 1912

مساهمات في الإحصاءات المالية للنظام المدرسي في مدن حكومة بحر البلطيق ليفونيا وكورلاند وإستلاند. دوربات: طُبع في مخطوطة (1866).

Beiträge zur Finanzstatistik des Schulwesens in den Städten des Ostseegouvernements Livland, Kurland und Esthland. Dorpat: Als Manuscript gedruckt (1866).

"السياسة الخارجية لروسيا وأهميتها بالنسبة لبروسيا". الكتب السنوية البروسية (1866). الصوت 18 ، ع 6 (ديسمبر) ، ص 657-692.

Die auswärtige Politik Rußlands und ihre Bedeutung für Preußen." Preußische Jahrbücher,(1866). vol. 18, no. 6 (December), pp. 657–692.

إحصائيات." في قاموس الدولة الألمانية ، المجلد. 10. لايبزيغ: بعثة قاموس الدولة (1867). ص 400-481.

Statistik." In Deutsches Staats-Wörterbuch, vol. 10. Leipzig: Expedition des Staats-Wörterbuchs,(1867). pp. 400–481.

221 Lars Wächter,Ökonomen auf einen Blick;Ein Personenhandbuch zur Geschichte der Wirtschaftswissenschaft,p254

العملة الورقية الروسية (1868).

Die russische Papierwährung(1868).

الدولة الزراعية والصناعية. سلبيات الدولة الصناعية ومبررات الحماية الجمركية الزراعية مع الاهتمام الخاص بمسألة السكان (1902).

Agrar- und Industriestaat. Die Kehrseite des Industriestaats und die Rechtfertigung agrarischen Zollschutzes mit besonderer Rücksicht auf die Bevölkerungsfrage (1902).

المشاركة المالية للجماعات في مؤسسات الدولة الثقافية وتنمية دخل المجتمع (1904).

Die finanzielle Mitbeteiligung der Gemeinden an kulturellen Staatseinrichtungen und die Entwickelung der Gemeindeeinnahmen (1904).

التربية المدنية (1916)..(1916) Staatsbürgerliche Bildung

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990- 2018) حسب مقاربة فاغنر من خلال الصيغ أو النماذج الستة التي تستخدم للتعبير على قانون فاغنر . وترجع الزيادة في الإنفاق العام-حسب فاغنر-إلى تحقيق المجتمع مستوى من التنمية والمعبر عنه عادة بالنمو الاقتصادي. ولكن يمكن أن تؤثر على الإنفاق عوامل أخرى، ومن أجل فهم العوامل المؤثرة على نمو الإنفاق العام، تم استخدام الدراسة نموذج معدل قليلاً من صيغ قانون فاغنر من خلال ادراج متغيرات جديدة مثل عائدات النفط والدين العام والتضخم -لمعرفة تأثيرها على حجم الإنفاق العام. تستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية لفترة الدراسة. تم تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو الانفاق العام، ما يعني تحقق مقاربة فاغنر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تدخل الدولة، الانفاق العام، فاغنر، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي.

Résume:

Cette recherche vise à étudier la relation entre la croissance économique et les dépenses publiques en Algérie durant la période (1990-2018) selon l'approche de Wagner à travers les six formules ou modèles qui sont utilisés pour exprimer la loi de Wagner, selon Wagner, l'augmentation des dépenses publiques est due au fait que la société atteint un niveau de développement, qui s'exprime généralement par la croissance économique. Mais d'autres facteurs peuvent affecter les dépenses, et afin de comprendre les facteurs affectant la croissance des dépenses publiques, l'étude a utilisé un modèle légèrement modifié des formules de la loi de Wagner en incluant de nouvelles variables telles que les revenus pétroliers, la dette publique et l'inflation - pour voir leur impact sur le volume des dépenses publiques. L'étude utilise des données de séries chronologiques pour la période d'étude. Les données des séries chronologiques ont été analysées à l'aide du modèle distribué autorégressif (ARDL).Les résultats ont montré qu'il existe une relation causale entre la croissance économique et les dépenses publiques, ce qui signifie que l'approche de Wagner est validée en Algerie.

Mots clés : Intervention del'état, Depanse public, Wagner, Développement économiqueCroissance économique.

Abstract:

This research aims to study the relationship between economic growth and public expenditure in Algeria during the period (1990-2018) according to Wagner's approach through the six formulas or models that are used to express Wagner's law, according to Wagner, the increase in public expenditure is due to the fact that society reaches a level of development, which is generally expressed by economic growth. But other factors can affect spending, and in order to understand the factors affecting government spending growth, the study used a slightly modified model of Wagner's law formulas by including new variables such as oil revenue, public debt and inflation - to see their impact on the volume of public expenditure. The study uses time series data for the study period. The time series data was analyzed using the Autoregressive Distributed Model (ARDL). The results showed that there is a causal relationship between economic growth and government expenditure, which means that Wagner's approach is achievement in Algeria.

Keywords: State intervention, public expenditure, Wagner, Economic Development Economic growth